



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق .

الدورة الستون
(8 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الملحق رقم 16



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الستون

(8 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2020

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	الأول - تنظيم الدورة
5	ألف - جدول الأعمال
6	باء - انتخاب أعضاء المكتب
7	جيم - الحضور
8	دال - الوثائق
8	هاء - المسائل البرنامجية: (ب) التقييم
9	واو - اعتماد تقرير اللجنة
10	الثاني - المسائل البرنامجية
10	الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
11	البرنامج 1 - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
13	البرنامج 2 - الشؤون السياسية
24	البرنامج 3 - نزع السلاح
28	البرنامج 4 - عمليات حفظ السلام
39	البرنامج 5 - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
44	البرنامج 6 - الشؤون القانونية
49	البرنامج 7 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
54	البرنامج 8 - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
59	البرنامج 9 - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
67	البرنامج 10 - التجارة والتنمية
70	البرنامج 11 - البيئة
77	البرنامج 12 - المستوطنات البشرية
81	البرنامج 13 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

84	البرنامج 14 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
87	البرنامج 15 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
98	البرنامج 16 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
102	البرنامج 17 - التنمية الاقتصادية في أوروبا
103	البرنامج 18 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
106	البرنامج 19 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
108	البرنامج 20 - حقوق الإنسان
113	البرنامج 21 - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
117	البرنامج 22 - اللاجئين الفلسطينيين
119	البرنامج 23 - المساعدة الإنسانية
122	البرنامج 24 - التواصل العالمي
126	البرنامج 25 - خدمات الإدارة والدعم
134	البرنامج 26 - الرقابة الداخلية
137	البرنامج 27 - الأنشطة المشتركة التمويل
141	البرنامج 28 - السلامة والأمن
143	الثالث - مسائل التنسيق
143	دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
145	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة
	المرفق
147	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الستين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

- 1 - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية في 8 حزيران/يونيه 2020 ودورتها الموضوعية في الفترة من 8 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2020. وعقدت اللجنة جلساتها على الإنترنت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 2 - ونظراً لجائحة كوفيد-19 والتدابير الوقائية التي تم تنفيذها في مقر الأمم المتحدة عقب قرار رئيس الجمعية العامة القاضي بتعليق الجلسات المعقودة بالحضور الشخصي، عقدت لجنة البرنامج والتنسيق ثلاث جلسات تحضيرية على الإنترنت في 1 و 13 و 22 أيار/مايو 2020، ترأسها كولين فيكسن كيلابيلي، السفير والممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين. وخلال تلك الجلسات، ناقش الأعضاء جدول أعمال الدورة الستين للجنة، إلى جانب طرائق عقد الجلسات، بما في ذلك استخدام منصة لعقد الاجتماعات على الإنترنت يمكن لجميع الأعضاء دخولها، وتواريخ الدورة، وساعات الجلسات اليومية التي من شأنها أن تتناسب على أفضل نحو مشاركة أعضاء اللجنة الموجودين في مناطق زمنية مختلفة.

ألف - جدول الأعمال

- 3 - كان جدول أعمال الدورة الستين الذي أقرته اللجنة في دورتها التنظيمية كما يلي:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- 3 - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
- (ب) التقييم
- 4 - مسائل التنسيق
- (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
- (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- 5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- 4 - في الجلسة التنظيمية المعقودة في 8 حزيران/يونيه، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2020/L.2) المقدمة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، التي تفيد

بأنه لا توجد أي تقارير ذات صلة صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة لكي تنتظر فيها اللجنة في دورتها الستين.

5 - وفي الجلسة نفسها، إذ وضعت اللجنة في اعتبارها القيود الزمنية المرتبطة بتقديم هذا التقرير في الوقت المناسب لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل انتهاء دورته في 22 تموز/يوليه 2020، وكذلك التحدي الإضافي المتمثل في إجراء المفاوضات على الإنترنت وبدون ترجمة شفوية، اعتمدت اللجنة، على أساس استثنائي ودون أن يشكل ذلك سابقة يؤخذ بها، نهجاً تركز به فقط على البنود التي تتسم بالحساسية من حيث الوقت. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة على ألا يُنظر أثناء الدورة الستين في التقارير الواردة في إطار بنود جدول الأعمال 3 (ب) و 4 (أ) و 5.

برنامج العمل

6 - في الجلسة نفسها، وُجّه انتباه اللجنة أيضاً إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2020/1) ومذكرة الأمانة العامة المتعلقة بحالة الوثائق (E/AC.51/2020/L.1)، التي ترد فيها قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها. وُجّه انتباه اللجنة أيضاً إلى مذكرة الأمانة العامة المنقحة المتعلقة بحالة الوثائق (E/AC.51/2020/L.1/Rev.1)، التي تتضمن قائمة الوثائق المعروضة على نظر اللجنة، ومذكرة الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

7 - وفي جلستها التنظيمية، أقرّت اللجنة أيضاً برنامج عملها، على أساس أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة لمراعاة وتيرة المناقشات. وبما أن الاجتماعات ستعقد عبر الإنترنت بين مشاركين يوجدون في مناطق زمنية مختلفة، قررت اللجنة تعديل جدول الجلسات بحيث تُعقد من الساعة 08:30 إلى الساعة 11:30، ومن الساعة 12:00 إلى الساعة 15:00 (التوقيت الشتوي لشرق الولايات المتحدة).

8 - وعقب الجلسة التنظيمية، قدّم إحاطات إعلامية غير رسمية كل من أمين اللجنة بالنيابة، بشأن المسائل التنظيمية؛ ووكيلة الأمين العام بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، المعنية بمسائل التقييم؛ ومدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

9 - في جلستها التنظيمية المعقودة في 8 حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة بالتركية جيورجي فيليكوف بانايوتوف (بلغاريا) رئيساً للدورة الستين.

10 - وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة بالتركية كريستينا كاريون (أوروغواي) وبأولو كامبانييني (إيطاليا) نائبين للرئيس، وفيليكس - فيس إيبوا إيبونغي (الكاميرون) مقرراً للدورة الستين.

11 - وبناءً عليه، كان أعضاء المكتب خلال الدورة الستين للجنة كالتالي:

الرئيس:

جيورجي فيليكوف بانايوتوف (بلغاريا)

نائب الرئيس⁽¹⁾:

كريستينا كاريون (أوروغواي)

باولو كامبانييني (إيطاليا)

المقرر:

فيليكس - فيس إيبوا إيبونغي (الكاميرون)

جيم - الحضور

12 - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	بيلاروس
إثيوبيا	تشاد
الأرجنتين	جزر القمر
ألمانيا	جمهورية كوريا
أنغولا	جمهورية مولدوفا
أوروغواي	شيلي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الصين
إيطاليا	فرنسا
باراغواي	الكاميرون
باكستان	كوبا
البرازيل	ليبيريا
البرتغال	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بلغاريا	موريتانيا
بوتسوانا	الهند
بوركينا فاسو	

(1) ظل مقعد نائب الرئيس المخصص لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ شاغراً في الدورة السنتين للجنة لعدم ورود أي ترشيح لذلك المنصب.

13 - وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التالية ممثلة بمراقبين:

أستراليا	المغرب
الجمهورية العربية السورية	ميانمار
كازاخستان	الاتحاد الأوروبي
كينيا	

14 - وحضر الدورة أيضا كل من المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والمديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ووكالة الأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ووكالة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا؛ ووكيل الأمين العام لشؤون مكافحة الإرهاب؛ ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ ووكالة الأمين العام للتواصل العالمي؛ ووكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة؛ ووكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ ووكيل الأمين العام للدعم العملي؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ والأمين العام المساعد/كبير موظفي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالنيابة؛ والأمانة العامة للمساعدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية؛ والأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والأمانة العامة للمساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات؛ والأمين العام المساعد ومدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والأمين العام المساعد، رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار؛ والأمانة العامة للمساعدة، رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011؛ ونائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والمديرية التنفيذية بالنيابة لمركز التجارة الدولية؛ والمفتشة رئيسة وحدة التفتيش المشتركة؛ ورئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مديرة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛ وغيرهم من كبار مسؤولي الأمانة العامة.

دال - الوثائق

15 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الستين.

هاء - المسائل البرنامجية: (ب) التقييم

16 - قررت اللجنة، على أساس استثنائي، في سياق تنفيذ الميزانية السنوية لفترة تجريبية، أن تتناول النظر في تقارير التقييم المتاحة حالياً لعام 2021 على النحو المبين أدناه:

(أ) اختارت اللجنة التقييمات التالية للنظر فيها في دورتها الحادية والستين في عام 2021: '1' مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول

الجزرية الصغيرة النامية؛ '2' دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ '3' إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ '4' تفتيش وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ '5' مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ '6' إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛

(ب) اختارت اللجنة كذلك التقييمات التالية لتتخذ فيها الهيئة الحكومية الدولية ذات الصلة: '1' تقييم جهود الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والاستجابة لهما ودعم ضحاياهما؛ '2' تقييم الثقافة التنظيمية في عمليات حفظ السلام؛ '3' تقييم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

17 - ولاحظت اللجنة أن التقرير الذي يصدر كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم هو تقرير صدر بالفعل تكليف بأن تنتظر فيه الجمعية العامة وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم.

واو - اعتماد تقرير اللجنة

18 - في 29 حزيران/يونيه، قدم رئيس اللجنة للنظر فيهما في إطار إجراء الموافقة الصامتة، وفقا لمقرري الجمعية العامة 544/74 و 555/74، مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2020/L.4 والإضافات) ومشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسنتين (E/AC.51/2020/L.3).

19 - وفي 3 تموز/يوليه، اعتبرت اللجنة مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2020/L.4) معتمداً، وفقا للعملية المحددة في المقررين 544/74 و 555/74. ونظرت اللجنة في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السنتين (E/AC.51/2020/L.3) وأقرته، وقررت أن يتم تحديثه في ضوء القرارات والمقررات التي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2020 وتتخذها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

20 - وقدم وفد الاتحاد الروسي، بتأييد من بيلاروس أيضاً، بياناً لتعليل الموقف بشأن اعتماد تقرير الدورة السنتين للجنة وطلب إدراجه في وقائع الجلسات. وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاستثنائية والخرقة للعادة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أقر بها وأعرب عن التقدير للجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة للتصدي لها. وعلى الرغم من ذلك، فقد أعرب الوفد عن رأي مفاده أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير بالغ على سير المداولات وعملية صنع القرار في الدورة السنتين للجنة، التي لا تزال هي الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الأثر الواقع على عملية التفاوض في الدورة تفاقم نتيجة عدة قرارات تتسم بالافتقار إلى الشفافية وبالتحامل والتحيز اقترحها المكتب دون إجراء مشاورات مسبقة مع أعضاء اللجنة، وأن عدة وفود رفضت كذلك استئناف المفاوضات بشأن برامج متعددة، فيما يمثل تقويضاً للقيم الأساسية للأمم المتحدة. إلا أن وفدي الاتحاد الروسي وبيلاروس قررا عدم الإخلال بإجراء الموافقة الصامتة، وتوقعاً أن الحالة التي تواجهها اللجنة لن تشكل سابقة ولن تتكرر في المستقبل، وأن جميع البرامج التي يتعذر الاتفاق عليها في الدورات المقبلة ينبغي إما إحالتها إلى اللجنة الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، أو الرجوع إلى الأطر الاستراتيجية السابقة على نحو ما وافقت عليه اللجنة.

21 - وفي سياق اختتام الدورة أيضاً، عمم الرئيس بياناً ختامياً. وقدم بيانات ختامية كذلك ممثلو كل من الولايات المتحدة وكوبا والبرتغال وإيطاليا والصين والمملكة المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

22 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الستين، المعقودة من 8 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2020، في البرامج من 1 إلى 28 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sects.2-6, 8-22, 24-31, 34)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

23 - وترد في مناقشة كل برنامج تعليقات الوفود على الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وعلى الأداء البرنامجي لعام 2019. وترد أدناه استنتاجات وتوصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات ذات الصلة بالخطة البرنامجية المقترحة.

الاستنتاجات والتوصيات

24 - لاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تطبيق المبادئ التوجيهية التي قدمتها الجمعية العامة فيما يتعلق بعرض الخطط البرنامجية.

25 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتأكد من أن المصطلحات والتعابير المشار إليها في الخطة البرنامجية المقترحة تم الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

26 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على المضي في تحسين أساليب عرض الخطط البرنامجية المقترحة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) تحسين هيكل واتساق استراتيجيات البرامج الفرعية من أجل الزيادة في وضوح مختلف فئات الأنشطة والنتائج المتوقعة ذات الصلة بها؛

(ب) في استراتيجيات البرامج الفرعية، يستعاض عن المعلومات عن "النتائج السابقة" بـ "الأنشطة المقررة" في دورة الميزانية المقبلة؛

(ج) إبراز المعلومات المقدمة بعرضها في شكل قائمة منجزات، بسبل منها بيان أعداد المنجزات الفنية والتمكينية، كلما كان ذلك عملياً؛

(د) تفادي الازدواجية أو التداخل غير الضروري بين المواضيع وأنشطة المساهمة في النتائج المقررة، مع مراعاة سمات البرنامج الفرعي المعني.

- 27 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع الدول الأعضاء بشأن عرض الخطة البرنامجية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي قدمتها الجمعية، خلال الفترة التجريبية للميزانية السنوية.
- 28 - وشددت اللجنة على أهمية قيام مديري البرامج بالتقييم الذاتي والاستعراض الداخلي، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة التقييم الذاتي والاستعراضات الداخلية المنتظمة حسب الاقتضاء.
- 29 - ولاحظت اللجنة مع التقدير الجهود الجارية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأقرت بالتأثير المحتمل للجائحة على الخطط البرنامجية لعام 2021. وأكدت اللجنة على أن مديري البرامج ينبغي أن يعالجوا تلك الآثار ضمن نطاق أهدافهم واستراتيجياتهم وولايتهم العامة، وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم. وشددت اللجنة كذلك على أهمية إطلاع الدول الأعضاء في الوقت المناسب على آثار جائحة كوفيد-19 على البرامج، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يزودها بمعلومات عن التعديلات التي يمكن إدخالها أثناء نظر اللجنة في الخطط البرنامجية لعام 2021.

البرنامج 1

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

- 30 - نظرت اللجنة في دورتها الستين في البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect.2)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).
- 31 - وقدم وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، مع ممثلين آخرين للأمين العام، البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

- 32 - أعربت عدة وفود عن تقديرها وتأييدها للعمل الممتاز الذي تقوم به إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بصفة عامة، وأثنت على الإدارة لامنتالها للإصدار المتزامن للوثائق باللغات الرسمية الست. ورأت عدة وفود أن التعددية اللغوية قيمة أساسية للأمم المتحدة، وهي وسيلة لتعزيز تنوع اللغات وحمايته والحفاظ عليه. ودعت إلى المساواة في معاملة جميع اللغات الرسمية في كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وأعربت عن الارتياح لأن الإدارة تحترم هذا المبدأ احتراماً تاماً.
- 33 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تلبية احتياجات الإدارة، فيما يتعلق بكل من الموارد المالية والبشرية، أمر حيوي يسهم في تنفيذ أهدافها بكفاءة وشفافية ونجاح. وتم التشديد على أهمية ضمان حسن سير عمل أقسام اللغات والحفاظ على توفير خدمات المؤتمرات العالية الجودة في جميع مراكز العمل. واستفسر عن التدابير المتخذة لضمان أن يماثل أداء دوائر الترجمة، في مكنتي جنيف ونيروبي على وجه الخصوص، أداء دوائر الترجمة الدولية الأخرى المماثلة. وطلب وفد آخر معلومات عن قدرات المواقع خارج نيويورك على عقد الاجتماعات، ولا سيما قدرات مكتب نيروبي.

34 - وأُتِي على العمل الذي أنجزته الإدارة في مجال ضمان التمثيل المتساوي للمرأة بين الموظفين، وكذلك على الخطوات المتخذة لتحسين إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها المشاركة في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، رَحَّب أحد الوفود بالتأملات في الدروس المستفادة التي يمكن عرضها على كيانات الأمم المتحدة الأخرى، التي يؤمل أن تتمكن أيضا من تحقيق هذا الهدف الهام.

35 - ورَحَّب أحد الوفود بالتقدم المحرز في التحديث، ووعيا منه بالأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19، شَدَّد على الحاجة إلى الابتكار المستمر لضمان التأهب لمواجهة السيناريوهات المستقبلية، بما في ذلك توفير الأمن لبروتوكولات التصويت والترجمة الشفوية المتزامنة للاجتماعات الافتراضية. وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، أصر وفد آخر على ضرورة ضمان الترجمة الشفوية إلى اللغات الرسمية الست في جميع الظروف، بما في ذلك في شكل التداول بالفيديو، كما هو الحال بالنسبة لدورات لجنة البرنامج والتنسيق. وأعرب أحد الوفود عن دهشته من تسيير الاجتماعات عن بعد، معتبرا أن هذه الممارسة لا تستخدم في كل مناسبة في المقر، ونوّه بالجهود المبذولة في تناول الاجتماعات المتزامنة للجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق، على سبيل المثال. وجرى الاستفسار عن إمكانية استخدام التجربة الإيجابية المكتسبة خلال تلك الفترة، مثل إمكانية استخدام أدوات الاجتماعات عن بعد في المستقبل للتمكين من عقد اجتماعات في مواقع مختلفة خارج الأمم المتحدة.

36 - وأعربت الوفود عن تأييدها لاعتزام الإدارة تطبيق نهج مبتكر في مختلف مجالات عملها، من خلال الابتكارات التكنولوجية وغيرها، وشددت على ضرورة إدخال هذه الابتكارات شيئا فشيئا وتحليلها وتقييمها بدقة من المنظورين التنظيمي والمالي. ونبغي ألا تتغير الأولوية العليا، أي ضمان توافر جميع الوثائق في آن واحد وتوفير خدمات المؤتمرات باللغات الرسمية الست. وأشار أحد الوفود إلى إمكانية استخدام الترجمة الآلية للوثائق التي ليست من وثائق الأمم المتحدة الرسمية، مثل يومية الأمم المتحدة، بحيث يمكن بعد ذلك تخصيص الموارد البشرية لتجهيز الوثائق الرسمية. وقال الوفد نفسه إنه يقدر العمل الذي تم بالفعل بشأن بوابة e-deleGATE، وأشار إلى سهولة استخدامها وفائدتها، وتساءل عما إذا كان سيُدخل عليها تحسينات في المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بتطوير تطبيقات للهاتف المحمول والتكامل مع اليومية.

37 - ورَحَّب الوفود بالتحرك نحو التوثيق الرقمي، مما يقلص الأثر البيئي لاجتماعات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وطرح أحد الوفود سؤالا عن سبب التركيز على الحد من الأثر البيئي في فيينا، ومناقشة هذه المسألة بالكاد في أماكن العمل الأخرى.

38 - واستفسر أحد الوفود عن أثر كوفيد-19 على برنامج التواصل مع المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم في عام 2021، ولا سيما في البلدان النامية، وعن أثر الجائحة على برنامج التدريب الداخلي في نيويورك. وأعرب وفد آخر عن تأييده لعمل الإدارة في إدارة شبكة من الجامعات التي وقّعت على مذكرات تفاهم مع الأمم المتحدة، مما يمكن الجامعات في جميع أنحاء العالم من إعداد الخبراء الشباب والموهوبين للعمل في أقسام اللغات. وفي هذا الصدد، تُمنّت الزيادة الكبيرة في عدد المرشحين ومقدمي الطلبات المدرجين في القائمة نتيجة لاعتماد الامتحانات التنافسية اللغوية المجرة عن بُعد.

39 - وشدد أحد الوفود على أهمية استمرار وصول المنظمات غير الحكومية والناشطين في مجال حقوق الإنسان والأقليات الدينية وغيرهم إلى مرافق الأمم المتحدة، بهدف التجمع السلمي وفقاً للإجراءات القائمة، الأمنية منها وتلك المتعلقة بسبل الوصول. وأشار أحد الوفود إلى العمل الذي أنجز للسماح لمختلف الهيئات، بما فيها منظمات المجتمع المدني، بالوصول إلى مواقع الأمم المتحدة، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك مهم، في إطار مبدأ احترام التجمع السلمي، وهو يتطلع إلى ضمان استمراره، ما دام يستوفي المتطلبات الأمنية اللازمة. وشدد وفد آخر على أهمية تنظيم استخدام مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، على أساس التعليمات الصادرة عن مقر الأمم المتحدة المنشورة في التعليمات الإدارية المتعلقة باستخدام الحيز في المقر في نيويورك للاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات والمعارض (ST/AI/2019/4). وطُرح سؤال بشأن ما يمكن عمله لتشجيع مراكز العمل الأخرى، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على استعراض سياساتها المتعلقة بإدارة واستخدام أماكن عمل الأمم المتحدة وإدارة مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات. وطُلب أن تقدّم الإدارة قائمة بالاجتماعات المدرجة في الجدول الزمني وتلك غير المدرجة فيه التي تعقد في الأمم المتحدة، وذلك لتوفير مزيد من الشفافية ومعلومات أكثر شمولاً.

الاستنتاجات والتوصيات

40 - ثمنت اللجنة الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في إدارة ودعم مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها ومداولاتها من أجل التمكين من تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها تنفيذاً فعالاً.

41 - وأكدت اللجنة من جديد أهمية الامتثال التام للمعاملة المتساوية للغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وأهمية إصدار الوثائق باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في آن واحد.

42 - وثمنت اللجنة التقدم الذي أحرزته الإدارة في استعراض هيكلها الداخلي وعملياتها لضمان زيادة فعاليتها في المستقبل.

43 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

البرنامج 2

الشؤون السياسية

44 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (Sect.3/A/6/75). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.2020/51/10).

45 - وقام ممثل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى جانب وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، بعرض البرنامج وبالرد، إلى جانب ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

46 - أعربت الوفود عن تقديرها لبرنامج إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وعملها في مجال الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات.

47 - وأعرب عن التقدير أيضاً للعرض الشامل لأعمال البرنامج، وأشار إلى أن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دوراً حيوياً في تنفيذ البرنامج. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن الجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز عملها مع كيانات أخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في سبيل دعم التنمية من أجل السلام. وأعرب وفد آخر عن تقديره لتقسيم العمل بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، مشيراً إلى أن الإصلاحات الهيكلية ساعدت على توضيح تقسيم العمل.

48 - وأشارت عدة وفود إلى أهمية استخدام لغة متفق عليها بين الحكومات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء استخدام مصطلحات مثل "مسببات النزاع" في البرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها (الفقرة 3-25)، وإرتأى أن عبارة "الأسباب الجذرية للنزاع" تعبر عن هذا المفهوم على نحو أفضل. وفيما يتعلق بتعبير آخر مثير للقلق، وهو "النزاعات العنيفة"، ورد في إطار البرنامج الفرعي 1 (الفقرة 3-19) والبرنامج الفرعي 7، التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (عدة إشارات)، طُرح تساؤل عما إذا كان هناك تصنيف للنزاعات. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ذكر الوفد أنه من المفهوم أن جميع النزاعات تنسم بالعنف في جوهرها. واستشهد الوفد بمثال ثالث يتمثل في استخدام مصطلح "البلدان الهشة" في إطار البرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام (الفقرة 3-87)، وحث مديري البرامج على استخدام مصطلحات متفق عليها، مثل "البلدان التي تقع في النزاع أو تعود إليه". ولاحظ وفد آخر أن البرنامج يحاول أن يتمثل في معظم الأحيان لاستخدام المصطلحات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ولكنه شدد على أن الحاجة إلى التواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة الآخرين لا تعني بالضرورة أن البرنامج ينبغي أن يتضمن مفاهيم أو مصطلحات أو نُهجاً لم تتفق عليها الدول الأعضاء، مثل "السياقات التي لا توجد فيها بعثات" (الفقرة 3-89).

49 - وتساءل أحد الوفود عن النهج الجديد المستخدم في عرض المنجزات المستهدفة، حيث لم يتم تحديد بعض فئات المنجزات المستهدفة كمياً. وساق الوفد مثلاً على ذلك فقال إنه في حين أن منجز المساعي الحميدة المتوخى في إطار المنجزات المستهدفة الشاملة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (الجدول 3-1) لم يحدد كمياً، فقد قُدِّم تقدير كمي لعدد جهود المساعي الحميدة في الفقرة 3-18. ولاحظ الوفد أيضاً أن هذا القلق لا يتعلق بالبرنامج على وجه التحديد، وكرر تأكيده على أنه ينطبق على برامج أخرى أيضاً، واقترح عرض تلك النقطة في سياق شامل. وأعرب عن التقدير لإدراج الولايات التشريعية في الخطة البرنامجية، تمشياً مع توجيهات الجمعية العامة، وتم التشديد على أن الولايات التشريعية لا يجدر إدراجها في مرفق، على غرار ما عُمل به في ميزانية عام 2020.

50 - واستفسر أحد الوفود عن سبب عدم إدراج الافتراضات البرنامجية لجميع البعثات السياسية الخاصة في إطار هذا البرنامج، والاستمرار في عرضها بشكل منفصل على اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للنظر فيها فقط. وتم التشديد على أنه إذا استمر تمويل البعثات السياسية الخاصة، التي يتزايد عددها في كل سنة، من الميزانية البرنامجية، فينبغي النظر في سرودها البرنامجية في سياق لجنة البرنامج والتنسيق بدلاً من تقديمها مباشرة إلى اللجنة الخامسة.

51 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، أعرب أحد الوفود عن تقديره لوضع منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في صلب الخطة الاستراتيجية الجديدة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، مشيراً إلى أن ذلك يتماشى بشكل حاسم مع خطة الحفاظ على السلام التي تنتهجها الدول الأعضاء. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن مصطلح "إدارة النزاعات" الذي ورد في عنوان البرنامج الفرعي ليس واضحاً وقد يكون مثيراً للجدل، لأن إدارة نزاع ما لا تعني دائماً تسويته، بل الإبقاء عليه وقيادته. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد الدول في منع نشوب النزاعات وحلها، حسب الاقتضاء. ولاحظ الوفد نفسه أنه في حين أن تحسين الاتفاق داخل منظومة الأمم المتحدة أمر هام، فإن من الضروري أيضاً احترام تقسيم عمل هيئات الأمم المتحدة وفقاً لولاية كل منها، وذلك لتجنب ازدواجية الجهود. ولاحظ الوفد نفسه أنه في حين يواصل دعم الجهود التي يبذلها البرنامج الفرعي لتحسين قدرة الدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات، فإن تقييم نتائج البرنامج الفرعي لا يزال صعباً، وأشار إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المترتب على دور الأمم المتحدة في حالات النزاع.

52 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية، لوحظ أنه في حين أن فروع الاستراتيجية بالنسبة لمعظم البرامج الفرعية زاخرة بالمعلومات، ثمة حاجة إلى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بعمل البرنامج الفرعي 1. ولوحظ أن البرنامج الفرعي يشير إلى أدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والحفاظ عليه في فرع الاستراتيجية، إلا أنه لم يوضح الكيفية التي يستخدم بها هذه الأدوات والأنشطة التي يضطلع بها. وطلب أحد الوفود زيادة التركيز على نظم الإنذار المبكر لتيسير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في وقت مبكر لجهود منع نشوب النزاعات التي تبذلها الدول الأعضاء، كما طلب مزيداً من المعلومات عما يمكن عمله للتمكين من ذلك. وأشار الوفد نفسه إلى القائمة الموسعة للولايات التشريعية التي عهد بها إلى البرنامج الفرعي، وطلب تقليص الجدول الزمني إلى حد كبير في إطار تنشيط الجمعية العامة.

53 - وفيما يتعلق بقائمة الولايات التشريعية للبرنامج الفرعي، أشار أحد الوفود إلى أهمية قرار الجمعية العامة 5/57 بشأن إلغاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، وقرار الجمعية 185/70 بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للفسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، وطلب مزيداً من المعلومات عن الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الفرعي لتنفيذ الولايات الناشئة عن هذين القرارين. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التدابير القسرية الانفرادية تعرض التعددية للخطر. وفيما يتعلق بمسألة الولايات التشريعية، ردد أحد الوفود التقدير الذي أعرب عنه في وقت سابق وقد أقر للإبقاء على الولايات التشريعية في البرنامج، لا في المرفق، ولاحظ أنه بالنسبة للقرارات المتعلقة بالتدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للفسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، فإن القائمة لا تتضمن أحدث ولاية، وهي قرار الجمعية 200/74.

54 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، أعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل البرنامج الفرعي. ورحب أحد الوفود بدعم البرنامج الفرعي لأكثر من 50 دولة عضواً وتوسيع نطاق عمل البرنامج الفرعي من خلال شراكته مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية. ولاحظ وفد آخر أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الانتخابات أمر حاسم لدعم البلدان في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد اتفقت بشأن أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 16، الذي اعتُرف في إطاره بأهمية العمليات والمؤسسات السياسية الشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة. ورحب الوفد بالتحسينات التي

طُرأت على أداء الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية في الوقت المناسب، وأعرب عن دعمه الكامل للنتيجة المبرزة المقررة لعام 2020، وشجع الأمانة العامة على التعاون عن كثب مع الكيانات المعنية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تنفيذ البرمجة الشاملة لدعم الانتخابات. وشجع الوفد نفسه على التعاون الوثيق بين بعثات الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية والبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الانتخابات على وجه الخصوص، وشجع على زيادة تركيز هذا التعاون في مجال الإبلاغ. ولاحظ أحد الوفود أنه فيما يتعلق بالفرع المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة (الفقرة 3-30)، في حين أفاد البرنامج الفرعي بأن النقاط المرجعية لعام 2019 قد تحققت، لم تقدم أي معلومات عن النتائج، وشجّع الوفد على اتباع نهج أكثر توجهًا نحو النتائج في المستقبل.

55 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، لاحظت بعض الوفود مع التقدير عمل البرنامج الفرعي. وقوبلت زيادة الدعم المقدم إلى الأعضاء الجدد والجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين عملية جمع البيانات وعرضها، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بالترحيب. ورحب أحد الوفود بصفة خاصة بالعمل الذي اضطلع به البرنامج الفرعي مع مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات بشأن المراحل الانتقالية التي تجري في البعثات الميدانية (الفقرة 3-47)، وأشار إلى أن هذا مثال جيد على التعاون بين الأمانة العامة والمؤسسات الأكاديمية. ولاحظ أحد الوفود أن هدف البرنامج الفرعي، وهو المساهمة في كفالة اضطلاع مجلس الأمن بفعالية بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، قد صيغ بعبارة أقوى من اللازم، تعني ضمنا أن البرنامج الفرعي يسهم في كفالة اضطلاع المجلس بمسؤولياته، وأنه لم يُصغ في شكل مساهمة يستفيد منها المستخدمون النهائيون. وفيما يتعلق بمقياس الأداء لعام 2019: عدد الاستفسارات أو طلبات البحث (الشكل الرابع من الباب 3)، أقر أحد الوفود بالتعقيد الكبير الذي تتسم به الاستفسارات وطلبات البحث التي ترد إلى البرنامج الفرعي من الدول الأعضاء، وطلب معلومات عن عدد الاستفسارات أو طلبات البحث التي لم يتم الرد عليها. ولاحظ الوفد نفسه أن تعيين خبراء للانضمام إلى أفرقة الجزيئات التابعة لمجلس الأمن يبدو أنه يشكل تحديا كبيرا، وأوصى بأن تبدأ عملية استقدام الموظفين في وقت مبكر. وأشار وفد آخر إلى أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن 2467 (2019) بشأن تعيين أعضاء أفرقة الخبراء المختصين في مجال العنف الجنسي والمساائل الجنسانية، عند الاقتضاء (الفقرة 3-51).

56 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، إنهاء الاستعمار، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه لا حاجة إلى تغيير الهدف المتعلق بالبرنامج الفرعي عما ورد في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين 2018-2019 (A/6/71/Rev.1)، نظرا لعدم حدوث تغيير في ولاية البرنامج الفرعي. وطلب وفد آخر توضيح السبب الكامن وراء عدم توقع تقارير في عامي 2020 و 2021 فيما يخص المنجز المستهدف ألف-4، تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة المعنية عن بورتوريكو (الجدول 3-8).

57 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، رحب أحد الوفود بدمج المكتب في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وشجع بقوة على تعميق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأشار الوفد نفسه إلى أن النهج المتكامل إقليميا في منطقة الساحل يبدو وكأنه يسفر عن نتائج مشجعة، وأوصى بتطبيق الدروس المستفادة في جمهورية أفريقيا الوسطى في سياقات أخرى. وأقر أحد الوفود بأن الحلول التي تتولى البلدان زمامها أمر أساسي، مشيرا إلى أن ذلك ورد بوضوح في القرارين التوأمين لعام 2016 بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (قرار مجلس الأمن 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70)، ولاحظ أن مثال بوركينا فاسو الذي ورد في التقرير (الفقرات من 3-89 إلى 3-93) نهج يندرج

ضمن أفضل الممارسات ويمكن تكراره. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن لجنة بناء السلام ستزيد من نشاطها في مجال الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، تمشياً مع التقرير المعنون "مسارات لتحقيق السلام". ولوحظ أيضاً أن الزيادة الكبيرة في تمويل صندوق بناء السلام في السنوات الأخيرة تبين أن الجهات المانحة تدعم بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ولوحظ أنه بالنظر إلى الآثار التي يحتمل أن تترتب على جائحة كوفيد-19 فيما يخص مدى توافر المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لاستكشاف فرص تمويل مبتكرة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يود أن يرى في التقارير المقبلة مزيداً من التفصيل في ما يلي: (أ) الخطوات المتخذة لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛ (ب) استعراضات حافظة صندوق بناء السلام التي أجريت في الفترة 2020/2019؛ (ج) تفعيل دور البرنامج الفرعي "المفصلي" في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أن أي إعادة نظر في الميزانية ينبغي أن تنتظر استعراض تنفيذ تلك الإصلاحات.

58 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن هدف البرنامج الفرعي (الفقرة 3-84) قد صيغ من منظور عمل البرنامج الفرعي، لا من حيث الفوائد التي تجنى من منظور المستخدمين النهائيين، وأشار إلى أن من المتوقع أن تنعكس هذه الصياغة في فرع الاستراتيجية. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات مستكملة عن الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام، بما في ذلك مدى التقدم المحرز في عملية الاستعراض، وما إذا كانت العملية قد تأثرت بجائحة كوفيد-19، وما إذا كان تقرير الاستعراض سيكون جاهزاً بحلول تموز/يوليه 2020 كما هو متوقع في الإطار المرجعي.

59 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، رحبت الوفود بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في حزيران/يونيه 2019، وأعربت عن رأي مفاده أنه سيكون من المفيد للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع جامعة الدول العربية، وأن ذلك من شأنه أن يساعد على تحسين المشاورات وتبادل المعلومات بين المنظمين. ولاحظ أحد الوفود أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات والتوضيح في فرع الاستراتيجية (الفقرة 3-102) فيما يتعلق بعمل البرنامج الفرعي. ولاحظ الوفد نفسه أن مقياس الأداء لعام 2021 هو نفسه فيما يخص النتيجة 1 والنتيجة 2 في عام 2021، وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من المهم اتخاذ نتائج مختلفة ومقاييس أداء مختلفة، لإظهار وجود صلة أفضل بين عمل البرنامج الفرعي والنتائج المتوقعة. وأشار أحد الوفود إلى أهمية أن يؤدي البرنامج الفرعي عمله بكفاءة وأن يوفر مردوداً على الإنفاق في الوقت الذي ينتقل فيه إلى تنفيذ ولايته، مشيراً إلى أن الميزانية قد زادت زيادة كبيرة.

60 - وفيما يتعلق بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الهام الذي يقوم به المكتب دعماً لتحقيق حل الدولتين وخلال فترة حرجة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورحب أحد الوفود بالتفاصيل التي تضمنها التقرير بشأن التقدم الملموس الذي أحرزه البرنامج نحو تحقيق هذا الهدف خلال عام 2019، مشيراً إلى مثال على النجاح في تجنب التصعيد الشامل بين إسرائيل وحماس في غزة، وتحسين الظروف الإنسانية. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده للاستراتيجية والافتراضات الواردة في تقرير عام 2021، ورحب بالتركيز على إدراج منظور جنساني في جهود بناء السلام، بما في ذلك من أجل دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن كيفية تأثير حالة نقشي كوفيد-19 على عمل المكتب وعلى تنفيذ ولايته.

61 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، هنا أحد الوفود المكتب على عمله الهام جداً، ورحب بالعرض المنظم لأعماله. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل المكتب في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وعمله مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ولاحظ أحد الوفود أن الالتزام السياسي بالشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لا يزال قوياً من كلا الجانبين، وأعرب عن دعمه لاستمرار عمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي لترجمة هذا الالتزام إلى قدرة معززة للاتحاد الأفريقي وإلى نتائج محددة وقابلة للقياس. ولوحظ أن الاتحاد الأفريقي يمكن أن يحقق ميزة نسبية قوية في منع نشوب النزاعات والوساطة، وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع جوانب العمل في مجال السلام والأمن. ورحب الوفد نفسه بدعم المكتب للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشار إلى أن من الأهمية بمكان أن يستمر التركيز على ذلك خلال السنة المقبلة في الوقت الذي يستعد فيه الصومال لإجراء انتخابات تاريخية في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021 ونقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية في عام 2021. ولاحظ الوفد أن تأثير كوفيد-19 على الأمن والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية قد يكون شديداً، حيث يؤدي كل من الآثار الأولية والثانوية إلى تفاقم الضغوط وأوجه الضعف والصدمة الكامنة. ولوحظ أن البرنامج قد يحتاج إلى التكيف مع أولويات الاتحاد الأفريقي المتغيرة في ظل تقدم هذه الجائحة في أفريقيا، ولكن ينبغي للمكتب أن يدعم الاتحاد الأفريقي لتمكينه من التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها بما يراعي ظروف النزاع.

62 - وأشار أحد الوفود إلى عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز نقل المعارف، وطلب في هذا الصدد مزيداً من المعلومات عن كيفية ترجمة الاجتماعات بين الدوائر الإدارية النظرية إلى نتائج. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل المكتب في الصومال، مشيرة إلى الدور الذي يضطلع به المكتب في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وطلب توضيح فيما يخص خطط المكتب المتعلقة بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن الاستعراض الاستراتيجي المشترك. ولاحظ أحد الوفود مع التقدير تنسيق عمل المكتب مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واستفسر عما إذا كان يجري تنسيق مماثل مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وطلب الوفد أيضاً مزيداً من المعلومات عن كيفية تنسيق المكتب مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى التي أسندت لها ولايات في أفريقيا.

63 - وفيما يخص مكتب مكافحة الإرهاب، أعربت الوفود عن تقديرها للجهود المتواصلة التي يبذلها دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأعرب عن التقدير للنهج المتوازن إلى حد ما المتبع في إعداد البرنامج، وشُدد على أن أنشطة المكتب ينبغي أن تكون راسخة في الاستراتيجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تمثل بذلك بشكل رئيسي ركيزة السلام والأمن في عمل المنظمة. وفيما يتعلق بموجز الأولويات المواضيعية، توخى الوفد نفسه الحذر الشديد عند الإشارة إلى مفاهيم تقتصر على الاعتراف العالمي، مشيراً بوجه خاص إلى مفهوم "التطرف العنيف". وأشار الوفد إلى أنه وفقاً لقرارات الجمعية العامة بشأن استعراض الاستراتيجية، كُلف المكتب بمهمة منع التطرف العنيف ومكافحته عندما يفضي إلى الإرهاب، غير أنه لوحظ أن خمس فقرات على الأقل من برنامج عمل المكتب تضمنت صيغاً تغفل الصلة القائمة بين التطرف العنيف والإرهاب. وطُرح سؤال عن السبب في أن النتائج المقررة لمكتب مكافحة الإرهاب في عام 2021 لم تُجسّد إلا في سياق مشروع واحد مكرّس للكشف عن سفر الإرهابيين والتصدي له، بينما جرى تجاهل جميع مسارات الأنشطة البرنامجية

الأخرى، بما فيها تلك التي بدأت في عام 2020. وأشار أحد الوفود إلى التقييم الخارجي الجاري للبرنامج الخماسي السنوات الذي ينفذه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (الفقرتان 3-229 و 3-230)، وأشار في هذا الصدد إلى أن عملية التقييم ستظل جارية وقت المناقشة. وبناء على ذلك، لا يمكن أن تؤخذ نتائج التقييم في الاعتبار بالنسبة لخطة برنامج المكتب لعام 2021. ووجه الوفد نفسه انتباه أعضاء اللجنة إلى عدم كفاية تمويل المكتب من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ولوحظ أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمثل 96,9 في المائة من مجموع تمويل المكتب، في حين أن الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 في الميزانية العادية لا تعكس أي تغييرات مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2020. وأعرب الوفد عن شكوكه في أن تغطي الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 تكاليف تنفيذ ولايات المكتب تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية، مع مراعاة أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمثل نسبة 96,9 في المائة من إجمالي ميزانية المكتب، وأن هناك خطراً كبيراً يتمثل في انخفاض التبرعات الواردة بعد تفشي جائحة كوفيد-19.

64 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب في مجال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وشجع المكتب على ضمان التنفيذ المتوازن والفعال للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وارتأى الوفد نفسه أنه في إطار النتائج المقررة لعام 2021، فيما يتعلق بالنتيجة 1: الحيلولة دون سفر الإرهابيين جواً (نتيجة مرحلة من عام 2020)، كان من الأجدر اتخاذ العنوان "منع سفر الإرهابيين"، حيث إن السفر يتم عن طريق البر والبحر، فضلاً عن السفر جواً، وشجع الوفد في هذا الصدد المكتب على بذل جهود أقوى لتوسيع نطاق البرنامج ليشمل المزيد من الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

65 - لاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعماً لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ عليه.

66 - وأثنت اللجنة على مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لما قام به من أعمال، وشجعت على زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي لدمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع جوانب عمل المكتب في مجال السلام والأمن.

67 - ورحبت اللجنة بالدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي سيكون حاسماً في الانتخابات الوطنية المقبلة وفي نقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية في عام 2021.

68 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على زيادة الاتساق والتآزر والتنسيق في الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجالات من قبيل منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وفقاً لولاية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

69 - ولاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في إطار البرنامج الفرعي للمساعدة الانتخابية في سبيل دعم البلدان التي تطلب ذلك في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة وسلمية، بالاقتران مع الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق خطة عام 2030.

70 - ورحبت اللجنة بعمل مكتب دعم بناء السلام بشأن تعزيز الحلول التي تتولى البلدان زمامها، وطلبت إلى الجمعية العامة أن تشجع المكتب على زيادة نشاطه في مجال الشراكة مع منظومة الأمم

المتحدة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين، بما في ذلك إدراج منظور جنساني في جهود بناء السلام، لأغراض منها دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

71 - وأحاطت اللجنة علماً بالعمل المنجز بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ورحبت بافتتاح مكتب في القاهرة في حزيران/يونيه 2019.

72 - ولاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي قام به مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دعماً لتحقيق حل الدولتين، وذلك خلال فترة حرجة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

73 - ورحبت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به شعبة شؤون مجلس الأمن لدعم آليات عمل المجلس.

74 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 1

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

الأداء البرنامجي في عام 2019: عملية استفتاء سلمية في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

الفقرة 3-19

تُحذف عبارة "العنف".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن (نتيجة جديدة)

الفقرة 3-25

يستعاض عن عبارة "مسببات وحالات النزاع" بعبارة "الأسباب الجذرية للنزاعات".

البرنامج الفرعي 4

إنهاء الاستعمار

الهدف

الفقرة 3-56

يستعاض عن عبارة "النهوض بعملية إنهاء الاستعمار" بعبارة "تعزيز عملية إنهاء الاستعمار".

الفقرة 3-56

تُضاف بعد عبارة "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" عبارة "وفقاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء في الحلقة الدراسية الإقليمية

الفقرة 3-61

يستعاض عن عبارة "النهوض بعملية إنهاء الاستعمار" بعبارة "تعزيز عملية إنهاء الاستعمار".
تضاف بعد عبارة "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" عبارة "وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: زيادة عدد الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة التي تقدم معلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (نتيجة جديدة)

الفقرة 3-64

تُحذف عبارة "شعوب".

الفقرة 3-66

تضاف عبارة "عند الاقتضاء" في نهاية الجملة.

المنجزات المستهدفة

الجدول 3-8

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

4 - تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة المعنية عن بورتوريكو

العمود المعنون "المقرر لعام 2020"

يستعاض عن الشرطة "-" بالرقم "1".

العمود المعنون "المقرر لعام 2021"

يستعاض عن الشرطة "-" بالرقم "1".

البرنامج الفرعي 6

مكتب دعم بناء السلام

الاستراتيجية

الفقرة 3-87

يستعاض عن عبارة "البلدان ذات الأولوية الهشة والمتضررة من النزاعات" بعبارة "البلدان المعرضة لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه والبلدان ذات الأولوية المتضررة من النزاعات".

الأداء البرنامجي في عام 2019: بوركينا فاسو - اتباع نهج متكامل للحد من خطر النزاع

الفقرة 3-89

يستعاض عن عبارة "السياقات التي لا توجد فيها بعثات" بعبارة "حالات ما بعد انتهاء النزاع".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: زيادة المشاركة المتسقة والشاملة في بناء السلام والحفاظ عليه (نتيجة مُرحّلة من عام 2020)

الفقرة 3-94

يستعاض عن عبارة "البيئات المعقدة" بعبارة "الحالات المتأثرة بالنزاعات".

البرنامج الفرعي 7

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: افتتاح مكتب الاتصال وتعزيز أنشطة المشاركة (النتيجة مُرحّلة من عام 2020)

الجدول 3-18، مقاييس الأداء

العمود المعنون "2020"

تُحذف عبارة "العنفية".

العمود المعنون "2021"

تُحذف عبارة "العنفية".

الفرع سادسا

مكتب مكافحة الإرهاب

برنامج العمل

مكتب مكافحة الإرهاب

الاستراتيجية

الفقرة 3-223

في الجملة الثانية، تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".
وفي الجملة الرابعة، تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".
وإضافة المختصر بعد عبارة "مركز مكافحة الإرهاب" لا تنطبق على النص العربي.

الفقرة 3-224

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف".

العوامل الخارجية لعام 2021

الفقرة 3-225 (أ)

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".

الفقرة 3-226

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "سياسة وبرنامج للشؤون الجنسانية فيما يتصل بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف".
ويستعاض عن عبارة "تدابير لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف" بعبارة "تدابير في هذه المجالات".

الفقرة 3-228

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".

أنشطة التقييم

الفقرة 3-230

يستعاض عن الجملة "ولقد أخذت في الحسبان نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021" بالجملة التالية: "ولقد أخذت في الحسبان نتائج التقييم الذاتي المذكور أعلاه في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021، في حين يتوقع أن يكون لنتائج التقييم

الخارجي الجاري أثر على إعداد إطار برنامجي استراتيجي جديد متعدد السنوات لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب“.

الفقرة 3-231 (ب)

تضاف عبارة “المفضي إلى الإرهاب” بعد عبارة “والتطرف العنيف”.

البرنامج 3

نزع السلاح

75 - نظرت اللجنة، في أثناء دورتها الستين، في البرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6(Sect.4)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

76 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب، هو وممثلون آخرون، على الاستفسارات التي أثيرت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

77 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب شؤون نزع السلاح بشأن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك مشاركته الموضوعية ودعمه الثابت لتنفيذ مقررات وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

78 - وأكدت الوفود أن أداء المكتب ذو أهمية قصوى وينبغي أن تكون جهوده مركزة وكفوءة ومصممة بطريقة مخصصة وأن تستجيب بشكل صريح لاحتياجات الدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في الولايات ذات الصلة. وأكدت أيضا أن البرنامج، وإن كان ذا طابع عملي، له آثار سياسية بعيدة المدى.

79 - وأشار أحد الوفود إلى أن قائمة الولايات التشريعية تستحق نظرة فاحصة للتأكد من أن جميع الولايات التشريعية ذات الصلة تتجلى على الوجه الصحيح على مستوى البرنامج أو برامج الفرعية. وتحقيقا لمزيد من الوضوح، اقترح إدراج القائمة الكاملة لولايات البرنامج بأكمله، بما في ذلك برامج الفرعية، على مستوى البرنامج كما حدث في الخطة البرنامجية للفترة 2018-2019.

80 - وكرر بعض الوفود تأكيد أهمية أنشطة البرنامج في المساهمة في تنفيذ الولايات القائمة للأمم المتحدة، ولاحظ أن التقرير لا يفي بهذا المطلب في عدة حالات. وأثيرت مسألة عدم وجود ولايات ذات صلة تمكن مكتب شؤون نزع السلاح من إجراء تقييم خطة الأمين العام المعنونة تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح (الفقرة 4-12) وتنفيذ برامج تدريبية في مجال الدبلوماسية السيبرانية (الفقرة 4-69). وأبرز أن مصطلح “خطة لنزع السلاح” لم يكرس رسميا في أي ولاية من ولايات الأمم المتحدة. وبالمثل، كان ينبغي الاستعاضة عن استخدام مصطلح “الأمن في الفضاء الإلكتروني” (البرنامج الفرعي 4، النتيجة المقررة 1)، وهو مصطلح غير متفق عليه، بالعبارة التوافقية “الأمن في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات”.

81 - وأشار بعض الوفود إلى إدخال تغييرات على صياغة أهداف البرامج الفرعية مقارنة بالأهداف المعتمدة في الخطة البرنامجية للفترة 2018-2019، وأعربت عن قلقها إزاء أسباب هذه التغييرات، ولا سيما في إطار البرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، التي استبعدت عبارة "لتعزيز الثقة المتبادلة والشفافية فيما بين الدول الأعضاء في ميدان الأسلحة التقليدية".

82 - وطلب توضيح بشأن سبب ورود معلومات عن الأنشطة والنتائج السابقة ضمن استراتيجيات فرادى البرامج الفرعية وما إذا كان ينبغي إدراج تلك المعلومات في قسم مستقل ضمن تقرير الأداء. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالفقرة 4-25 والنتيجة 2 المقررة لعام 2021، طلب توضيح بشأن إدراج الأنشطة السابقة في المادة السردية للنتيجة، وما إذا كانت هذه الأنشطة ستنفذ أيضا في عام 2021. واقترح إدراج الأنشطة المقررة في نطاق جميع البرامج في فرع مستقل بما يسهل المقارنة وكفالة تنفيذها وفقا للولايات التشريعية.

83 - وطلب توضيح بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج في عام 2020 وكيفية إدراج ذلك الأثر في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021. وأعرب عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى عدد الاجتماعات المؤجلة إلى عام 2021 بسبب الجائحة، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 (الفقرة 4-36)، سيلزم تعديل الخطة البرنامجية لعام 2021 لكي تعكس تلك التأجيلات على نحو أفضل.

84 - وأيد أحد الوفود إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج (الفقرة 4-3). وطلب وفد آخر توضيحا بشأن ولاية إدماج المنظور الجنساني في استراتيجية البرنامج. وفيما يتعلق بالفقرة 4-16، رُئي أن نوع الجنس ليس العنصر الوحيد الذي يتعين النظر فيه لاختيار المشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزملات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وأن تعزيز توازن المشاركة الجغرافية عبر المناطق وداخلها لا يقل أهمية عن ذلك.

85 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، أعرب عن القلق مما ورد من إحالات إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 97/2019 دعما لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وأشار إلى ضرورة أن يتعامل الأمين العام مع جميع الجهود الإقليمية بطريقة متساوية، وألا يختار مبادرات معينة بصورة انتقائية ويروج لها ويترك مبادرات أخرى مغيبة عن الأنظار. وأوضح أنه على الرغم من أن القرارات والممارسات الإقليمية ذات أهمية حيوية، فهي ليست من ولايات الأمم المتحدة التي يمكن إدراجها بصورة مشروعة ضمن البرنامج.

86 - أما فيما يتعلق بالفقرة 4-23، فقد أشير إلى أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء أبدت 11 مبدأ توجيهيا في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولاتها، فإن هذه المبادئ لا تشكل سوى نقطة بداية نحو التوصل إلى صك قانوني دولي بشأن هذه المسألة، وليست غاية في حد ذاتها.

87 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، وفي المادة السردية للبرنامج بأكمله، لوحظ أنه لم يرد ذكر للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي لم يذكر إلا في النتائج المتوخاة. وأعرب عن رأي مفاده أنه لما كان من المعروف أن المؤتمر قد أرجئ إلى عام 2021، فقد كان ينبغي أن يتجلى ذلك بوضوح أكبر في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021.

88 - وأدين استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وأعرب أحد الوفود عن عدم موافقته على النهج الوارد في الفقرة 4-32، التي كُلفت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمساعدة الجهات التي يتبين أنها استخدمت الأسلحة الكيميائية. وشدد الوفد على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي، بموجب ولايتها، منظمة تقنية وينبغي أن تظل كذلك، ورفض بشدة أي تسييس للمسألة.

89 - وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أكد أحد الوفود أن الأولوية هي الإزالة التامة للأسلحة النووية، لا الترويج لإزالتها، على النحو المبين في الفقرة 4-35. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن استمرار فعالية ونجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية له أهمية مركزية في تحقيق هدف المضي قدما بالإزالة التامة للأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وأن دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن أمر بالغ الأهمية.

90 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، طُلب تقديم توضيح بشأن الكيفية التي تعترف بها الأمم المتحدة تعديل الفقرة 4-49 لمعالجة مسألة تأجيل اجتماع الدول الأعضاء السنّاني السابع المعني بالنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إلى عام 2021، وما إذا كان ذلك سيؤثر في عقد الاجتماع السنّاني الثامن التي تقرر بالفعل عقده في عام 2022. وطُلب تقديم توضيح بشأن ما إذا اتخذ قرار بشأن عقد الاجتماع السنّاني الثامن في عام 2022 على النحو الذي أزمع مبدئياً، أو بعد سنتين من انعقاد الاجتماع السنّاني السابع، أي في عام 2023.

91 - وأشير إلى تقرير الأمين العام عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمساعدة المقدمة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها (A/74/187)، الفقرات 7 و 18-21)، وطُلب تقديم توضيح بشأن الطريقة التي تكفل أن يكون صندوق كيان إنقاذ الأرواح رافداً لمرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون بشأن تنظيم الأسلحة، لا منافساً له. وطُلب أيضاً توضيح بشأن كيفية عمل المكتب مع صندوق بناء السلام، بما يشمل تجنب ازدواجية الجهود. وفيما يتعلق بمقارنة أداء البرنامج في عام 2019 بالنتائج المقررة، لوحظ أن عدداً قليلاً من المشاريع، بما في ذلك المشاريع المنفذة بالتعاون مع صندوق كيان إنقاذ الأرواح، أحرز تقدماً محدوداً أسفر عن تمديد فترة التنفيذ أو تغيير طرائقه. وطُلب توضيح مدى النظر في تلك الحالات عند الإبلاغ عن النتائج السابقة (الفقرة 4-50) وأداء البرنامج في عام 2019 على ضوء النتائج المقررة، مثل نوعية الخدمات المقدمة والمواعيد الزمنية (الفقرة 4-52). وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن النهج المتبع في الفقرة 4-50 والمتصل بعلاقة البرنامج بأهداف التنمية المستدامة مفروط في التفاصيل.

92 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 المقررة لعام 2021 بشأن إدماج النظر في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عمل مجلس الأمن، في إطار البرنامج الفرعي 3، جرى التشديد على ضرورة إعادة صياغة النص، لأن عمل مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع لا يمكن أن يتعدى الالتزامات التي قطعها الجمعية العامة أو في سياق اجتماعات الآليات الحكومية الدولية القائمة، التي يشارك فيها جميع أعضاء المنظمة.

93 - وفيما يتعلق بمقياس الأداء لعام 2021 الوارد في الجدول 4-11 في إطار البرنامج الفرعي 3، أعرب عن رأي مفاده أن عبارة "وقد يشمل ذلك إصدار قرار من المجلس أو بيان رئاسي بشأن مسألة

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعترف أيضا بأثر هذه الأسلحة من المنظور الجنساني“ يبدو أنها تحكم مسبقا على نتائج وثيقة لم توجد بعد.

94 - وفي إطار الولايات التشريعية للبرنامج الفرعي (الفقرة 4-64)، أشار وفد إلى قرار الجمعية العامة 60/74، الذي أكدت فيه الجمعية من جديد الإقرار الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المؤتمر الاستعراضي الثالث في وثيقته الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3)، المرفق) بشأن المقترح المتعلق بإنشاء برنامج مخصص للتدريب بمنح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف تعزيز المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليه، ولا سيما في البلدان النامية، وشدد الوفد على أنه كان ينبغي إدراج الأحكام البرنامجية ومخصصات الميزانية لبرنامج التدريب بمنح الزمالات ضمن الخطة البرنامجية، على غرار ما حصل بالنسبة إلى برامج التدريب الأخرى التي صدر بها تكليف، مثل برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح.

95 - وأعرب عن القلق من إدراج المسائل المتصلة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي في إطار البرنامج الفرعي 4، الإعلام والتوعية، وطُلب نقل هذا الموضوع إلى برنامج فرعي جديد مخصص بعنوان “التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي“. ولوحظ وجود أوجه اختلال في المحاور والتفاصيل المتعلقة بآلياتي الأمم المتحدة المتعاضيتين المعنيتين بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، وهما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي الذي أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة 27/73، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 266/73. وطُلب إلى مكتب شؤون نزع السلاح أن يقدم معلومات إضافية عن الأهداف والاستراتيجيات والنتائج المقررة فيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح باب العضوية. وأشار إلى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وأنه جاء ثمة لعملية تاريخية أتيحت فيها لجميع الدول الأعضاء، لأول مرة، فرصة المشاركة في المناقشات على قدم المساواة. وسلط الضوء كذلك على أنه لا ينبغي اعتبار الفريق العامل المفتوح باب العضوية عملية تابعة لفريق الخبراء الحكوميين. ورأى أحد الوفود أنه من الضروري مراعاة التوازن الجغرافي بين المناطق ودخلها في مسألة المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين.

96 - وفيما يتعلق بالفقرة 4-69، تم التشديد على أن الخطة البرنامجية المقترحة ينبغي أن تتضمن معلومات أكثر تحديدا بشأن نشاط الفريق العامل المفتوح باب العضوية ومستقبله، وأنه ينبغي أيضا تحديث مقاييس الأداء المتعلقة بالنتيجة 1 المقررة لعام 2021. وبالنظر إلى جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من قيود مفروضة في مقر الأمم المتحدة، لوحظ أنه ينبغي تمديد ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية حتى عام 2021 وما بعده لأن عمل الفريق سيصل إلى أوجه في ذلك الحين، وأن دعم الأمانة العامة سيكون حاسما. ولذلك، اقترح أن تركز الصياغة في إطار البرنامج الفرعي 4 بشكل قوي على أنشطة الفريق في عام 2021، وأن يعكس الجدول 4-14 من الخطة البرنامجية النتائج التي أحرزها الفريق العامل المفتوح باب

العضوية على نحو واضح وشامل، بما في ذلك تفاعله النشط مع المؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، الذي سيجري عرضه في اجتماع شامل يُعقد في فترة ما بين الدورتين خلال كانون الأول/ديسمبر 2020. وأشار أحد الوفود إلى أن فريق الخبراء الحكوميين لم يضطلع بأي نشاط مماثل في عام 2019 وأنه ينبغي تعديل الخطة البرنامجية وفقا لذلك.

97 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، نزع السلاح الإقليمي، لوحظ أن الكثير من محتوى تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي يركز على أفريقيا، وطلب إجراء تقييم عام للتقدم المحرز في تلك القارة. وطلب توضيح ما إذا كان قد تم الاضطلاع بأي عمل في مناطق أخرى. وطلب أيضا توضيح بشأن حالة الأنشطة الجارية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في القارة الأفريقية، بما في ذلك التعاون بين البرنامج وبين كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع مراعاة عدد الأطفال الذين يشاركون في أنشطة عدائية.

98 - وجرى التأكيد أيضا على أهمية مبادرة خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بالخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020. وأشار أحد الوفود إلى أن المبادرة لن تنفذ بالكامل في عام 2020 كما هو مقرر، وطلب توضيحات بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ المبادرة وبشأن الخطط الرامية إلى مواصلة تنفيذها.

99 - وطلب تقديم معلومات إضافية عن استراتيجية الأمم المتحدة الوارد ذكرها في الفقرة 4-92 والمتعلقة بتعميم المساعدة المقدمة إلى ست دول في منطقة الساحل لتشمل 12 دولة مجاورة، وما إذا كان قد لوحظ انخفاض في طلبات المساعدة، بالنظر إلى الإجراءات المتخذة بالفعل، يبرر التغيير المقترح.

الاستنتاجات والتوصيات

100 - نظرا لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 4

عمليات حفظ السلام

101 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect.5)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

102 - وعرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام البرنامج وقام مع ممثلين آخرين للأمين العام بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

103 - أعربت الوفود عن تقديرها وعن تأييدها القوي لعمليات حفظ السلام بوصفها آلية هامة للأمم المتحدة لصون السلام والأمن. وأعرب أحد الوفود أيضا عن تأييده لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لدورهما الحاسم في صون السلام والأمن.

104 - وأعرب عن رأي مفاده ضرورة الامتثال في وضع وتنفيذ البرامج المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي المصطلحات المستخدمة في البرنامج، إلى المقترحات والتوصيات والاستنتاجات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، بما فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

105 - ومن الأمثلة على ذلك مصطلح "خطة الحفاظ على السلام" (الفقرة 5-1) الذي شدد أحد الوفود على عدم وجوده. وأعرب هذا الوفد عن قلقه بوجه خاص إزاء الإشارات إلى "ما يسمى بمفهوم" الحفاظ على السلام، وأعرب عن رأي مفاده أن الأمانة العامة وسّعت نطاق ما وافقت عليه الدول الأعضاء.

106 - وأشار عدد من الوفود إلى أن استراتيجية إدارة عمليات السلام وُصفت بأنها "تسترشد" بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وبما في المبادرة من التزامات مشتركة (الفقرة 5-2). وفي هذا الصدد، شُدّد على أن العديد من الدول الأعضاء أيدت المبادرة، لكنها لم تجعلها عنصرا من ولاية تشريعية تخول للأمانة العامة أن تسترشد فعليا بالمبادرة وتستند إليها في جميع أعمالها وفي تقييم هذه الأعمال، بما في ذلك أداء البعثات. وشُدّد على أن الأمانة العامة ملزمة فقط بالولايات التشريعية التي توافق عليها الأجهزة التشريعية؛ وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن 2436 (2018) و 2518 (2020) لم يذكر مبادرة العمل من أجل حفظ السلام إلا في سياق ترحيبهم بالجهود التي يبذلها الأمين العام بهدف حشد جميع الجهات الشريكة وصاحبة المصلحة، بسبل منها هذه المبادرة؛ فالقراران لم يرحبا بالمبادرة ولم يؤيداها بأي شكل من الأشكال. ولا يعني ذلك أن إدارة عمليات السلام لا تستطيع الإشارة إلى المبادرة، لكن ينبغي أن تنحصر الإشارة إليها في ما وافقت عليه الدول الأعضاء في الهيئات التشريعية المعنية، ولا يوجد إلا مثال حديث وحيد في هذا السياق وهو حالة ذكر محدودة جدا للمبادرة حدثت في إطار اجتماعات اللجنة الخاصة في آذار/مارس 2020. وشُدّد كذلك على أن القول إن المبادرة مستندة إلى ولايات تشريعية سابقة لا يخول اعتبارها هي نفسها ولاية.

107 - وفيما يتعلق باللجنة الخاصة، أُشير إلى أنها وافقت على المضي في المبادرة بالاستناد حصراً إلى آراء وتوصيات الدول الأعضاء، بما في ذلك الآراء والتوصيات المعرب عنها خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المعقود في أيلول/سبتمبر 2018. وشُدّد على ضرورة اتباع النهج نفسه إزاء إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والذي توجد تحفظات بشأنه، على النحو المبين في رسالة موجهة إلى الأمين العام (A/72/110-S/2018/815).

108 - وأعربت وفود أخرى عن تأييدها القوي لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام ورحبت باستمرار مواءمة المبادرة مع الخطة البرنامجية. وسلّط الضوء على أن المبادرة تضع الأساس لتمكين بعثات حفظ السلام من أداء عملها الصادر به تكليف، ولتقوم هذه البعثات فعليا بهذا العمل. وشُدّد أيضا على ضرورة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها في سياق المبادرة وأن تركز على تحقيق النتائج، بما في ذلك التخطيط والتحسين لعمليات

جمع البيانات واستخدامها على جميع المستويات ليدعم ذلك اتخاذ القرارات بالاستناد إلى أدلة ويسهم في التحليلات والتوصيات التي تقدم إلى الدول الأعضاء.

109 - وأعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها القوي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وسلطت الضوء على دور المرأة الحاسم في عمليات السلام. وسلط الضوء أيضا على دور التدريب في جميع مراحل دورة البعثة باعتباره أداة لتعزيز الكفاءة.

110 - وأثير عدد من الأسئلة الشاملة بشأن قائمة الولايات التشريعية. فبعد أن لاحظ أحد الوفود أن هذه القائمة تقلصت، سأل ما إذا كان ذلك يرجع إلى تصنيف الولايات حسب البرنامج الفرعي. وفي حين أعرب عن تفهم أن الامتثال لقرار الجمعية العامة 251/74 في هذا الصدد ربما دفع إلى اتباع هذا النهج، أبرز أيضا تباين هذا النهج عما اتبع في برامج فرعية أخرى، كما أبرز الانخفاض البارز في عدد الولايات التشريعية التي ينبغي أن يسترشد بها البرنامج بوجه عام. ولوحظ أن البرنامجين الفرعيين 1 و 2 لا يتضمنان قائمة للولايات التشريعية، في حين أن البرنامج الفرعي 3 يتضمن قائمة، وطُلب إعطاء توضيحات بشأن هذا النهج غير المتسق. واقترح أن تدرج القائمة الكاملة لولايات البرنامج ككل، بما في ذلك برامج الفرعية، على مستوى مجمل البرنامج على النحو المتبع في الخطة البرنامجية للفترة 2018-2019 وذلك حتى يزد الوضوح.

111 - ورأى أحد الوفود أنه بالرغم من أن إدارة عمليات السلام ليس لها أنشطة تقييم مقررة للسنة التالية، ينبغي الإشارة إلى ذلك في جزء ما من برنامج عملها.

112 - وفيما يتعلق بالأهداف الواردة في البرنامج، لاحظ عدد من الوفود بقلق إدخال عدة تغييرات أدت إلى تغير محور التركيز تغيراً كبيراً رغم أن الولايات الضمنية لم تتغير، وطلبت معلومات عما دفع إلى إدخال هذه التغييرات. وأشار إلى أن الحفاظ على النحو المناسب على الأهداف كان محور مناقشات مطولة خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة، وفي اجتماعات اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

113 - وفيما يتعلق باستخدام أمثلة محددة لإبراز الأداء البرنامجي لعام 2019 والنتائج المقررة لعام 2021، أعرب عن رأي مفاده أن ذلك نابع من سوء تفسير للولاية الواردة في القرار 251/74. وفي حين أعربت وفود عن إدراكها أن استخدام أمثلة محددة يساعد على إبراز ما أنجز (الأداء) وما سيُنجز (النتائج المقررة)، شددت على أن جعلها وحدها محط التركيز يضيق نطاق عمل كل برنامج فرعي. فعلى سبيل المثال، كان مثيراً للقلق أن سرد البرنامج الفرعي 1، العمليات، لا يتضمن سوى معلومات خاصة بهائيتي وتحول بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لتُصبح مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وينطبق الأمر نفسه على النتائج المقررة لعام 2021، فقد انحصرت التركيز فيها على جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات عن المدى الكامل للعمل المتوقع إنجازه في عام 2021.

114 - وأعرب عن القلق إزاء أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات السلام في عامي 2020 و 2021. وطلبت تقديم معلومات عن التغييرات المتوقعة إدخالها على الخطة البرنامجية وعن الأساس التشريعي المستند إليه في إدخال أي تغييرات متوقعة على العمليات والأنشطة بسبب كوفيد-19. وفي حين سلّم أحد الوفود بأنه من السابق لأوانه جدا تقييم أثر الجائحة على ميزانيات عمليات حفظ السلام، شدد على ضرورة أن

تعكس الميزانية العادية قدر الإمكان أثر كوفيد-19 وذلك من منطلق أن استجابتها لعكس التطورات المستجدة قد تحسنت بفعل جعل دورتها دورة سنوية. وطلب أيضا تقديم معلومات عما إذا كانت هناك خطة عمل خاصة لعام 2021 فيما يتعلق بأمن حفظة السلام في ظل جائحة كوفيد-19.

115 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العمليات، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الاستراتيجية المبينة في الفقرة 5-11 معروضة بطريقة جد معقدة، حيث تعرض أعمالا عديدة ونتائج متوقعة مختلفة، وسيكون من المفيد لو عرضت بشكل مختلف، حيث يتم على سبيل المثال عرض المعلومات بشكل موزع على فقرات أو استخدام فقرات فرعية مرتبة ترتيبا أبجديا.

116 - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن التعاون بين إدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المشار إليه في الفقرة 5-13. وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2021، شكك أحد الوفود في الانخفاض الشديد في أعمال العنف ضد المرأة المبلغ عنها، وقال إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقوم بعمل جيد جدا في الميدان، لكن أداؤها ليس بنفس المستوى فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

117 - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي توسيع نطاق مقياس الأداء الوارد في الجدول 5-3 بشأن عدد انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة في المناطق المتضررة من النزاع ليشمل انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالاعتصاب والعنف الجنسي والجنساني، ولا سيما في ظل جسامه أعمال العنف الجنسي التي تقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

118 - وطلب تقديم توضيحات بشأن أسباب عدم إدراج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت النتيجة المقررة 2، وهي إنجاز الانتخابات والحفاظ على سلامة عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة وقد أقر بما للمفوضية من دور حاسم في تحقيق هذه النتيجة نظراً لصلتها باللاجئين.

119 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الشؤون العسكرية، رحبت الوفود بتضمن الاستراتيجية إشارة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. غير أنه لوحظ أن البرنامج الفرعي لا يوضح بما فيه الكفاية كيف سيتم دعم قدرات البلدان المساهمة بقوات حتى يزيد عدد حفظة السلام من النساء، بما في ذلك في صفوف أفراد الشرطة. ولوحظ أيضا أن التوقعات في هذا الصدد لم تتغير رغم مرور سنوات عديدة، وأنها عامة الطابع. وطلب تقديم توضيحات بشأن توقعات الأمم المتحدة من البلدان المساهمة بقوات في هذا الصدد، وبشأن السبل التي يمكن للدول الأعضاء أن تساعد بها في زيادة التحاق النساء بصفوف الرتب العليا من عمليات حفظ السلام.

120 - ورحبت الوفود بالسياقات الجديدة المتناولة في إطار النتيجة المقررة 2، بما في ذلك تعزيز سلامة حفظة السلام من خلال تحسين إدارة الأسلحة والذخيرة. غير أنه لوحظ أن هذه النتيجة حدد لها مقياس أداء وحيد وهو استخدام عمليات حفظ السلام لمواد تدريبية متخصصة وتلقي الموظفين الفنيين المختصين في الذخيرة التدريب على المعايير الجديدة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن إضافة عنصر بشأن تطور عدد الجنود الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح أثناء العمليات كل سنة على أساس كل بعثة سيكون أكثر فعالية. واقترح وفد آخر تصنيف المعلومات بشأن عدد الوفيات حسب الناجم منها عن أعمال كيدية والناجم منها عن أعمال عدائية، ملاحظاً أن العدد الإجمالي للوفيات انخفض لكن الاتجاهات في الوفيات الناجمة عن هذين النوعين من الأعمال مختلفة.

121 - وأبرز أحد الوفود أن الدول الأعضاء وضعت ووافقت على النهج والنطاق العامين بشأن السياسة المسماة "جمع الاستخبارات/المعلومات وتحليلها في بعثات حفظ السلام"، بما في ذلك هذا المصطلح الخاص بها، في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها الموضوعية لعام 2018 (A/72/19). وشدد الوفد على ضرورة استخدام صيغة مصطلحات حفظ السلام التي اتفقت عليها اللجنة الخاصة، وضرورة أن تسترشد الأمانة العامة بالإطار الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة، بما في ذلك أثناء وضع السياسات والمبادئ التوجيهية وبرامج التدريب ذات الصلة بالموضوع.

122 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء إدراج عبارة "البيئات التي لا توجد فيها بعثات" في نص الهدف حيث رأى أن ذلك يوحي بمنظور لم يسبق الموافقة عليه من أجل البرنامج ولا يمكن قبوله. وكان استخدام مصطلح "البيئات الهشة" هو أيضا محط استقهام.

123 - وتُذكر بأن منع نشوب النزاعات هو من مسؤولية الدول في المقام الأول وأنه لا توجد أسباب عالمية وراء ما يحتمل أن ينشعب من نزاعات في المستقبل. فكل حالة هي حالة فريدة من نوعها، ويمكن تقديم المساعدة الدولية في مجال سيادة القانون وقطاع الأمن وفقا للولايات ذات الصلة لهيئات الأمم المتحدة أو عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وفي إطار المراعاة التامة لتولي البلدان زمام أمرها والسياق الخاص لكل بلد.

124 - وأعرب عن رأي فيما يتعلق بمقياس الأداء الوارد في الجدول 5-12 بشأن معرفة الدول الأعضاء بالخدمات مفاده أنه سيكون تنويرياً بقدر أكبر بكثير لو عرض عدد النصوص التشريعية وعدد الخطط الإصلاحية التي اعتمدتها الدول المعنية كل سنة من أجل إصلاح الشرطة أو نظام العدالة أو الجيش.

125 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، السياسات والتقييم والتدريب، أبدت وفود عديدة تعليقات بشأن النظام الشامل لتقييم الأداء. وأعربت عدة وفود عن تقديرها وتأييدها القوي لهذا النظام، وطلبت توضيحات بشأن الكيفية التي تعترف بها الأمانة العامة أن تدعم بها بدء العمل بهذا النظام في بعثات أخرى بما أنه حظي بآراء إيجابية من البعثات حيث شُرع العمل به. وطلب تقديم توضيحات بشأن كيف يمكن استخدام النظام من أجل قياس النتائج وتحسين مقاييس الأداء في المستقبل. وطلب تقديم توضيحات أيضا بشأن نوع البيانات التي سيجمعها النظام، وبشأن كيف سيُدرج ذلك في الخطط البرنامجية المقبلة وفي التقارير عن الأداء.

126 - وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري إحراز مزيد من التقدم ليتسنى الانتقال بسلاسة وفعالية من تسخير بعثات لحفظ السلام إلى وجود للأمم المتحدة محصور في المتابعة، وذلك بسبل منها تحسين وتوسيع استخدام الإطار الاستراتيجي المتكامل وغيره من الأدوات المشتركة لتناول أداء حفظة السلام النظاميين والمدنيين وأداء البعثات ككل، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، شُدّد على أهمية اتباع نهج مشترك يشمل منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى.

127 - وفي المقابل، أعربت وفود أخرى عن قلقها من أن يُنفذ النظام على نطاق واسع في جميع البعثات قبل أن يخضع تطبيقه التجريبي للاستعراض على النحو المناسب على أيدي الهيئات التشريعية المختصة. وطلب تقديم معلومات عن النتائج الأولية للتطبيق التجريبي للنظام والدروس الأولية المستخلصة منه. وأعرب عن رأي مفاده أنه من غير الواضح ما إذا كان النظام قد نُفِّذ بطريقة مختلفة في كل بعثة أو ما إذا كانت

هناك سياسة موحدة أو مجموعة موحدة من المعايير أو الآليات في هذا الصدد. وسأل أحد الوفود عما إذا أطلعت الدول الأعضاء بذلك، في حال وُجد، وعما إذا نُقش معها.

128 - وفيما يتعلق بتقييم أداء البرنامج الفرعي، أعرب عن رأي مفاده أنه بدلا من مجرد حساب عدد البعثات التي بدأ تطبيق النظام فيها، سيكون من الأجدر تقديم معلومات عن أثره على البعثة.

129 - وفيما يتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، طُلب تقديم توضيح الأسباب وراء انخفاض عدد المهام الميدانية التي أجريت في ظل إمكانية الوصول الحر والأمن إلى المناطق المبلغ عنها، في حدود ما يسمح به البلدان المضيفان، على نحو ما أُشير إليه في الفقرة 5-123. وطُلب تقديم توضيحات أيضا بشأن الأثر المترتب عن تقييد إمكانية الوصول إلى المناطق وبشأن الكيفية التي تعتم بها البعثة التعامل مع هذا التحدي في المستقبل. وسلط أحد الوفود الضوء على الحالة المتقلبة، واستفسر عن كيف يمكن التغلب على الصعوبات في ظل العدد المحدود لمراقبي الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

130 - رحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة دعما لزيادة كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوسائل منها مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام، وأشارت إلى مبادرات المتابعة، وشددت على أهمية مراعاة آراء وتوصيات الدول الأعضاء في النهوض بالمبادرة، بما في ذلك تلك المعرب عنها خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2018.

131 - ولاحظت اللجنة بتقدير مساهمة إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في إحلال السلام من جديد في مناطق العالم المتضررة من النزاعات الطويلة الأجل، والجهود المبذولة لكفالة سلاسة العملية الانتقالية خلال مرحلة خفض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإغلاقها في عدة بلدان.

132 - وأثنت اللجنة على إدارة عمليات السلام لما تبذله من جهود لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يفي بالمسؤوليات المقررة بموجب القرارات ذات الصلة من أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات التابعين للأمم المتحدة.

133 - وأعربت اللجنة عن اهتمامها بالدروس المستفادة من المرحلة التجريبية للنظام الشامل لتقييم الأداء، وأحاطت علما بالعملية الجارية لوضع مؤشرات أداء قائمة على الأثر في إطار النظام، وبالمعلومات المتوقعة عن كيف ستقيس المؤشرات أداء المهام المقررة، مع أخذ هدف تحقيق التغطية الكاملة لجميع بعثات حفظ السلام في عام 2021 في الحسبان.

134 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بذلك والمتعلقة بالأداء والمساءلة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في عمليات حفظ السلام.

135 - وشددت اللجنة على ضرورة أن تكون مقاييس الأداء المدرجة تحت بند البرنامج الفرعي 1، العمليات، أكثر دقة وأكثر اتصالا بالأهداف التي تسعى البعثات إلى تحقيقها. وشددت اللجنة، على وجه الخصوص، على أهمية إحاطتها بمسائل أساسية مثل عدد حالات العنف الجنسي الجنساني؛ وعدد

الإصابات في صفوف حفظة السلام؛ وعدد التشريعات التي تُعتمد كل عام في البلدان المتضررة من نزاعات أو الخارجة من نزاعات من أجل إصلاح نظام العدالة أو الشرطة أو الجيش.

136 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السردى للبرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

أولا - إدارة عمليات السلام

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

الفقرة 5-1

تُستبدل الجملة الثالثة بما يلي: "تُراعى أيضا في وضع أهداف البرنامج الولاياتُ الصادرة عن مجلس الأمن، وبالأخص قرارات المجلس 1325 (2000) و 2250 (2015) و 2282 (2016) و 2436 (2018)، وقرارات الجمعية العامة 277/74 و 180/60 و 262/70".

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

الفقرة 5-2

تُستبدل الجملة الأولى بما يلي: "تظل استراتيجية إدارة عمليات السلام تسترشد بجميع الولايات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن".

الفقرة 5-2 (أ)

تُحذف كلمة "الجديدة" بعد "النهج المتكامل لركيزة السلام والأمن".

الفقرة 5-2 (و)

يُستبدل النص الحالي بما يلي: "(و) تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم، بسبل منها تنفيذ خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام، والمضي في خطة التدريب، وإطلاق واستخدام تكنولوجيات مستجدة تُطبق بشفافية وبالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء.

الفقرة 5-2 (ز)

تُضاف عبارة "وآلية التنسيق المبسطة" بعد "ترتيبات الشراكات الثلاثية".

الفقرة 5-3

في الجملة الأولى، تُستبدل كلمة "هيكل" بكلمة "ركيزة".

الفقرة 5-4 (ب)

تُستبدل عبارة "لتنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" بعبارة "لتنهوض بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام".

الفقرة الجديدة 5-8

تُضاف فقرة جديدة لتكون الفقرة 5-8 ويكون نصها كالتالي:

ستواصل الإدارة العمل والتواصل مع البلدان المعنية المساهمة بقوات وأفراد شرطة وفقاً للولايات الصادرة.

البرنامج الفرعي 2

الشؤون العسكرية

الجدول 5-9: البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

تُستبدل عبارة "الاستخبارات العسكرية لحفظ السلام" بعبارة "جمع الاستخبارات/المعلومات وتحليلها في بعثات حفظ السلام".

البرنامج الفرعي 3

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

الهدف

الفقرة 5-40

يُستبدل النص الحالي بالنص التالي:

الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز سيادة القانون وإدارة قطاع الأمن من أجل الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين في البلدان المنشور فيها عمليات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة، وفي غير ذلك حسب المأذون به، أو بناء على طلب الدولة العضو، في ظل الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة.

الاستراتيجية

الفقرة 5-41

يُستبدل النص الحالي بالنص التالي:

للمساعدة على تعزيز سيادة القانون وإدارة قطاع الأمن من أجل الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين في البلدان المنشور فيها عمليات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة، وفي غير ذلك حسب المأذون به، أو بناء على طلب الدولة العضو، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الاستشاري والعمليتي إلى عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، وغير ذلك حسب المأذون به، أو بناء على طلب الدولة العضو، بسبل تشمل ما يلي: (أ) مساعدة الدول المضيفة في إصلاح مؤسسات الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون الأخرى فيها وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وتطويرها، وتقديم الدعم العمليتي، وفي حالات نادرة، الاضطلاع بمهام الشرطة المؤقتة بما يتماشى مع الإطار التوجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي؛ (ب) دعم الجهود المبذولة بقيادة وطنية لكفالة المساءلة عن الجرائم التي توجب النزاعات، وتعزيز أمن السجون وإدارتها، وإعادة إنشاء مؤسسات العدالة والسجون

في الدولة المضيفة، والمشاركة في مبادرات بناء الثقة؛ (ج) دعم التخطيط والتصميم والتقييم للعمليات التي تنزع الأسلحة عن الجماعات المسلحة وتُخرج الأفراد منها، وتعيد إدماج المقاتلين السابقين والعناصر المرتبطة بالجماعات المسلحة في المجتمع باعتبارهم مدنيين، وتحديد وصياغة الدروس المستفادة والتوجيهات ذات الصلة؛ (د) دعم تنفيذ أحكام الدفاع والأمن الواردة في اتفاقات السلام، وتنسيق ولايات المساعدة الدولية، والمساعدة على تصميم استراتيجيات وطنية تتماشى مع إطار الأمم المتحدة المعيارى بشأن إصلاح قطاع الأمن؛ (هـ) إدارة برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام للتخفيف من حدة التهديد الذي تشكله المتفجرات وتدريب أفراد الأمم المتحدة النظاميين والمدنيين في هذا المجال؛ (و) النشر السريع للقدرات المتخصصة في جميع المجالات المذكورة أعلاه. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل الواسع النطاق إلى زيادة فعالية مؤسسات الأمن والعدالة وخضوعها للمساءلة في البلدان التي تتلقى المساعدة، فضلا عن الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة ومن مخاطر المتفجرات، مما يساهم في منع نشوب النزاعات وفي استدامة السلام.

الفقرة 5-42

يُستبدل النص "(ز) إنشاء مستودع للدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن التخطيط لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البيئات التي توجد فيها بعثات والبيئات التي لا توجد فيها بعثات، مثل بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ومالي وهايتي؛" بالنص التالي: "(ز) إنشاء مستودع للدروس المستفادة في جميع أنحاء العالم، والتخطيط لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ومالي وهايتي؛".

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز خطة بوركينا فاسو لمنع نشوب النزاعات من خلال دعم المؤسسات المعنية بسيادة القانون وقطاع الأمن

الفقرة 5-44

في الجملة الأولى، تُستبدل عبارة "البلدان التي تعاني من ظروف هشة" بعبارة "البلدان المعرضة لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه".
في الجملة الأخيرة، تُحذف كلمة "العنيفة".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: قدرات الإنذار المبكر الشامل وقدرات أقوى لمنع نشوب النزاعات (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

الجدول 5-11

مقياس الأداء

عمود عام 2019

تُستبدل عبارة "البيئات الهشة" بعبارة "البلدان المعرضة لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه".

عمود عام 2020

تُستبدل عبارة "البيئات الهشة" بعبارة "البلدان المعرضة لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه".

النتيجة 2: زيادة وعي الدول الأعضاء بالدعم المتخصص في مجال منع نشوب النزاعات الذي يقدمه البرنامج الفرعي في البيئات التي لا توجد فيها بعثات (نتيجة جديدة)
تُحذف عبارة "في البيئات التي لا توجد فيها بعثات".

الفقرة 5-49

تُستبدل الجملة الثالثة بما يلي:

واعترافاً بهذه الحاجة، يقوم البرنامج الفرعي، عقب إصلاح ركيزة السلام والأمن، بدور "مقدم الخدمات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمجموعة من الأنشطة السياسية والتنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة، ودعمًا، حسب الاقتضاء، للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الكيانات"، مما يوسع نطاق دعمه ليتجاوز نطاق عمليات حفظ السلام.

الفقرة 5-50

يُستبدل النص الحالي بالنص التالي:

يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في أنه يحتاج إلى وضع إطار جديد للمشاركة للحكومات وكذلك شركاء الأمم المتحدة المعنيين، من أجل خدمة الدول الأعضاء على نحو يتسم بالكفاءة. واستجابةً لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتفعيل إطار للمشاركة في البيئات التي لا توجد فيها بعثات، وحيثما أُنذ بذلك، أو بناءً على طلب الدولة العضو، يُحدد الخبرات والخدمات المتاحة، وطرائق التقديم، والتكامل والتنسيق مع جميع شركاء الأمم المتحدة المعنيين بغية توفير دعم متسق ومتكامل من الأمم المتحدة للدول الأعضاء.

الفقرة 5-51

تُستبدل الفقرة الحالية بالنص التالي:

يُتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز سيادة القانون وإدارة قطاع الأمن لدعم صون السلام والأمن الدوليين حيثما أُنذ بذلك، أو بناءً على طلب الدولة العضو، وهو ما سيثبت تحققه من خلال تلقي دولتين من الدول الأعضاء لمساعدة متخصصة من البرنامج الفرعي، نتيجة لزيادة فهم الدول الأعضاء للخدمات المتاحة وطرائق المساعدة التي يوفرها البرنامج الفرعي في حالات ما بعد انتهاء النزاع وفي غير ذلك حسب المأذون به، أو بناءً على طلب الدولة العضو، وإتاحة هذه المساعدة بقدر أكبر.

الجدول 5-12

مقياس الأداء

عمود عام 2020

تُحذف عبارة "للبلدان التي لا توجد فيها بعثات" بعد عبارة "إطار البرنامج الفرعي للمشاركة".

عمود عام 2021

تُحذف عبارة "في البيئات التي لا توجد فيها بعثات".

الجدول 5-13

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

تُحذف عبارة "في البيئات التي لا توجد فيها بعثات".

المواد التقنية (عدد المواد)

تُستبدل عبارة "وفي البيئات التي لا توجد فيها بعثات" بعبارة "وفي غير ذلك حسب المأذون به، أو بناء على طلب الدولة العضو".

البرنامج الفرعي 4

السياسات والتقييم والتدريب

الاستراتيجية

الفقرة 5-55

تُستبدل الجملتان الأولى والثانية بالجملتين التاليتين:

من أجل الإسهام في تحسين أداء عمليات حفظ السلام وفعاليتها، سيعزز البرنامج الفرعي ويُسَرَّ وضع السياسات، والتقييم، والتعلم والتدريب المؤسسيين بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام، مع مراعاة آراء وتوصيات الدول الأعضاء بشأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام في عام 2018.

تُستبدل الجملة الرابعة بما يلي:

وسيواصل البرنامج الفرعي، من خلال وحدة التقييم التابعة له، عملية وضع النظام الشامل لتقييم الأداء، وسيقوم بنشره في جميع بعثات حفظ السلام بحلول عام 2020 (باستثناء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي بدأ تخفيضها تدريجياً) بعد استعراض نتائج الدراسة التجريبية.

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2

التحدي الداخلي والاستجابة

الفقرة 5-66

تُستبدل عبارة "تمشيا مع الالتزام المشترك لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام بتعزيز الحماية التي توفرها عمليات حفظ السلام" بعبارة "مع مراعاة مبادرة العمل من أجل السلام وهدف تعزيز الحماية التي توفرها عمليات حفظ السلام".

ثانيا - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

الاستراتيجية

الفقرة 5-93

تُستبدل الجملة الثانية بما يلي:

ويتسق التحليل والعمل المضطلع بهما على الصعيد الإقليمي أيضا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ويدعمانها، ولا سيما من حيث تعزيز الحل السياسي للنزاعات وتعميق الأثر السياسي لحفظ السلام، وتحسين الشراكات في مجال حفظ السلام، حيث تقوم البعثة بتعزيز العمل الإقليمي وتوسيع نطاقه؛ وتتعاون بشكل أكبر مع الشبكات المجتمعية الناشطة في مجال المرأة والسلام والأمن؛ وتعمل على تدعيم المواقف والرسائل المشتركة بين الجهات الفاعلة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وذلك تعزيزاً للتنسيق والتعاون.

البرنامج 5

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

137 - نظرت اللجنة في جلستها الستين في البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرنامج لعام 2019 ((A/75/6 Sect. 6)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

138 - وعرضت ممثلة الأمين العام التقرير وأجابت على الأسئلة التي طُرِحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

139 - أعربت الوفود عن تأييدها الواسع للبرنامج باعتباره آلية هامة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء واستخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لعمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي ودوره الاستراتيجي في مساعدة البلدان النامية على إطلاق سواتل في الفضاء. وشدد أحد الوفود على أهمية دور المكتب كأمانة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

140 - وأشارت عدة وفود إلى ما تتسم به النتائج المعروضة من دقة، وطلبت توضيحا بشأن الكيفية التي قيسَت بها المسؤوليات الأخرى للمكتب. وأبرزت مسألة مفادها أنه على الرغم من وجود فهم واسع لعمل المكتب وأن الاستراتيجية تعكس بوضوح الأنشطة الرئيسية، فإن التفاصيل المتعلقة بالأنشطة الأخرى التي سيجري الاضطلاع بها في دورة عام 2021 تقتقر إلى الوضوح. وأعرب عن رأي مفاده أن الحصول على هذه المعلومات من شأنه أن ييسر فهم متطلبات تقييم الأداء فهما أفضل.

141 - وسلط الضوء على أن اعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية للمبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد هو خطوة هامة إلى الأمام. بيد أنه تم التأكيد على أن العمل المنجز في سبيل تحقيق تلك الاستدامة ما زال جاريا وأن الفريق العامل الذي وضع المبادئ التوجيهية قد أنشئ من أجل مواصلة الحوار في إطار خطة عمل مدتها خمس سنوات. واعتُبر أنه كان ينبغي أن يشار إلى ذلك العمل في التصدير والفقرتين 5-6 و 6-16 من الخطة البرنامجية.

142 - وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته بشأن ما ورد في الفقرة 6-16 من أن المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد ستساعد على تعزيز التعاون الدولي وزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأوضح أن تلك المبادئ التوجيهية طوعية وليست ملزمة قانوناً بموجب القانون الدولي. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية قد أعدت ابتغاء هدف رئيسي هو الحفاظ على استدامة أنشطة الفضاء الخارجي حتى يتسنى للأجيال المقبلة استخدامه أيضاً.

143 - وأعربت الوفود عن قلقها من المعلومات المقدمة في بعض أجزاء الخطة البرنامجية، ولا سيما في الفقرات 2-6 و 5-6 (ج) و 6-22، التي تتجاوز نطاق ولاية المكتب. وطلب أيضاً تقديم توضيح لسبب عدم إدراج مسؤوليات المكتب المشار إليها في الفقرة 6-3 في الاستراتيجية كجزء من المجموعة العامة الواسعة من الأنشطة التي يضطلع بها المكتب.

144 - وأعربت الوفود أيضاً عن قلقها من استخدام مصطلحات غير متفق عليها مثل "الإدارة العالمية لشؤون الفضاء"، الواردة في الفقرة 6-6، ورأت أنه ينبغي حذف هذا المصطلح. وأبرز أيضاً أن الخطة البرنامجية لا تتضمن أي إشارة إلى دور المكتب في تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 67/74. وشددت الوفود على أن تعاون المكتب مع الكيانات الأخرى ينبغي أن يتم في ظل التقيد الصارم بولايته. وطلب أيضاً مزيد من التوضيح بشأن عمل المكتب في مجال الاستخدام المدني للسوائل في تحديد المواقع والملاحة والتوقيت والخدمات ذات القيمة المضافة المذكورة في الفقرة 5-6 (د)، وما إذا كان لدى المكتب أو يمكن أن يكون لديه أي مشاريع في هذا الصدد.

145 - ولوحظ أن عبء عمل المكتب قد ازداد في السنوات الأخيرة وأن الخطة البرنامجية لعام 2021 تعكس زيادة في بعض أنشطة التوعية، وأعرب عن الانشغال بأثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الموسعة المقررة.

146 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-11، قيل إن تحديد احتياجات الدول الأعضاء من القدرات الفضائية ينبغي أن يجري بناء على طلب الدولة العضو المهمة بالأمر.

147 - وأشار إلى المعلومات المقدمة في النتيجتين 1 و 2 من الخطة البرنامجية لعام 2021، وطلب توضيح ما إذا كانت النتائج المقررة تغطي عموم مسؤوليات المكتب.

148 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 1: وصول الجميع إلى الفضاء، طُرح سؤال بشأن مساهمة البرنامج فيفرادى البلدان بشأن أداء إطلاق السوائل في السنوات المذكورة. وفيما يتعلق بالفقرة 6-15 بشأن أداء البرامج في عام 2019، طلب أحد الوفود توضيحات بشأن حلقات العمل التي نُظمت في مختلف القطاعات، بما في ذلك لفائدة البلدان النامية. وفيما يتعلق بالفقرة 6-17 أيضاً، طُلب توضيح ما إذا كان العمل الموصوف فيها سيعترب عليه أي آثار في الميزانية. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن المسائل المتعلقة بالميزانية تقع خارج نطاق اختصاص اللجنة.

149 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2: زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء، طُلب تقديم توضيح بشأن الإشارة إلى "أنشطة بعينها" في الفقرة 6-19. وطُلب أيضاً تقديم توضيح بشأن استخدام مصطلح "أفضل الممارسات" في الفقرة 6-20 والجهة التي ستحدد تلك الممارسات. وأشار أحد الوفود إلى أنه وفقاً لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، يقع على عاتق الدولة المطلقة التزام بتسجيل الأجسام الفضائية المطلقة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لجميع الدول أن تقي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المذكورة، وليس من مسؤولية المكتب أن يقرر ما هي الدول التي تقي بـ "أفضل الممارسات" المذكورة والدول التي لا تقي بها. وطُلب أيضاً تقديم توضيح بشأن الإشارة إلى "تحالفات جديدة" التي يعتزم المكتب إقامتها.

150 - وأعرب عن رأي مفاده أن مقاييس الأداء المشار إليها في الشكل 6-2 بشأن عدد البلدان النامية التي أطلقت سواحل، والشكل 6-3 بشأن عدد الدول الأعضاء التي تمكنت من الوصول إلى الفضاء الخارجي، هي مقاييس الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن السبب في اعتبار ذلك من منجزات الأمم المتحدة.

151 - وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن إنشاء مستودع للمعلومات المتعلقة بتكنولوجيات الفضاء، المشار إليه في الفقرة 6-27 (أ) '2'، ولا سيما الأساس المنطقي للاقتراح، وما الجهة التي ستقدم المعلومات إلى المستودع، ومن يمكنه الاطلاع على تلك المعلومات وكيفية استخدامها. واستفسر وفد آخر عن الكيفية التي يمكن بها لـ "منصة التسجيل الإلكترونية ولوحة المتابعة" (الفقرة 6-27 (أ) '1') أن تقلل من التأخيرات الحالية في تجهيز المكتب لملفات تسجيل الأجسام الفضائية.

الاستنتاجات والتوصيات

152 - نوهت اللجنة بمساهمة مكتب شؤون الفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي في مجال أنشطة الفضاء، وخصوصاً جهود الرامية إلى تعزيز قدرة عدد أكبر من البلدان النامية على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء.

153 - وأشارت اللجنة إلى أهمية مواصلة المكتب التركيز على وظائفه الأساسية، وخصوصاً بصفته أمانة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفي أداء مسؤوليته كسجل للأجسام الفضائية.

154 - وأعربت اللجنة عن اهتمامها الكبير بالنتائج التي ستسفر عنها التقييمات الذاتية المتوخى إجراؤها في عام 2021 لأنشطة مكتب بيجين التابع لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية

في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ وعملية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، وشجعت الأمين العام على إدراج تلك النتائج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.

155 - وشددت اللجنة على أهمية الرصد والإبلاغ الفعالين والربط الواضح بين الموارد والنتائج، وشجعت بوجه خاص على توفير المزيد من المعلومات القابلة للقياس الكمي عن أنشطة من قبيل برنامج استخدام المعلومات الفضائية وسجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي.

156 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المادة السردية للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهناً بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

في الفقرة 6-2، تُدرج عبارة "حسب الاقتضاء" بعد جملة "والقرار 67/74"، بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

برنامج العمل

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الاستراتيجية

الفقرة 6-5

في الجملة الأولى، تُضاف عبارة "حسب الاقتضاء" بعد جملة "(ج) تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

وتُدرج الجملة "وإنشاء فريق عامل ضمن إطار خطة عمل خمسية تحت بند جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد" بعد عبارة "والمبادئ التوجيهية البالغ عددها 21 المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وتعمل اللجنة بوصفها المنتدى الرئيسي لمواصلة الحوار المؤسسي بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية واستعراضها".

الفقرة 6-6

تُدرج عبارة "وفقاً لولايته" بعد عبارة "سوف يقوم المكتب".

وتُدرج عبارة "حسب الاقتضاء" بعد عبارة "الإدارة العالمية لشؤون الفضاء".

العوامل الخارجية لعام 2021

الفقرة 6-9

في الجملة الأولى، تُدرج عبارة "، وفقا لولايته"، بعد كلمة "المكتب".

أنشطة التقييم

الفقرة 6-11

في الجملة الثالثة، تُدرج عبارة "، بناء على طلب المهمة منها بالأمر"، بعد عبارة "احتياجات الدول الأعضاء من القدرات الفضائية".

أداء البرامج في عام 2019: زيادة الالتزام فيما بين الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

الفقرة 6-16

يستعاض عن جملة "فقد اعتمدت المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في عام 2019" بجملة "اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في عام 2019 وإنشاء فريق عامل ضمن إطار خطة عمل خمسية تحت بند جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وتعمل اللجنة بوصفها المنتدى الرئيسي لمواصلة الحوار المؤسسي بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية واستعراضها. وتعرف استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بأنها القدرة على مواصلة الاضطلاع بالأنشطة الفضائية إلى ما لا نهاية في المستقبل بطريقة تحقق أهداف الاستفادة المنصفة من فوائد استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، بغية تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي لصالح الأجيال المقبلة".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء (نتيجة جديدة)

التحدي الداخلي والاستجابة

الفقرة 6-20

تحذف عبارة "تطبيق أفضل الممارسات و".

وتُدرج عبارة "، وفقا لولايته"، بعد عبارة "سيقوم المكتب تحالفات جديدة".

الولاية التشريعية

الفقرة 6-22

قرارات الجمعية العامة

تحدّف عبارة "67/74 تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

البرنامج 6

الشؤون القانونية

157 - نظرت اللجنة في دورتها الستين في البرنامج 6، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect.8)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، بحسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

158 - وقام وكيل الأمين العام للشؤون القانونية المستشار القانوني، والأمين العام المساعد رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار، والأمين العام المساعد رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 بعرض البرنامج وردّوا بمعية ممثلي الأمين العام الآخرين على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

159 - أعربت الوفود عن دعمها وتقديرها لعمل مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلّق بتنفيذ ولاياته وتعزيز القانون الدولي والمساعدة القانونية المقدمة إلى الدول الأعضاء. وأشار أحد الوفود إلى الدور الهام الذي يضطلع به المكتب في إصلاح الأمم المتحدة، فضلا عن دوره في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأثنت الوفود على عمل المكتب في ضمان أن تتمكن المنظمة والدول الأعضاء من التكيف مع التحديات التي تطرحها أزمة كوفيد-19، وشجعت المكتب على مواصلة تنفيذ الولايات المنوطة به، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة، في البيئة القانونية الدولية السريعة التطور.

160 - وأشار أحد الوفود إلى أن حجم التقرير قد زاد ست مرّات، مقارنة بعام 2016، نتيجة للشكل الجديد. وأثيرت أسئلة بشأن وضع منهجية جديدة لإعداد نص البرنامج، تتضمّن أنشطة الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة التي لم يكن لها تأثير مباشر على الولايات المسندة إلى المكتب، بما في ذلك أنشطة تعزيز المعاهدات من قبيل اتفاقية بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول واتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (اتفاقية سنغافورة للوساطة)، اللتان لم تدخلتا بعد حيز النفاذ، وكذلك التقديرات المتعلقة بفعالية المعاهدات ونتائج عمل لجنة القانون الدولي. وأعرب الوفد عن رأيه بأن هذا النهج يعقّد تحليل أنشطة المكتب. وجرى التشديد على أن تقييم فعالية المعاهدات هو من اختصاص الدول الأعضاء وليس الأمانة العامة.

161 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021 الواردة في التقرير، أعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي أن يكون الدعم الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأعضاء أكثر بروزا في الاستراتيجية، حيث تم التسليم بفائدة الآراء القانونية التي يقدمها المكتب إليها.

162 - وأشار أحد الوفود إلى استخدام مفاهيم غير معروفة، ولا سيما الإشارة في الفقرة 4-8 إلى "منظمة قائمة على القواعد"، مؤكدا أن الأمم المتحدة تستند إلى معاهدة دولية معروفة تماما، ألا وهي ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده الكامل للأجزاء التقليدية من البرنامج التي تستند إلى ولايات واضحة، مثل تسجيل المعاهدات وتقديم المساعدة إلى لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة للجمعية العامة. وأحيط علم بالإشارة الواردة في الفقرة 4-8 إلى اعتراف المكتب "تشجيع وتعزيز مواصلة تطوير العدالة والمساءلة الدوليتين" والثمس توضيح بشأن مصدر هذه الولاية الواسعة النطاق وغير المحددة. وطُرح سؤال بشأن ولاية مكتب الشؤون القانونية لمواصلة تطوير العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي. كما طُلب توضيح بشأن المقصود من عبارة "عملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام"، المشار إليها في الفقرة 4-8.

163 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب وتركيزه على استعراض قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المشار إليها في الفقرة 5-8. وشدد أحد الوفود على أهمية التقييم وإنشاء وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي، التي أنشئت في عام 2019. وفيما يتعلق بالفقرة 8-11، أعربت بعض الوفود عن تأييدها للتركيز على المعاهدات، وأثنت على عمل مكتب الشؤون القانونية في مجال تعزيز القانون الدولي وعلى المنشورات القانونية المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن أعمال المكتب المتعلقة بنشر منشورات القانون الدولي. وأبرزت الوفود أنه ينبغي تقديم المنشورات إلى الدول الأعضاء إلكترونيا أو بوسائل أخرى.

164 - وأبرز أحد الوفود أن إدماج الجوانب الجنسانية في سياق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه قد نوقش في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وشدد الوفد على أن مهمة البرنامج هي مساعدة البلدان التي طلبت ذلك في دراسة القانون الدولي، وأن الإشارة إلى الجانب الجنساني قد يحول دون تقديم هذه المساعدة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وجرى التشديد أيضا على أن الجمعية العامة، في قرارها 185/74، لم تصدر تكليفا بتوزيع الزمالات بحسب نوع الجنس ولا بتعزيز المساواة بين الجنسين في برامج التدريب.

165 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، طلبت بعض الوفود توضيحا بشأن الولاية المتعلقة بالنظام الجديد لتقديم الدول وثائق التفويض إلكترونيا، على النحو الوارد في الفقرة 8-30، وعلاقة ذلك بالشرط التقليدي المتمثل في تقديم نسخة ورقية من وثائق التفويض إلى الأمانة العامة. وطُلب أيضا توضيح بشأن الطريقة التي سيساعد بها النظام الجديد لجنة وثائق التفويض وبشأن عدم تضمين الخطة البرنامجية ولاية تقضي بإنشاء مثل هذا النظام.

166 - وفيما يتعلق باستراتيجية البرنامج الفرعي 1، أعرب أحد الوفود عن قلقه من اللغة المستخدمة في الفقرة 8-27 المتعلقة بـ "آليات المساءلة غير القضائية" التي يرى أنها تتعارض مع مفهوم المنظمة القائمة على القواعد ومفهوم سيادة القانون.

167 - وفيما يتعلق بمقاييس الأداء لعام 2019 الواردة في الجدول 8-3، لوحظ أنه كان من المقرر توقيع 149 اتفاقا من اتفاقات البلدان المضيفة في عام 2020، مما سيوفر الإطار القانوني اللازم لعمل المنسقين

المقيمين وعمل مكاتبتهم. وفي هذا الصدد، طُلب الحصول على معلومات مستكملة عن عدد الاتفاقات الموقعة وأثر كوفيد-19 على هذا النشاط. وأقر أحد الوفود بأهمية الدور الذي يضطلع به المكتب في تنفيذ مقترحات إصلاح الأمم المتحدة، وأثنى على تقانيه في وضع الصيغة النهائية لاتفاقات البلدان المضيفة لنظام المنسقين المقيمين. وجرى التشديد على أن الاتفاقات ينبغي أن تراعي الاحتياجات المحلية لكل بلد مضيف، وألا تخضع لنهج موحد لأنه ما من "نهج واحد يناسب الجميع". ولوحظ كذلك أن الخطة البرنامجية تضمنت إشارات إلى أحد البلدان، وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تجنب ذكر اتفاق موقع مع بلد بعينه.

168 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، والنتيجة 2: مواصلة تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الالتزامات المحتملة للمنظمة، على النحو المذكور في الفقرة 8-55، بما في ذلك تلك التي تطرحها أزمة كوفيد-19، واستفسر عن النظم المعمول بها لمنع نشوء مثل هذه المطالبات، بما في ذلك من خلال الضوابط الداخلية الفعالة وإنفاذ قواعد المنظمة.

169 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، أشار أحد الوفود إلى أن الجمعية العامة لم تتوصل إلى قرار بشأن مشاريع المواد المتعلقة بمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها المذكورة في الفقرة 8-64. وأعرب عن رأي مفاده أنه من السابق لأوانه استخلاص هذه الاستنتاجات وأنه ينبغي أن تعمل المشاريع التي تضطلع بها لجنة القانون الدولي على قدم المساواة ما لم تقرر الجمعية إعطاء الأولوية لمجال معين.

170 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ليس من السهل العثور على شبكة الإنترنت على المعلومات التي تنشر عادة في *الحولية القانونية للأمم المتحدة* عن الأنشطة القانونية للمنظمة، والمذكورة في الفقرة 8-69، وشدد الوفد على استمرار الحاجة إلى نشر الحولية. وفيما يتعلق بنشر مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة المذكور في الفقرة 8-67، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن سبب عدم بروز هذا الناتج وعدم وجوده في عام 2021، نظراً لأن اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة قد أكدت من جديد، في الفقرة 17 من قرارها [190/74](#)، أن استكمال وتحديث المجلد الثالث من المنشور أولوية من الأولويات.

171 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تجنب البيان العام المتعلق بالعوامل التي تسهم في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، الوارد في الفقرة 8-78، نظراً لحساسية الطابع الذي يتسم به، حيث أن الدول الأعضاء قد صاغت بعناية اللغة للتعبير عن هذا الموضوع في القرارات ذات الصلة. وفيما يتعلق بمسألة أخرى، تساءل أحد الوفود عن عدم وجود إشارات إلى التنوع البيولوجي في الخطة البرنامجية، وهو نشاط سبق أن أُشير إليه في الميزانية، وطلب تقديم معلومات مستكملة عن حالة المناقشات.

172 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الاستبيان الذي وافق عليه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمذكور في الفقرة 8-79 كان ينبغي أن يعكس بمزيد من الدقة دور الأمانة العامة في تنسيق توزيع الاستبيان، وليس البيانات العامة المتعلقة بدور الاستبيان بالنسبة للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي لعام 2019، طلب الوفد نفسه توضيحاً بشأن أصحاب المصلحة المشار إليهم في الفقرات 8-77 إلى 8-81، بما في ذلك الولايات الخاصة بالمكتب فيما يتعلق بزيادة تفاعله مع مختلف أصحاب المصلحة.

173 - وفيما يخص الجدول 8-11 بشأن مقاييس الأداء لعام 2020 المتعلقة بنشر التقييم العالمي الثاني للمحيطات وموافقة الجمعية العامة على موجزه، أعرب عن رأي مفاده أنه من السابق لأوانه إبراز موافقة الجمعية العامة على الموجز، لأن النظر في الوثيقة لا يزال جارياً. وفيما يتعلق بالنتيجة 2: التقدم المحرز في جعل مصائد الأسماك العالمية مستدامة، أبرز أحد الوفود أنه ينبغي تحديث الإشارة إلى تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعنون "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2018: بلوغ أهداف التنمية المستدامة"، في الفقرة 8-83، لتعكس أحدث تقرير نشرته المنظمة في عام 2020. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للمؤتمر الاستعراضي المستأنف المذكور في الفقرة 8-84، وأعرب عن رأي مفاده أن من السابق لأوانه التنبؤ بأي نتائج ممكنة للمؤتمر الاستعراضي.

174 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً، أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن جزء البرنامج المخصص لأنشطة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي يركز تركيزاً شديداً على المعاهدات التي لم تدخل حيز النفاذ بعد، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي لا تدخل في نطاق ولاية الأمانة العامة. وأبرز أن الاتفاقية قد وُضعت وأنها متاحة للتوقيع عليها من جانب الدول الأعضاء، وأن المكتب سيقدم المساعدة في هذا الشأن. وطلب توضيح بشأن إدراجها في الفرع المخصص لعمل قسم المعاهدات، الذي كُلف بالمساعدة في صياغة الأحكام الختامية وتنظيم حفل التوقيع.

175 - وفيما يتعلق بأنشطة الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال، لاحظ أحد الوفود أنه ما من توافق في الآراء ضمن اللجنة بشأن إصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ولكن الأجزاء ذات الصلة من تقرير البرنامج تعطي انطباعاً مختلفاً وينبغي تعديله.

176 - وطلب توضيح بشأن الزيادة المقررة في عدد اجتماعات هيئات الأونسيترال الفرعية في 2021/2020 من 118 إلى 120 اجتماعاً، على النحو المبين في الجدول 8-17، والولاية ذات الصلة. وطلب توضيح بشأن السبب الذي جعل البرنامج الفرعي يشير حصراً إلى الفريق العامل الثالث، باعتبار أن أنشطة الأفرقة العاملة الأخرى التابعة للجنة لا تقل أهمية، وتساءل عن مصدر ولاية الأمانة العامة المتمثلة في تنظيم اجتماعات بين الجلسات، على النحو المذكور في الفقرة 8-103.

177 - وفيما يتعلق بلجنة العلاقات مع البلد المضيف، تساءل أحد الوفود عن العرض غير البارز للجنة وعملها في البرنامج. وأشار الوفد نفسه إلى أن الجمعية العامة أشارت في قرارها 195/74 إلى استخدام الباب 21 من اتفاق المقر، الذي يعني التحكيم، وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذا النشاط يحتاج إلى دعم من المكتب وكان ينبغي أن ينعكس في البرنامج.

178 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها، شدد أحد الوفود على أهمية النتيجة 2: الحلول التكنولوجية الحديثة المتاحة للدول الأعضاء لتعزيز شفافية إطار المعاهدات الدولية، ورحب بالعمل الإيجابي المزمع القيام به في عام 2021.

179 - وأعربت وفود عديدة عن عدم موافقتها على إدراج الفصل الثاني المعنون "آلية التحقيق المستقلة لميانمار" والفصل الثالث المعنون "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011" في البرنامج 6، الشؤون القانونية. وأثيرت أسئلة بشأن الأساس الذي يقوم

عليه إدراج هذه المواضيع في البرنامج 6، المكرّس لأنشطة مكتب الشؤون القانونية، كما أعرب عن ذلك أحد الوفود. وطلّب توضيح بشأن ولاية الآليتين ومشروعيتهما، وعما إذا كانت الآليتان جزءاً من مكتب الشؤون القانونية، وعما إذا كان مكتب الشؤون القانونية هو المكتب الرئيسي في البرنامج. وجرى التشديد على أنه ليس لمجلس حقوق الإنسان سلطة إنشاء آلية من هذا القبيل لأنه ليس هيئة ادعاء. وأعرب عن القلق من اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار 2/39 بشأن حالة حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، على الرغم من معارضة مجموعة من الدول الأعضاء مراراً. وتم التشديد على أن القرار يقوّض سيادة الدول الأعضاء وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبالمثل، تم التشديد على أن الجمعية العامة قد أنشأت، بموجب القرار 248/71، الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 من دون موافقة الجمهورية العربية السورية. ولهذا السبب، كررت الوفود الإعراب عن موقفها بأنها لن تؤيد تمويل الآليتين من الميزانية العادية. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف الآليتين من البرنامج 6.

180 - وكررت وفود أخرى تأكيد مشروعية الآليتين اللتين وافقت عليهما الجمعية العامة، وأيدت إدراجهما في إطار البرنامج 6، وأعربت عن رأيها بأنه لا ينبغي إعادة فتح المناقشات التي جرت في الدورة التاسعة والخمسين للجنة، بل ينبغي بذل الجهود للنهوض بالخطط البرنامجية للآليتين.

181 - وأعربت عدة وفود عن دعمها القوي للولاية والأعمال التي تضطلع بها الآليتان، وأثنت عليهما لما أحرزتا من تقدم على الرغم من التحديات التي فرضها كوفيد-19. وطلب وفد إيضاحاً بشأن تأثير كوفيد-19 على عمل الآليتين.

182 - وفيما يتعلق بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن الآلية تخدم نفسها لا مصالح الشعب السوري. وفي المقابل، أعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل لأعمال التحقيق التي تضطلع بها الآلية في إطارها ودورها في المساعدة على تقديم المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة، وأكد من جديد ثقته في الآلية. وأكدت عدة وفود أن الآلية قد أنشئت وفقاً للأولويات الواردة في قرار الجمعية العامة 248/71، الذي وردت أحكامه في ولاية الآلية المنشورة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار الذي أنشئت بموجبه الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (A/71/755) و (A/71/755/Add.1). وشدّد أحد الوفود على أهمية مواصلة جمع الأدلة وفقاً للولاية المسندة إليها، وشدّد على أن تجرى وتُجر التحقيقات والمحاكمات التي تتم على الصعيد الوطني، بما في ذلك تطوير وجمع الأدلة وتبويبها.

الاستنتاجات والتوصيات

183 - ونظراً لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 6، الشؤون القانونية، للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 7 الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

184 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 9)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

185 - وعرض الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات البرنامج وقام، إلى جانب ممثلين آخرين للأمين العام، بالرد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

186 - أعربت الوفود عن التقدير والدعم للبرنامج والعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجالي القضاء على الفقر وبناء القدرات، وكذلك تقديرها للدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضه. ولاحظ أحد الوفود أن عمل الإدارة هو أحد مسارات العمل الأساسية للأمم المتحدة، حيث يشكل القضاء على الفقر أكبر تحد عالمي يقع في صميم ولايتها. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه من السمات البالغة الأهمية لعمل الإدارة الدعم الذي تقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وأكد أحد الوفود من جديد على ضرورة كفالة توفير موارد مالية مضمونة وثابتة ومناسبة ويمكن التنبؤ بها من أجل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

187 - وأشاد أحد الوفود بالعمل الذي قامت به الإدارة في دمج المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، ورحب بأفكار الإدارة الإضافية بشأن طرق مواصلة تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولاحظ الوفد نفسه وجود إشارة إلى أن الإدارة توفر القيادة الفكرية، وأشار إلى أن هذه الجهود ينبغي ألا يُنظر إليها بمعزل عن غيرها، ورحب بالأفكار بشأن كيفية ربط الإدارة لجهودها في هذا المجال بجهود المؤسسات المالية الدولية التي تؤدي أيضا أدوارا بارزة في القيادة الفكرية.

188 - وشدد أحد الوفود على أهمية وضع أهداف ومنجزات مستهدفة محددة وواقعية وقابلة للقياس والتحقيق ومحددة زمنياً، وعلى أن ذلك سيساعد اللجنة في استعراض البرامج. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم مزيد من التفاصيل عن الكيفية التي أدرج بها البرنامج هذه الأهداف والمنجزات المستهدفة في البرنامج.

189 - ولوحظ أن تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة تضمن البيان التالي: "التدفقات المالية غير المشروعة والتشريد القسري للسكان يهددان بنقوبض الكثير من التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة في مجال التنمية". وأشار إلى أن ذلك اقتباس جزئي من الإعلان السياسي للمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة 4/74 المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019). وأعرب عن رأي مفاده أنه إذا كان ينبغي أخذ اقتباس من ذلك الإعلان، فينبغي أخذه كاملاً لتجنب أي تحريف.

190 - وعلق أحد الوفود بأنه لم ترد أي إشارات محددة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 إلى تخفيف حدة الفقر، وطلب في هذا الصدد توضيحا بشأن العمل الجاري القيام به في هذا المجال، بما في ذلك الخطط المقرر تنفيذها في المستقبل.

191 - وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الإدارة إلى الدول الأعضاء، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 299/70 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، طُلب توضيح العمل المضطلع به والخطط المستقبلية للإدارة في مجال بناء القدرات الداخلية في سياق الإصلاحات الإدارية التي بدأها الأمين العام. والنُمس تقديم مزيد من التوضيح فيما يتعلق بالعمل المضطلع به لتعزيز الشراكات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مع القطاعين العام والخاص.

192 - وفي مجال الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى الدول الأعضاء من خلال المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما في ذلك بشأن متابعة المؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، طُلب توضيح بشأن الولاية الواجبة التطبيق لزيادة الدعم المقدم إلى هذا المؤتمر.

193 - وفي إطار التوجه العام للبرنامج، في الفقرة 9-16 من الخطة البرنامجية، بشأن التعاون بين الإدارة والكيانات الأخرى، لاحظت بعض الوفود أن الإدارة أنشأت قدرة تنسيق داخلية لدعم النظام المنشط للمنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات إضافية عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة حاليا لكفالة التكامل وأوجه التآزر بينها ونظام المنسقين المقيمين.

194 - واستفسر أحد الوفود عما إذا كان لدى الإدارة هيكل برنامجي مخصص يقدم الدعم الفني للبلدان الضعيفة، ولا سيما البلدان التي يُعترف بها في إطار البرنامج 8، أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديدًا في إطار البرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نمواً، والبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية.

195 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة، لوحظ أن الإدارة لم تقدم منجزات مستهدفة شاملة في خطتها البرنامجية المقترحة لعام 2021، وطُلب توضيح سبب عدم إدراج أي منجز مستهدف في البرنامج.

196 - وبالإشارة إلى الباب باء، الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام 2021، من الميزانية البرنامجية المقترحة، وتحديدًا العنوان 2، الموارد الخارجة عن الميزانية، من الجدول 9-29، تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي، استفسر أحد الوفود عن الطريقة التي تم بها الوصول إلى مجموع 529 موظفاً. وفيما يتعلق بالفقرة 9-183، أشار الوفد نفسه إلى طلب لزيادة تبلغ حوالي 350 000 دولار نتيجة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والنُمس توضيحا فيما يتعلق بذلك الطلب. ولوحظ أيضاً أن تكاليف لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية هي في الواقع أكبر من تكاليف اللجان الأخرى، وطُلب توضيح سبب ذلك. وفيما يتعلق بالجدول 9-33، معدل الامتثال، (أيضاً في إطار الباب باء، الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام 2021، وتحديدًا في الباب الفرعي بشأن التوجيه التنفيذي والإدارة)، استفسر الوفد نفسه عن الخطوات المتخذة لضمان الامتثال لحجز تذاكر السفر جواً. وردا على التعليقات المذكورة أعلاه، أشار وفد آخر إلى المناقشات السابقة التي جرت في اللجنة، وأكد على أن

المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

197 - وأعرب عن القلق إزاء أثر جائحة كوفيد-19 على البرنامج، بالنظر إلى أن الخطة البرنامجية قد صيغت قبل وقوع الجائحة. واستقر أحد الوفود عن مدى تأثير الجائحة على البرنامج والبرامج الفرعية، وعن الطرق التي تعتم من خلالها الإدارة تكيف عملها مع الوضع المتعلق بكوفيد-19. وتم الترحيب باستجابة الإدارة السريعة فيما يخص جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الجهود المبذولة لإنشاء فرقة عمل داخلية معنية بالآثار الاجتماعي - الاقتصادي للأزمة. وأشار أحد الوفود إلى أن سلسلة من الموجزات السياسية بشأن أثر الجائحة قد صدرت، ولكن لم يدرج أي موجز سياسي بشأن آثار التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية فيما يتعلق بقدرتها على التصدي لتفشي المرض وتداعياته، وطلب مزيداً من المعلومات عن هذا الإغفال. وأشار الوفد إلى أن الجمعية العامة قامت بإسناد الولاية المتعلقة بهذا العمل في عدة قرارات، كان آخرها القرار 200/74، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام رصد فرض التدابير القسرية الانفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، ودراسة أثر هذه التدابير على البلدان المتضررة.

198 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، أشار أحد الوفود إلى أن مصطلح "المجموعات الرئيسية" يُستخدم بنفس المعنى الذي ورد في جدول أعمال القرن 21 والبرنامج لمواصلة تنفيذه. ولذلك، رأى الوفد أن الأمانة العامة ينبغي ألا تقس هذا المصطلح على النحو الذي تريده. وسلط وفد آخر الضوء على تراكم الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى الحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستقر الوفد نفسه عما إذا كان من الممكن، لأغراض البرنامج الفرعي، أن يُستخدم، كمقياس للأداء، عدد المنظمات غير الحكومية التي قدمت طلباً بدلاً من عدد المنظمات غير الحكومية التي حصلت على المركز الاستشاري، وهو ما يرى الوفد أنه يثير إشكالا.

199 - وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن محور التركيز في النتيجة 1، السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب (وهي نتيجة مُرحلة من عام 2020)، يقع خارج نطاق ولاية البرنامج الفرعي، الذي يركز على التنمية الاجتماعية الشاملة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد مزيداً من التوضيح من الإدارة.

200 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، استقر أحد الوفود عن السبب في أن الهدف لم يعد يتضمن إشارة إلى برنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ووفقاً لما ذكره الوفد، يبدو أنه، بالإضافة إلى التغييرات في الشكل، أدخلت أيضاً تغييرات على الأهداف. ولذلك، طلب الوفد توضيحاً بشأن التغييرات التي أدخلت على الأهداف. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن ما إذا كانت الإدارة ستشارك في التحضير لمؤتمر القمة العالمي بشأن نظم الأغذية الذي سيعقد في عام 2021. ولاحظ أن مؤتمر القمة لم يرد ذكره ضمن المناسبات البرنامجية الرئيسية الأخرى، رغم أن مسألة الجوع مذكورة في جميع أجزاء البرنامج الفرعي، بما في ذلك الإشارة في إحدى النتائج المقررة لعام 2021 إلى تحالفات من الجهات المتعددة صاحبة المصلحة يكرس جهوده لهذا الموضوع. ولذلك، طُلب تقديم مزيد من المعلومات عن هذه الآلية، ولا سيما عما إذا كانت الأنشطة المقررة ستشمل شراكات مع وكالات منظومة الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في روما. وفي هذا السياق، اقترح الوفد أن تعيد الإدارة النظر في الإشارات في البرنامج الفرعي إلى توصيات تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، حيث لم يتم بعد استعراض أهميته في

سياق الجائحة. وفيما يتعلق بالفقرة 9-65 من الخطة البرنامجية، بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف وقياس الأداء، رحب أحد الوفود بإدراج إجراءات اتخذت مؤخراً بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذت بين عامي 2008 و 2014.

201 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات، لاحظ أحد الوفود أن الاستراتيجية التي نوقشت في الفقرة 9-74 من الخطة البرنامجية تبين بوضوح الاختلاف في الفهم الذي تستند إليه النتائج المتوقعة المقدمة والنتائج السابقة. ورحب وفد آخر بدور الإدارة في تجميع ونشر الإحصاءات والبيانات التحليلية دعماً لاتخاذ قرارات سليمة، فضلاً عن الدعم المقدم إلى الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذكر الوفد نفسه أن البيانات الرسمية التي تقدمها الحكومات يجب أن تكون المصدر الرئيسي لمنشورات الأمم المتحدة وتحليلاتها ذات الصلة؛ وينبغي إعداد هذه المنشورات بالتشاور مع الدولة العضو المعنية وينبغي أن تصدق عليها. ولاحظ الوفد كذلك أن التعليقات الإيجابية الواردة من الحكومات ينبغي أن تكون مؤشراً للأداء في مسارات العمل تلك التي يُتوقع أيضاً أن تراعي على النحو الواجب السياسات والأولويات الوطنية المختلفة. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أنه سيوصي بإضافة صيغ إلى الفقرات 9-76 و 9-97 و 9-102 و 9-103 و 9-106 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021. كما طلب الوفد تقديم معلومات عن دور شبكة حلول التنمية المستدامة في مبادرة "البيانات الآن" وتأثيرها على العمل في إطار البرنامج الفرعي، نظراً لأن المنهجية التي استخدمتها تلك المنظمة غير الحكومية في منشوراتها الخاصة أثارت شواغل.

202 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، السكان، النتيجة المقررة 1، تحسين إمكانية الحصول على البيانات والتحليلات ذات الصلة بالسياسات عن طريق ترشيد التقارير ونشرها بوسائط متعددة (وهي نتيجة مُرحّلة من عام 2020)، وتحديد الجدول 9-13، مقياس الأداء، أشار أحد الوفود إلى مقياس الأداء لعام 2021، أي ظهور تأثير تقرير الاتجاهات الكبرى فيما يرد في المواقع الإلكترونية والمقالات من إشارات إليه، وأعرب عن رأي مفاده أنه يمكن تقييم التأثير بشكل أفضل باستخدام طرق ملموسة أكثر.

203 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، طُلب توضيح بشأن المسألة الرئيسية المتمثلة في الدور السلبي لعدم المساواة في التعامل مع الإجراءات المتعلقة بالمناخ والهجرة الدولية ومنع نشوب النزاعات، بينما أُهملت عوامل أخرى، مثل الفقر، على سبيل المقارنة. وبالمثل، لاحظ الوفد عدم وجود أدلة علمية موثوقة بها ومعترف بها عالمياً بشأن التفاعل بين تغير المناخ والنزوح. وتساءل وفد آخر عن الأسباب التي تفسر تغيير هدف البرنامج الفرعي. وطُلب أيضاً توضيح بشأن كيفية تنسيق البرنامج الفرعي لتحليله لمسائل الاقتصاد الكلي مع تحليل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجميع الجهات الفاعلة التي لديها قدرة تحليلية عالمية ومحلية، سواء على الصعيد العالمي أو القطري. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي ستُقاس بها النتيجة المقررة 1 لعام 2021، وهي اتباع نهج السياسات المتكاملة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (نتيجة مُرحّلة من عام 2020)، وكيفية إدماج ذلك البعد التشاركي في تعامله مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، طلب الوفد توضيحاً بشأن الكيفية التي سيبين بها البرنامج الفرعي، عملياً، تعامله مع اللجان الإقليمية، وخبراء الاقتصاد في إطار النظام الجديد للمنسقين المقيمين، ومع خبراء الاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

204 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، أشاد أحد الوفود بعمل البرنامج الفرعي، بما في ذلك أنشطته لدعم منتدى إدارة الإنترنت. غير أن الوفد أعرب عن قلقه إزاء إدراج

مسألة أمن الفضاء الإلكتروني في سرد البرنامج الفرعي، وأعرب عن رأي مفاده أن أمن الفضاء الإلكتروني يجري وضعه ضمن ولايات برامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنه سيطلب حذف تلك الإشارة المعنية من البرنامج الفرعي أو الاستعاضة عنها بمصطلح يتماشى أكثر مع مسؤوليات الإدارة. ولوحظ كذلك أن فعالية المؤسسات العامة والمساواة في حصول النساء والرجال على الخدمات الصحية الرقمية في مواجهة الجائحة أولوية. وفي هذا الصدد، طلب الوفد أن يتجنب البرنامج الفرعي اتباع نهج انتقائي يركز على نوع الجنس إزاء الموظفين العموميين، على النحو المبين في الفقرات 9-131 و 9-140 و 9-142 و 9-143؛ فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد الرجال الذين يموتون بسبب هذه الجائحة يفوق عدد النساء، وبالتالي سيعتمد الرجال على الخدمات الصحية الرقمية بنفس قدر اعتماد النساء. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، الحكومة الرقمية والتحول الرقمي (وهي نتيجة جديدة)، من النتائج المقررة لعام 2021، طُلب توضيح الإجراءات التي تعتمدها الإدارة اتخاذها من أجل زيادة تقديم الخدمات عبر الإنترنت إلى الفئات الضعيفة والنساء بنسبة 10 في المائة.

205 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، طُلب توضيح الأنشطة الخاصة التي تشملها النتيجة المقررة 1، وضع أطر رصد شاملة في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات (وهي نتيجة مُرحّلة من عام 2020). وأشار أحد الوفود إلى أنه، إلى جانب التمويل المناسب، لا بد من الإرادة السياسية للدول الأعضاء، فضلا عن فعالية وكفاءة عمل أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، لضمان تنفيذ جميع الولايات المتعلقة بالغابات. وأشار الوفد إلى أن الجائحة الحالية قد أثرت بالفعل على عمل المنتدى، بحيث لم يتم بعد اعتماد برنامج عمل جديد رباعي السنوات للفترة 2021-2024. وأضاف الوفد أن الخطة الأولية هي اعتماد برنامج عمل للدورة السادسة عشرة للمنتدى والبت في برنامج العمل للفترة 2022-2024 في عام 2021، مع إجراء التعديلات المناسبة المترتبة على ذلك في الخطة البرنامجية المقترحة للبرنامج الفرعي. وأعلن أحد الوفود أنه قدم للتو مساهمته الوطنية الطوعية من أجل تحقيق الأهداف والغايات العالمية للغابات. وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي، طُلب توضيح بشأن الخدمات الفنية العشرين للاجتماعات المقرر عقدها في عام 2021 وما إذا كان هذا العدد سيتغير بسبب الجائحة.

206 - ولاحظ أحد الوفود أن مؤشرات الأداء تبدو غامضة. وذكر كمثال على ذلك البرنامج الفرعي 8 الذي يشير فيه مؤشر الأداء المقدم إلى زيادة الإبلاغ بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف العالمية للغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات. وأعرب الوفد عن رأيه بأن مؤشرات الأداء ينبغي أن تكون أكثر تحديدا ودقة وقابلية للقياس، وقبل كل شيء، استراتيجية.

207 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، وتحديدًا النتائج المقررة لعام 2021، لوحظ أن النتيجتين 1 و 2 تشملان نفس البند، أي وضع مجموعات أدوات لمساعدة الدول الأعضاء على دمج الأطر المالية لتعبئة الموارد، على الرغم من أن النتيجتين 1 و 2 تتناولان نفس المسألة من منظورين مختلفين، باستخدام مقياسي أداء مختلفين. وتساءل الوفد عن سبب عدم دمج هاتين النتيجتين في نتيجة واحدة. وفي سياق مماثل، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن مقياس الأداء بالنسبة للبرنامج الفرعي ليس موثقا بما فيه الكفاية. وتساءل الوفد عما إذا كان تنظيم معرض أو عدد المشاركين في منتدى من المنتديات سيُعتبران نتيجتين مرضيتين في حد ذاتهما. واستفسر الوفد كذلك عما إذا كانت النتيجتان 1 و 2، اللتان تتعلقان بأطر التمويل الوطنية المتكاملة، تغطيان على نحو كاف جميع النقاط البارزة في النشاط البرنامجي. وأشار أحد الوفود إلى التعاون بين الإدارة والفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة

في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، الذي يستضيف من خلاله مكتب تمويل التنمية المستدامة التابع للإدارة الأمانة المستقلة. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن المبادرة الجديدة والواعدة بشأن تمويل التنمية المستدامة في البرنامج الفرعي ستسهم في جعله أكثر شمولاً وشفافية.

الاستنتاجات والتوصيات

208 - بسبب ضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، باستعراض الخطة البرنامجية للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 8

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

209 - خلال جلستها الستين، نظرت اللجنة في البرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/74/6 (Sect. 10)).

210 - وقامت وكالة الأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بعرض البرنامج، وقامت، بالاشتراك مع ممثل آخر للأمين العام، بالرد على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

211 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها للعمل الذي يضطلع به مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وللدعم الذي يقدمه إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك فيما يتصل بمشاركة تلك البلدان ومساهماتها في التنمية المستدامة، وللعمل الدعوي الذي يقوم به من أجل تزويد مجموعات البلدان تلك بمشورة متكاملة ودعم معياري وقدرات تقنية على نحو متكامل ومتسق من جانب منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة. وأشار أحد الوفود إلى أهمية أن يضطلع المكتب بولايته المتمثلة في أعمال التنسيق والرصد والتعبئة والدعوة فيما يتصل ببرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وأشار إلى جدول الأعمال العريض النطاق والأهداف الطموحة للمكتب، وتحديدًا مساعدة البلدان الـ 91 الأكثر ضعفاً في العالم والعمل بصورة نشطة على حماية مصالح سكان البلدان الـ 91 الذين يزيد تعدادهم عن 1,1 بليون نسمة. وأشار أحد الوفود على وجه الخصوص إلى أن 33 بلداً من البلدان الـ 48 التي تمثل أقل البلدان نمواً، و 16 من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، وسبعاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 38 موجودة في أفريقيا، وأن أفريقيا يوجد بها أكثر من 20 من بلدان المرور العابر التي تستفيد أيضاً من التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة أن النتائج المقررة المشار إليها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 قد تحققت بالنسبة لفئات البلدان الأشد ضعفاً الثلاث جميعها. وأعرب وفد آخر عن تأييده

للأنشطة الرامية إلى تطوير التعاون والتنسيق بين المكتب وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين المعزّز.

212 - ولاحظت الوفود أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 قد أعدت قبل تفشي جائحة كوفيد-19، واستقرت عن أثر الجائحة على عمل المكتب، وعن الدروس المستفادة حتى تاريخه، وعن المساعدة المقدمة إلى البلدان الـ 91 الأكثر ضعفاً. واستقرت الوفود عن الكيفية التي ستعكس بها جائحة كوفيد-19 في البرامج والبرامج الفرعية. وأوصى وفد آخر بإجراء تحديث للبرنامج بطريقة عامة بحيث يعكس العمل المهم الذي سيضطلع به المكتب في عام 2021. وأعرب أحد الوفود عن بالغ تقديره للدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، وأبرز على وجه الخصوص المبادرة التي قامت بها الممثلة السامية، حيث تواصلت عند بداية ظهور الجائحة مع البلدان الضعيفة لتكوين فكرة عن الكيفية التي يمكن بها إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها هذه البلدان. وكمثال على ذلك، أبرز الوفد الجهود المبذولة للتواصل مع بلدان المرور العابر لتأمين إمكانية عبور البضائع عبر تلك البلدان.

213 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نمواً، استقرت الوفود عن الكيفية التي تؤثر بها جائحة كوفيد-19 على العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وعن الكيفية التي سينعكس بها تأجيل المؤتمر، من آذار/مارس 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 أو كانون الثاني/يناير 2022، وتأخر بدء عملياته التحضيرية، في النتائج المقررة للبرنامج الفرعي. وطلب أحد الوفود إيضاحاً بشأن الكيفية التي سترعى بها تحديات "الواقع الجديد" عند وضع برنامج عمل جديد لأقل البلدان نمواً للفترة 2021-2030 لاعتماده في ذلك المؤتمر.

214 - وبالإشارة إلى برنامج عمل اسطنبول والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، استفسر أحد الوفود عن الكيفية التي ستعكس بها النتائج المقررة ما أحرز من تقدم نحو إيجاد اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة واستراتيجيات طموحة للتحويل في مجال الطاقة. واستفسر الوفد كذلك عن الكيفية التي سيحقق بها المكتب الاستفادة من علاقته بمكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب فيما يتعلق بالتحدي المذكور في الفقرة 10-25 من الخطة البرنامجية، والمتمثل في وضع نهج فعالة ومستدامة، في إطار ولايته، لإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الآخرين على نحو أكمل وأكثر فعالية، بمن في ذلك الشباب.

215 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، أثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها المكتب، بما في ذلك عمله التحليلي العريض النطاق فيما يتصل ببرنامج عمل فيينا، واتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، وتوصياته السياساتية، ومختلف برامج لبناء القدرات، وعمله الدعوي من أجل تعزيز الدعم الدولي المقدم للبلدان النامية غير الساحلية. وأعرب وفد آخر عن دعمه الكامل للنتائج المتعلقة بالاتصالات السريعة بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأخرى، وتعزيز حركة المرور العابر للمساعدة على زيادة الإمكانات التجارية المتاحة للبلدان النامية غير الساحلية. ورأى الوفد في هذا الصدد أنه في ظل هذا الظرف، ومن أجل التغلب على آثار الجائحة، يتسم تطوير حركة المرور العابر وممرات النقل وتيسير الإجراءات التجارية بأهمية خاصة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي على صعيد تعزيز السياسات والقدرات الرامية إلى تحسين موصولية البلدان النامية غير الساحلية، وخفض تكاليف معاملاتها التجارية، وزيادة التعاون الإقليمي، وتحسين التجارة الإقليمية والعالمية لتعزيز التحول الهيكلي في تلك البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأشار مع عظيم التقدير إلى أن المكتب

سيضطلع بعمل كبير لضمان تحقق التأزر والاتساق في تنفيذ ورصد برنامج عمل فيينا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وإلى أن هذا العمل المهم قد بات مدرجا في الميزانية البرنامجية. وفيما يتعلق بالفقرة 10-32 من الخطة البرنامجية، استفسر أحد الوفود عن ماهية الاعتبارات التي أخذت في الحسبان لدى تحديد اسم واحدة من فرادى الشركات في مبادرة ما وليس في غيرها من المبادرات.

216 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، شدد أحد الوفود على أهمية ضمان أن تكون تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية متماشية مع مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى أهمية أن يراعي، في سياق أزمة جائحة كوفيد-19، الوفاء بالولايات المنبثقة عن الوثائق التي تتناول قضايا تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية كما هو مخطط. وأشار أيضا إلى أن تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتصدي للتحديات المالية وتحسين المواصلية وتعزيز الصحة الجيدة والتنمية الاجتماعية كلها أمور حيوية. وفي هذا الصدد، شدد الوفد نفسه، في معرض الإعراب عن دعمه للبرنامج الفرعي، على أنه ينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغير ذلك من الجهات المعنية صاحبة المصلحة الوفاء بواجباتها بمقتضى الأطر القائمة وتقديم الدعم المناسب. وطلب أيضا المقصود تحديدا بالمنجز المستهدف 13 في الجدول 10-11، وهو المتعلق بالدعم الدولي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا (ورقيا وإلكترونيا)، وبشأن ماهية الوجدتين الاثنتين اللتين من المقرر أن ينجزهما البرنامج الفرعي في عام 2021 في إطار هذا المنجز المستهدف.

217 - وفيما يتعلق بتقديم التمويل بشروط تساهلية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، شدد أحد الوفود على أن مفهوم القيام بالاستثمارات قبل وقوع الكوارث ومبدأ إعادة البناء على نحو أفضل ينبغي أيضا إعطاؤهما الأولوية تماشيا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، فطلب أيضا بشأن ما إذا كان هذان المفهومان قد أدرجا ضمن نطاق مناقشة التمويل التساهلي في سياق الأداء البرنامجي لعام 2019 (الفقرات 10-46 إلى 10-49).

الاستنتاجات والتوصيات

218 - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيز التعاون مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب لتعزيز تفاعل الشباب ومشاركتهم وإسهامهم في المفاوضات الحكومية الدولية والعمليات الرسمية للأمم المتحدة.

219 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تركيز ما يضطلع به من أنشطة لدعم مجموعات البلدان تلك على تمكينها من التغلب على عواقب جائحة كوفيد-19 وإحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030 عن طريق بناء انتعاش اقتصادي واجتماعي مستدام لا يترك أحدا خلف الركب.

220 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على النتائج والأنشطة المقررة لعام 2021، ومن بينها التعجيل بإقامة شبكات لربط البلدان النامية غير الساحلية (نتيجة مرحلة من عام 2020) وتعزيز المرور العابر لتيسير زيادة الإمكانات التجارية المتاحة للبلدان النامية غير الساحلية (نتيجة جديدة).

221 - وفي إطار النتائج والأنشطة المقررة لعام 2021، أوصت اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج ضمن البرنامج 8، في إطار أنشطته المقررة، الدروس المستفادة من الأوبئة والجوائح السابقة والحالية، والخيارات المتاحة لتحسين التأهب للأوبئة والجوائح في المستقبل، بما في ذلك الحفاظ على استمرارية تجارة السلع الضرورية.

222 - وأوصت اللجنة كذلك بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على أن يحرص، من أجل تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على مواصلة البرنامج تعزيز قدرات برامج الفرعية وفقا لولاياتها وبما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وفقا للإجراءات المعمول بها.

223 - ورَحَّبَت اللجنة بالقيام، أينما كان هذا ملائما، بإشراك الكيانات التجارية مع منظومة الأمم المتحدة، وإن أشارت إلى عدم جواز أن يُشار بشكل محدد إلى المساهمات المقدمة للخطط البرنامجية من كيانات تجارية مفردة أو إلى جنسيات تلك الكيانات.

224 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

تضاف الفقرة الجديدة 10-4، ونصها كما يلي:

ومن المرجح أن يؤدي ما يتكشف من آثار تلحق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما يُتَوَقَّع أن يترتب عليها من تبعات على مدى عام 2021، إلى ازدياد حجم التحديات التي تواجهها بالفعل مجموعات البلدان هذه على صعيد التنمية المستدامة. فستزداد محدودية قدراتها، مما سيعيق بشدة قدرتها على تنفيذ ومتابعة برامج عملها المحددة، إلى جانب خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، واتفاق باريس، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وما تنطوي عليه هذه الخطة من تطلّعات، والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتحقيق معدلات عالية ومستدامة للنمو اقتصادي.

تضاف الفقرة الجديدة 10-7، ونصها كما يلي:

وبالتالي ستحتاج مجموعات البلدان هذه إلى دعم مجدّد من المجتمع الدولي بأسره لكي تتعافى من آثار جائحة كوفيد-19 والاستمرار، بموازاة ذلك، في تنفيذ ومتابعة برامج عملها المحددة ونتائج استعراضات منتصف المدة لبرامج العمل هذه، إلى جانب خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، واتفاق باريس، وغير ذلك من الأطر العالمية.

في الفقرة 10-7 (ب)، تضاف كلمة "تجدّد" في أول الفقرة الفرعية وتُحذف كلمة "مستمرة" في آخرها.

تضاف الفقرة الجديدة 10-7 (ج)، ونصها كما يلي:

يكون هناك خطر من أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مواطن الضعف والتحديات الهيكلية التي تواجهها مجموعات البلدان هذه التي تواجه أوضاعاً خاصة، مما يهدد بحدوث انتكاسات على صعيد العديد من المكاسب الإنمائية. وتكون هناك ضرورة لأن تنظر منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في زيادة الدعم المقدم لمجموعات البلدان هذه والاهتمام المكثف لها، وذلك لدعمها في تنفيذ برامج عملها المخصصة بشكل متآزر مع تنفيذ خطة عام 2030.

البرنامج الفرعي 2

البلدان النامية غير ساحلية

الاستراتيجية

الفقرة 10-30

بعد عبارة "تحسين إمكانية ربط البلدان النامية غير الساحلية ببقية أنحاء العالم"، تضاف عبارة "بهدف دعم التنمية المستدامة".

ويستعاض عن عبارة "وزيادة تجارتها الإقليمية والعالمية" بعبارة "وزيادة تجارتها الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية وتعزيز المؤسسات وتدابير الحماية الاجتماعية والبيئية".

وبعد عبارة "اجتماعات مجموعاتها"، يستعاض عن عبارة "وتنظيم جلسات إحاطة" بعبارة "المعقودة وفقاً لبرنامج عمل فيينا وخطة عام 2030 وخطة عام 2063 واتفاق باريس. وسيتم ذلك من خلال تنظيم جلسات إحاطة".

وفي الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "من قبيل المسائل" بعبارة "بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل".

وفي نهاية الجملة الأولى، تضاف عبارة "، وذلك بما يتماشى وأولويات البلدان النامية غير الساحلية".

في الفقرة 10-32، يستعاض عن عبارة "بمساعدة شركة سينوستيل الصينية" بعبارة "بمساعدة إحدى شركات إنتاج الحديد الصلب الصينية الكبرى".

في الفقرة 10-47، يُستعاض عن عبارة "للحصول على موارد" بعبارة "للحصول على الموارد الموجودة من قبل والجديدة التي تقدّم".

في الفقرة 10-49، تُضاف بعد الجملة الأخيرة عبارة "وكذلك فيما يتصل بالحد من مخاطر الكوارث وبمفهوم إعادة البناء على نحو أفضل".

البرنامج 9

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

225 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 11)).

226 - وعرضت وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا البرنامج، وأجابته، مع ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

227 - أعرب عن التقدير للعمل الذي اضطلع به مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا. وجرى الترحيب بفكرة القيام بشكل مستمر بمواءمة جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الدولية المبذولة في أفريقيا مع أولويات الدول الأعضاء الأفريقية (انظر الفقرة 11-2). واعتُبر دور مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا حاسماً وفعالاً في ربط أهداف الأمم المتحدة بالأهداف الأفريقية، بما في ذلك من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وطلب توضيح بشأن ما إذا كانت الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها قد أسفرت عن تواصل كاف وتنسيق فعال مع وكالة التخطيط التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وما إذا كان إنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية سيكون له أثر إيجابي على الجهود الرامية إلى تحسين الروابط بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الإنمائية، أو أن يتيح فرصة سانحة لمضاعفة تلك الجهود. والنُمت معلومات إضافية عن جهود التعاون بين مكتب المستشار الخاصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ولاحظ أحد الوفود أن خطة عام 2063 جزء لا يتجزأ من الدعم المقدم إلى الحكومات فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون، ورحب بالجهود المبذولة في هذين المجالين، بما في ذلك في إطار الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها المكتب لمواءمة أهداف الأمم المتحدة مع أهداف الاتحاد الأفريقي، وذلك مثلاً من خلال تنظيم حدث جانبي بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لهذا العام، استناداً إلى نتائج سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2019، خلال مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الأمر الذي أسهم في زيادة تبسيط التنسيق وتعزيز كفاءته، بينما لاحظ وفد آخر أن عمل المكتب ينبغي أن يظل يسترشد بولايته.

228 - ورحب أحد الوفود بعزم المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي على تنفيذ البرنامج من خلال التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وتم إبراز أهمية الاتصال لضمان أن تكون الرؤية الخاصة بالقارة متاحة على نطاق واسع لأفريقيا بأسرها، والنُمت معلومات إضافية بشأن الإجراءات الأخرى التي يمكن الاضطلاع بها لضمان أن تصبح خطة الاتصالات، في حدود الموارد المتاحة، أكثر طموحاً.

229 - وكررت بعض الوفود الإعراب عن القلق الذي أثير خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة بشأن تركيز البرنامج على الروابط بين السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية (انظر المقدمة، والفقرة 11-1)، بدلا من تركيز البرنامج على اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف تيسير تحقيق نتائج ملموسة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، وعلى تعبئة التمويل من الجهات المانحة لمشاريع الهياكل الأساسية، وتشجيع الاستثمار، وتبادل التكنولوجيا. ولوحظ أن هذا التغيير في التركيز لم يصدر به تكليف من الدول الأعضاء وليس له ما يبرره. وفيما يتعلق بالمفهوم الوارد في المقدمة بأن رؤية "أفريقيا التي نصلو إليها" قد أدخلت "منظورا جديدا أبرز الصلات بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية"، طُلب توضيح بشأن الموضوع الذي أدخل فيه هذا المنظور الجديد في خطة عام 2063، وبشأن الأسباب التي جعلت تركيز البرنامج على التطلع 3 إلى أفريقيا قوامها الحوكمة الرشيدة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون، والتطلع 4 إلى أفريقيا يسودها السلام والأمن، من بين التطلعات السبعة لخطة عام 2063.

230 - وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي سيستمر بها العمل المتصل بالروابط بين خطة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن في أفريقيا في سياق مبادرة خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادر في أفريقيا بحلول 2020، على النحو المبين في البرنامج الفرعي 1، لتنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر الفقرة 11-28)، وبشأن الأسباب التي أدت إلى عدم إدراج برامج رئيسية أخرى للاتحاد الأفريقي، مثل شبكة القطارات الفائقة السرعة المتكاملة، والجامعة الافتراضية الإلكترونية لعموم أفريقيا، واستراتيجية للسلع الأساسية، ومشروع سد إنغا الكبير. ولوحظ أيضا أنه في حين كان ينبغي تكريس البرنامج الفرعي 2، للتنسيق والدعم الإقليميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، للتنسيق والدعم الإقليميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكان قد حقق في الماضي نتائج تتصل بتعزيز برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن تركيزه الحالي ينصب على أوجه الترابط بين ركائز التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان المشار إليها بـ "الصلة الثلاثية". وعلاوة على ذلك، لوحظ أن البرنامج الفرعي 2 يهدف إلى تعميم مفهوم "الصلة الثلاثية" غير المتفق عليه، من خلال خرائط الطرق، في سياسات واستراتيجيات أجهزة الاتحاد الأفريقي وعلى الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بمقاييس الأداء لتعميم الصلة الثلاثية في عام 2020 (انظر الجدول 11-6)، أشار أحد الوفود إلى أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في عام 2019، حيث لم توافق اللجنة ولا الجمعية العامة على سرد البرنامج. وفيما يتعلق بـ "اعتماد خريطة طريق لتعميم أوجه الترابط بين الركائز الثلاث في خطة عام 2030" (انظر الجدول 11-6)، لوحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشكل إطارا لركيزة التنمية المستدامة، وأن تنفيذ الصلة الثلاثية داخل ذلك الإطار يشكل مصدر قلق.

231 - وأشار أحد الوفود إلى أنه لا يقلل من أهمية دعم حقوق الإنسان أو تعزيز السلام والأمن، ولا يتجاهل فوائد التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن، وينبغي أن تقود هذه الجهود هيئات متخصصة في الأمم المتحدة، وألا تُهمش البعد الإنمائي الأساسي للشراكة الجديدة، التي يشكل الدعم المقدم إليها الولاية الرئيسية للمكتب. وفي حين دعت الجمعية العامة في قرارها 300/57 المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" إلى اتباع نهج متسق إزاء دعم الأمم المتحدة لأفريقيا، لوحظ أن التركيز ينبغي ألا يقتصر على أوجه الترابط المشار

إليها في البرنامج، ولا ينبغي دمج ركائز عمل الأمم المتحدة الثلاث. وفي هذا الصدد، اعتُبرت الصياغة الواردة في الفقرة 11-1 مضللة. ولوحظ أن قرار الجمعية العامة السنوي بشأن الشراكة الجديدة لم يدرج في الولايات التشريعية العامة للبرنامج، رغم أنه تجسد في البرامج الفرعية. وتسأل أحد الوفود عن القيمة التي تضيفها التغييرات في أساليب العمل الناجمة عن مفهوم "الصلة"، بينما سلطت بعض الوفود الضوء على أن مفهوم الصلة الثلاثية غير محدد في أي ولاية حكومية دولية، ومن ثم فهو غير مفهوم للجميع. ورأى أحد الوفود أنه لا يمكن تأييد البرنامج بصيغته الحالية.

232 - وفيما يتعلق بالتوجه العام للبرنامج، اعتُبر وصف الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021 عامًا للغاية ويضعف المقترح (انظر الفقرة 11-3). وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن رصد الالتزامات والأنشطة التي تضطلع بها الحكومات الأفريقية وشركاؤها الدوليون على النحو المبين في البرنامج لا يرتبط بالولايات المحددة في قرار الجمعية العامة 293/66 (انظر الفقرة 11-5). وفيما يتعلق بالإنجازات الشاملة للفترة 2019-2021، طُلب توضيح الأسباب التي دعت إلى اعتبار تقديم الخدمات الفنية لاجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة منجزات مستهدفة (انظر الجدول 11-1). واستفسر أحد الوفود عما إذا كان هناك دعم من مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا في مجالات التنمية والحكومة الرشيدة وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، وعما يمكن عمله لضمان أن تكون الخطة المتعلقة بالاتصالات أكثر بروزًا.

233 - وأشير إلى أنه، في حين أن الجهود المبذولة لتجنب المصطلحات غير التوافقية في أجزاء معينة من البرنامج ملحوظة، لا تزال هناك حاجة إلى إدخال بعض النصوبيات، بما في ذلك في الفقرتين 11-4 و 11-10. وطُلب بوجه خاص توضيح معنى عبارة "الحفاظ على الحيز الإنساني" (انظر الفقرة 11-25).

234 - والثُمست معلومات إضافية عن نتائج الاستعراض الداخلي للمكتب وآثاره على عمل المكتب، وعن خطة العمل المقبلة للشراكات العالمية من أجل تخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ولاحظ أحد الوفود أن فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية سترعى الجهود الملموسة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم التنمية المستدامة للقارة الأفريقية.

235 - وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي ستعدل بها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دورها في الوقاية من الأمراض المعدية ومراقبتها والتصدي لها، بالنظر إلى إنشاء المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وأعرب عن رأي مفاده أن بناء قدرات المهنيين الأفارقة والاعتماد المالي والتقني على الذات في نهاية المطاف ينبغي أن يظل محور تركيز الجهود الجارية.

236 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، طُلب توضيح ما إذا كان من شأن زيادة مشاركة الدول الأفريقية الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة والمواومة القوية للمناقشات الحكومية الدولية مع أولويات البلدان الأفريقية أن يؤدي إلى عقد المزيد من الاجتماعات في البلدان الأفريقية. وطُلب أيضا توضيح بشأن الإشارة إلى البحوث المتعلقة بالتحديات التي تؤثر على تنمية أفريقيا، ولا سيما دور المكتب في الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية لتنفيذ خطة عام 2063 (انظر الفقرة 11-21)، وبشأن كيفية ترجمة هذه البحوث إلى إجراءات. وأعرب عن التأييد لمشاركة مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا في المناسبات العامة البارزة، بما في ذلك مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا (انظر الفقرة 11-22). وطُلب توضيح عما إذا كان المكتب قد حدد

أولويات في إجراء التقييم الذاتي لدوره بوصفه مشاركا في تنظيم المؤتمر. وطُلب أيضا توضيح بشأن الجهود المبذولة لدعم منتدى التعاون الصيني الأفريقي وخطة عمل بيجين (2019-2021) المنبثقة منه (انظر الفقرة 11-22). وأشار إلى الأنشطة الـ 170 التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما لتنمية أفريقيا، وسلط الضوء على عدم وجود معلومات عن ماهية الأنشطة التي نُفذت، وأين ومتى ومع من نُفذت (انظر الفقرة 11-23).

237 - وأعرب عن التأييد للالتزام بإدارة التواصل العالمي بتعدد اللغات على النحو المبين في البرنامج الفرعي 3، الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

238 - أثنت اللجنة على الجهود التي يبذلها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا لتيسير الاتساق والتنسيق في عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، وذلك لضمان أن يتواءم باستمرار مع الأولويات الأفريقية.

239 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة أن يضع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا نهجا يتسم بقدر أكبر من التعاون مع نظام المنسقين المقيمين، بغية كفالة اتباع نهج "توحيد الأداء" في الأمم المتحدة الذي يجمع بين كل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في دينامية منسقة من أجل تنمية أفريقيا.

240 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة نظام المنسقين المقيمين على النظر في كيفية دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومواءمة الإنجازات والنتائج مع تطلعات أفريقيا المدرجة في خطط تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، واستخلاص الدروس من أفضل الممارسات من أجل الارتقاء بالأداء في هذا الصدد.

241 - وأوصت اللجنة كذلك بأن تشجع الجمعية العامة ترجمة مقالات مختارة من مجلة *Africa Renewal* إلى لغات أفريقية وغير أفريقية أخرى عن طريق إقامة شراكات مع الجامعات والمؤسسات الأخرى في أفريقيا وخارجها.

242 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على عقد اجتماعات منتظمة مع مجموعة السفراء الأفارقة والممثلين الدائمين للبلدان الأفريقية لدى الأمم المتحدة، انطلاقا من روح مشاورات الاستعراض الداخلي لعام 2019، بغية استكشاف سبل جديدة لتعزيز دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

243 - وأوصت اللجنة كذلك بأن تشجع الجمعية العامة مكتب المستشارية الخاصة على أن يتيح استنتاجات استعراضات المكتب الداخلية لمجموعة السفراء الأفارقة والممثلين الدائمين للبلدان الأفريقية لدى الأمم المتحدة، كجزء من مشاوراتهم الدائمة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

244 - وأكدت اللجنة أهمية دعم أفريقيا في بناء القدرات على الوقاية من الأمراض ومكافحتها في إنجازها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، وأوصت في هذا الصدد بأن تعيد الجمعية العامة التأكيد على ضرورة أن يعجل المجتمع الدولي على وجه السرعة بتقديم الدعم في العمل في تضامن وتعاون مع أفريقيا من خلال تبادل أفضل الممارسات وتقديم المزيد من الدعم المادي والتقني والمالي والإنساني

لمساعدة البلدان الأفريقية على التغلب على تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتحقيق تنمية مستقلة ومستدامة.

245 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل أن تظل الأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج الفرعي 2 وثيقة الصلة بولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والهدف المتمثل في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

246 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

الفقرة 1-11

في الجملة الأولى، يستعاض عن "تنسيق العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بشأن الصلات فيما بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا وتحقيق التكامل بينه ومواعمه، وتعزيز الدعم الدولي لتنمية أفريقيا وأمنها وتيسير" بـ "كفالة الاتساق وتوخي نهج متكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا، وتنسيق الدعوة على الصعيد العالمي وإعداد التقارير والمدخلات المتعلقة بأفريقيا، ولا سيما بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهو يبسر أيضا".

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

الفقرة 4-11

يستعاض عن عبارة "أوجه الترابط فيما بين" بعبارة "الروابط بين"، وتحذف كلمة "الركائز" ويستعاض عن عبارة "القضايا الجنسانية والشبابية" بعبارة "المنظور الجنساني والقضايا الشبابية".

الفقرة 9-11

إضافة "هـ) لا تعوق جانحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أنشطة مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا ولا أنشطة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".

الفقرة 10-11

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "حقوق المرأة" بعبارة "إعمال حقوق الإنسان للمرأة".
في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "المسائل الجنسانية وتمكين المرأة" بعبارة "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

في الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "دمج الشواغل الجنسانية" بعبارة "تعميم المنظور الجنساني".

الولايات التشريعية

الفقرة 11-13

قرارات الجمعية العامة

يضاف ما يلي:

335/73 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

البرنامج الفرعي 1

تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة 11-21

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "أوجه الترابط" بكلمة "الروابط".

الفقرة 11-22

في الجملة الثالثة، يُعكس ترتيب "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" و "مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: إنجاز العمل باتساق وفعالية من أجل السلام والتنمية في أفريقيا (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

الفقرة 11-28

في الجملة الأولى، بعد عبارة "سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بـ" تدرج عبارة "تنسيق وتوجيه إعداد التقارير والمدخلات والدعوة المتصلة بأفريقيا، وكفالة الاتساق وتوخي نهج متكامل في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" ويستعاض عن عبارة "أوجه الترابط" بكلمة "الروابط".

البرنامج الفرعي 2

التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة 11-37

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "تعميم مراعاة" بعبارة "تعزيز الاتساق بين" ويستعاض عن كلمة "الركائز" بعبارة "حيثما يكون ذلك مناسباً".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تنفيذ خطط العمل المشتركة: العمل معاً لإنجاز الأعمال من أجل أفريقيا (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

الفقرة 11-43

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "سيعزز البرنامج الفرعي تعميم الصلة الثلاثية (أوجه الترابط بين ركائز التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان) في التنفيذ المتكامل للأطر الثلاثة في سياق" بعبارة "سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز اتباع نهج متكامل في تنفيذ"، ويستعاض عن عبارة "لتعميم الصلة الثلاثية في" بعبارة "لتعزيز هذا النهج المتكامل في" ويستعاض عن عبارة "من أجل التنفيذ المتكامل للخطتين" بعبارة "من أجل تنفيذ الخطتين".

النتيجة 2: تعميم مراعاة ركائز التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان في الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالتنفيذ المتكامل لخطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (نتيجة جديدة)

يستعاض عن النص الموجود بما يلي:

"النتيجة 2: ضمان توفير دعم متسق ومتكامل في إطار دعم الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030".

الفقرة 11-44

في الجملة الخامسة، يستعاض عن عبارة "الروابط الموجودة بين" بعبارة "الروابط بين" وتحذف كلمة "ركائز".

الفقرة 11-45

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "تعميم مراعاة ذلك فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل للأطر" بعبارة "الاتساق والتنسيق في تنفيذ الأطر" وتحذف عبارة "في سياق خطة عام 2063 وخطة عام 2030".

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "لتعميم مراعاة ركائز التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان في سياسات واستراتيجيات أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته من أجل التنفيذ المتكامل للخطتين" بعبارة "تعزيز دعم اتباع نهج متكامل في تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030".

التحدي الداخلي والاستجابة

الفقرة 11-46

في الجملة الأولى، تحذف عبارة "ولا سيما فيما يتعلق بأوجه الترابط بين الركائز الثلاث".

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "تعمم مراعاة أوجه الترابط بين الركائز الثلاث في" بعبارة "تعزز الدعم المقدم لـ".

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

الفقرة 11-47

تحذف عبارة "فيما يتعلق بركائز التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان" ويستعاض عن عبارة "لتعميم مراعاة الركائز الثلاث في" بعبارة "تعزز اتباع نهج متكامل لتنفيذ".

المنجزات المستهدفة

الجدول 11-6

مقياس الأداء

عمود عام 2020

يستعاض عن عبارة "تعميم الصلة الثلاثية في سياسات واستراتيجيات أجهزة" بعبارة "تعزيز السياسات والاستراتيجيات المتكاملة لأجهزة"، ويستعاض عن عبارة "التنفيذ المتكامل لخطة" بعبارة "تنفيذ خطة".

عمود عام 2021

يستعاض عن عبارة "لتعميم أوجه الترابط بين الركائز الثلاث في" بعبارة "لتعزيز اتباع نهج متكاملة في تنفيذ".

الولايات التشريعية

الفقرة 11-48

قرارات الجمعية العامة

يضاف ما يلي:

73/335 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

المنجزات المستهدفة

الجدول 11-7

في الإنجاز المستهدف 9 تحت الفئة باء - توليد المعارف ونقلها، تحذف كلمة "ركائز".

البرنامج 10 التجارة والتنمية

247 - نظرت اللجنة في دورتها الستين في البرنامج 10، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وأداء البرامج لعام 2019 (A/74/6 (Sect. 12) و A/74/6 (Sect. 13)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، بحسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

248 - وعرضت نائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية بالنيابة البرنامج، وأجابتا على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

249 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعرض البرنامج وما ورد من معلومات مستكملة عن جائحة كوفيد-19. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولمركز التجارة الدولية. وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لعمل الأونكتاد، وأشار إلى الانتكاسة التي سببتها جائحة كوفيد-19 للتجارة الدولية والتنمية، وكرر التزامه بدعم عمل البرنامج في المستقبل. ورحب أحد الوفود بالجهود التي يبذلها الأونكتاد لتطوير اقتصاد عالمي شامل للجميع مع إعطاء الأولوية لاحتياجات ومصالح البلدان النامية الأكثر عرضة للتأثر بالجائحة، ولاحظ بارتياح أن مؤشرات الأداء البرنامجي المقررة لعام 2019 قد تحققت.

250 - وكما ذكر خلال مناقشات الدورة التاسعة والخمسين للجنة، أُشير إلى أن النظام التجاري الدولي يواجه أزمة عميقة وأن جائحة كوفيد-19 تشكل تحديا عالميا جديدا للبشرية جمعاء. وأشير أيضا إلى أن انتشار كوفيد-19 أدى إلى انقطاع الإمدادات الدولية والوطنية، وإلى انقطاع سلاسل القيمة العالمية، وإلى اختلالات في العرض والطلب. وأشار أحد الوفود إلى أن تقديرات الأونكتاد تشير إلى انخفاض حجم التجارة الدولية بنسبة 27 في المائة بين الربع الأول والربع الثاني من عام 2020، ولاحظ أيضا أن التقديرات المتعلقة بالانتعاش المتوقع غير مؤكدة. وأكد الوفد أن التناقضات التجارية المتراكمة والأخذ بتدابير تقييدية مختلفة قد فاقم حالة الغموض التي تكتنف أداء الاقتصاد العالمي كنظام متكامل. وفي هذا الصدد، ومن أجل التغلب على الأزمة، اقترح أن تُبذل جهود جماعية لضمان توفير هيكل تجاري مفتوح وشفاف وشامل، وجرى التشديد على أهمية رفض التدابير التقييدية الانفرادية. وطلب توضيح بشأن تنفيذ الأعمال التحضيرية لدورة الأونكتاد الخامسة عشرة التي تعقد كل أربع سنوات، والتي كان من المقرر عقدها في بربادوس في عام 2020 ولكنها تأجلت إلى عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19.

251 - وطلب توضيح بشأن كيفية تكيف خطط البرامج لعام 2021 للبلدان التي تواجه ظروفًا خاصة، وما إذا كان البرنامج يعترف تعديل أعماله لعام 2021، ولا سيما خططه ومشاريه في مجال التجارة الإلكترونية، لتوائم احتياجات المستفيدين الرئيسيين منه (أي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) الذين سيحتاجون إلى وسائل دعم تقليدية أكثر من حاجتهم إلى تلك المنصات الإلكترونية، بسبب هذه الجائحة.

252 - وأشار أحد الوفود إلى أن الوثيقة لم تأت على ذكر أثر جائحة كوفيد-19 لأن الخطط البرنامجية قد جُمعت في وقت مبكر من عام 2020، وطلب تحديث هذه الخطط بحيث تعكس التعديلات التي ستقرها جائحة كوفيد-19 على عمل الأونكتاد في عام 2021. وأبدى وفد آخر توافقاً مع هذا الرأي وأشار إلى تأجيل الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات إلى عام 2021 كمثال على التغييرات التي ينبغي أن تنعكس في الخطط البرنامجية. وأشار الوفد نفسه إلى أن الأمانة العامة كانت قد أعلنت بالفعل أنها تعترم التشاور مع الدول الأعضاء بشأن إدخال تعديلات على الخطط البرنامجية المقترحة متصلة بجائحة كوفيد-19 وتقديم تقرير عن ذلك في سياق تقرير الأداء. ولاحظ كذلك أن العديد من التغييرات المتصلة بكوفيد-19 قد حدثت بالفعل في عام 2020، ومن المرجح أن يستقر بعضها أكثر عندما تفتح اللجنة الخامسة للجمعية العامة الدورة الرئيسية، وطلب مزيداً من التوضيح عما إذا كانت الأمانة العامة تعترم اقتراح هذه التعديلات مسبقاً لكي توافق عليها الجمعية العامة في دورتها الرئيسية. ولاحظ أيضاً أن جزءاً كبيراً من الميزانية مرتبط بعدد الاجتماعات، وطلب توضيح بشأن الخطوات التي اتخذت لمعالجة الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في الميزانية.

253 - وبعد الإشارة إلى أهمية البرامج الفرعية الخمسة الواردة في خطة عمل الأونكتاد، وهي العولمة والترابط والتنمية؛ والاستثمار والمشاريع؛ والتجارة الدولية والسلع الأساسية؛ والتكنولوجيا واللوجستيات؛ وأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن العمل الجاري لتعديل البرامج الفرعية خلال جائحة كوفيد-19.

254 - وبالإشارة إلى مشاركة الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المشار إليه في الفقرة 12-9، طلب توضيح الفرق الذي يُحدثه نظام المنسق المقيم في عمل الأونكتاد والفوائد التي يقدمها. واستفسر الوفد نفسه عن السبل التي يعتمز الأونكتاد من خلالها تعزيز تعاونها مع نظام المنسقين المقيمين من أجل النهوض بعمله في عام 2021. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن الجهود المبذولة لكفالة تكامل ولاية البرنامج مع الولاية الأوسع نطاقاً لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولمنع ازدواجية الأنشطة والمهام.

255 - وأشار أحد الوفود إلى دعوة الأمين العام لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وطلب مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بالجهود المبذولة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرنامج. وأيد وفد آخر هذا الرأي وشدد على أهمية تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

256 - وطلب توضيح بشأن أهمية تناول موضوع المناخ بالنسبة لأنشطة البرنامج 10. وفيما يتعلق بشكل الخطة البرنامجية المقترحة، أعرب أحد الوفود عن شكره للأونكتاد ولمركز التجارة الدولية على الجهود التي بذلها من أجل تقديم تغطية واسعة لأنشطتهما في الاستراتيجية. غير أن الوفد نفسه أشار إلى أنه لا تزال هناك اختلافات بين الشكل الحالي والشكل الذي سبق مناقشته، مما يبرز المشكلة في تقديم نتائج محددة قليلة لإعطاء الدول الأعضاء نظرة شاملة واسعة عن الأنشطة المنقّدة. وأعرب الوفد عن قلقه من أن النتائج التي تم إبرازها في الشكل الحالي لا توفر في بعض الأحيان إلا منظوراً محدوداً للأنشطة المخططة لعام 2021. ولاحظ الوفد نفسه حذف كلمتي "التكنولوجية" و "التصنيع" من هدف البرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، وكلمة "العلم" من هدف البرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، مقارنة بالخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين 2018-2019، وطلب توضيحاً عن سبب هذا الحذف. وأشار الوفد كذلك إلى التغييرات الأخرى التي لوحظت في لغة صياغة البرنامج وجوانبه الأخرى، وشدد على أن التفاوض بشأن

الكلمات المستخدمة عملية حساسة، وأكد من جديد أنه من المهم أن تفهم الدول الأعضاء بوضوح أسباب هذه التغييرات قبل المضي في النظر في البرنامج.

257 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، أحاط أحد الوفود علماً بإدراج مسائل الديون وأعرب عن تقديره للتركيز على تقديم المساعدة التقنية بشأنها وإيجاد حل دائم لهذه المشكلة بالنسبة للبلدان النامية.

258 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، أشار أحد الوفود إلى أن النتيجة 2 تشير إلى "دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية في تحقيق فوائد اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية" من خلال توفير البحوث والمعلومات والبيانات عن مصائد الأسماك وأسعار الأسماك والإعانات لدعم صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية والمضي في تكييف تلك السياسات والاستراتيجيات. وأشار الوفد إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية حالياً بشأن إعانات الأسماك، وأكد أهمية هذا الجانب من البرنامج الفرعي، وأكد كذلك أن الحصول على بيانات دولية عن هذه الإعانات أمر هام للدول الأعضاء، من شأنه أن يسمح لها باستخدام هذه المعلومات أثناء المفاوضات. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد دعماً لانتقال النساء اللاتي يعملن في التجارة غير الرسمية عبر الحدود إلى الأوساط التجارية الرسمية في أفريقيا. وأكد الوفد نفسه، في سياق تناول أثر جائحة كوفيد-19، أن توسيع نطاق البرنامج ليشمل مزيداً من البلدان في أفريقيا، إضافة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي، سيكون موضع ترحيب.

259 - وفي إطار البرنامج الفرعي 6، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، التمس أحد الوفود معلومات عن مؤسسات التمويل الإنمائي والمستثمرين من القطاع الخاص الذين عمل معهم مركز التجارة الدولية لتنفيذ برنامجه للتجارة فيما بين بلدان الجنوب والاستثمار في شرق أفريقيا. وأحاط وفد آخر علماً بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة 201/74 واقترح الاستعاضة عن كلمة "البلدان" بعبارة "البلدان النامية" لكي تعكس القرار على نحو أفضل. وأبرز الوفد أيضاً أهمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأشار إلى إطلاق فرع مبادرة SheTrades (هي تتاجر) في الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر 2017. وأعرب وفد آخر عن تأييده لعمل مركز التجارة الدولية دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي كان موجهاً نحو دعم النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لعمل المركز الموجه نحو أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

260 - سلّمت اللجنة بالجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل الترويج لعولمة تتمحور بدرجة أكبر حول التنمية والسعي إلى تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مزدهرة وشاملة للجميع ومستدامة.

261 - وأحاطت اللجنة علماً بالجهود التي يبذلها مركز التجارة الدولية من أجل زيادة القدرة التنافسية الدولية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين عن طريق التجارة.

262 - وأشارت اللجنة إلى الجهود الجارية التي يبذلها كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في تقييم البرامج وفي التقييمات الذاتية، وأوصت الجمعية العامة بأن توصي بمواصلة أنشطة التقييم هذه لضمان تنفيذ ولاياتهما على نحو فعال وكفؤ، وكذلك بإجراء تقييمات لضمان نجاح الأونكتاد في تنفيذ مبادرات الإدارة والإصلاح المتفق عليها.

263 - وأكدت اللجنة أهمية مواصلة الأونكتاد ومركز التجارة الدولية جهودهما من أجل إدماج شواغل تكافؤ الفرص للنساء والفتيات إدماجاً تاماً في أعمالهما في مجالي البحث والتحليل.

264 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 10، التجارة والتنمية، للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

البرنامج 11

البيئة

265 - خلال جلستها الستين، نظرت اللجنة في البرنامج 11، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

266 - وقدّم الأمين العام المساعد ومدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عرضاً للبرنامج وقام، مع ممثلين آخرين عن الأمانة العامة، بالردّ على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

267 - أعربت الوفود عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة وبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأكد أحد الوفود أن الخطة معدّة بشكل جيد وأنها تتضمن مجالات عمل هامة. وأعرب وفد آخر عن دعمه المستمر للدور الحاسم الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية العالمية.

268 - وأعربت عدة وفود عن شواغل إزاء استخدام مصطلحات وتعابير لم يتم الاتفاق عليها على المستوى الحكومي الدولي. واقترح أحد الوفود إجراء تعديلات تحريرية طفيفة لبعض الفقرات لكي تعكس المصطلحات المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي والمفهومة عالمياً، وتحديد الفقرات 14-18 (التكنولوجيا منخفضة الكربون)، و 14-21 (الإمدادات الطاقية منخفضة الكربون، والممارسات المنخفضة الانبعاثات الكربونية)، و 14-22 (نظم الطاقة منخفضة الكربون)، و 14-66 (الفئات الضعيفة)، و 14-72 (حلول النقل الخفيف الكربون)، و 14-97 (البيانات المصنفة حسب نوع الجنس). واقترح الوفد كذلك الاستعاضة عن مصطلحي "منخفض الكربون" و "الفئات الضعيفة" بمصطلحي "منخفض الانبعاثات" و "الناس أو الأشخاص الذين يواجهون أوضاعاً هشة"، على التوالي (مع تعديل مصطلح "البيانات المصنفة حسب نوع الجنس" تعديلاً لا يؤثر في المقابل العربي).

269 - وأعرب عدد من الوفود عن تحفظات بشأن انتشار كلمة "أخضر" عبر مختلف أجزاء التقرير. وأشار أحد الوفود إلى أن استخدام مصطلح "الاقتصاد الأخضر" لم يتم الاتفاق عليه على المستوى الحكومي

الدولي. وأشار إلى أنه، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اتفقت الدول الأعضاء على أن مصطلح "الاقتصاد الأخضر" لا يمكن استخدامه بشكل مستقل، بل ينبغي الإشارة إلى "الاقتصاد الأخضر" في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". وأشار الوفد كذلك إلى استخدام مصطلح "الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع" في الفقرة 14-6، واقترح الاستعاضة عنه بمصطلح متفق عليه. وأعرب الوفد نفسه عن شواغل إزاء انتشار استخدام مصطلح "الأخضر" في سياقات شتى، بما في ذلك "الاستثمارات الخضراء" و "الوظائف الخضراء" و "نماذج الوظائف الخضراء" و "السياسات الخضراء" و "الاجتماعات الخضراء" و "الحصص السوقية الخضراء"، معتبرا أن هذا يشكل توسيعا لدلالة المصطلح بصورة لم تتفق عليها الدول الأعضاء. ولاحظ وفد آخر أنه على الرغم من إدراج مفهوم "الاقتصاد الأخضر" في سياق الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وظهوره منذ ذلك الحين في عدد من وثائق الأمم المتحدة الشارعة، فإنه يظل مفهوما غير واضح وبحاجة إلى تعريف من وجهة نظر العديد من الدول الأعضاء. وطُرحَت أسئلة إضافية عن سبب هيمنة استخدام كلمة "أخضر" لوصف عناصر كثيرة في السرد البرنامجي كان يمكن وصفها بكلمات وعبارات من قبيل المستدام أو الإيكولوجي أو القادر على التكيف، وكلها متفق عليه ومتسم بكونه أكثر ارتباطا بالواقع العملي في الدول الأعضاء. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه بشأن استخدام مصطلح "التنمية الخضراء"، وذكر أن المصطلح لم يُسمع به من قبل في سياق البرنامج 11، البيئة. وجرى التشديد على أنه لا يجوز أن يكون مصطلح "التنمية الخضراء" بديلاً عن مفهوم التنمية المستدامة المتفق عليه.

270 - ولاحظ أحد الوفود أن الجدول 1-14، المتعلق بالمنجزات المستهدفة الشاملة، يتضمن معلومات عن المؤتمرات والمنشورات، ولكنه لم يشر إلى المشاريع التي أدرجت في البرامج الفرعية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المشاريع تغطي جميع البرامج الفرعية قاطبة، واقترح عرض المنجزات المستهدفة المتعلقة بالمشاريع في الجدول 1-14.

271 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن معظم المؤشرات المقدمة في التقرير هي مؤشرات عامة وغير معبرة عن جوهر العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الميدان. واقترح تقسيم مقاييس الأداء إلى مؤشرات فرعية قابلة للقياس الكمي لرصد تقدم البرنامج ومنجزاته بشكل أفضل إزاء خطته البرنامجية، وذلك مثلا على غرار المؤشرات الفرعية المستخدمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

272 - وأعرب أحد الوفود عن شواغل بشأن عدم تغطية البرنامج لمسألة المياه بالقدر الكافي، ولا سيما مع ترقب انعقاد اجتماع اليوم الواحد رفيع المستوى بشأن المياه في نيويورك في عام 2021.

273 - ولاحظ أحد الوفود أنه خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، قام الأمين العام بحشد تحالف عالمي لمكافحة تغير المناخ، ووعد بتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التحول الإيكولوجي. والتمس الوفد تقييم البرنامج لتلك المبادرة التي أطلقت قبل عام خلا.

274 - وطُرح سؤال بشأن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المتخصصة المعنية بحماية البيئة، ولا سيما برنامج حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية واستخدامها الرشيد في وسط أفريقيا. وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز التعاون مع شركائه، من القطاعين الخاص والعام، في الاضطلاع بالعمل الهام المتمثل في التصدي لتغير المناخ.

275 - وشدد أحد الوفود على أهمية هيئات الرقابة في الأمم المتحدة، ولاحظ مع الارتياح أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أخذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعين الاعتبار. والتمس الوفد إيضاح النسبة

المئوية لتوصيات الرقابة التي تم الأخذ بها، واستفسر أيضا عن كيفية تعامل البرنامج مع المراجعة التي أجريت لعملية التوظيف في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

276 - وأشار أحد الوفود إلى أن جائحة كوفيد-19 تهدد بالتسبب في حالات ركود اقتصادي شديد ومشاكل اجتماعية خطيرة في العديد من البلدان، وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري بشكل متزايد دعم البرامج والمبادرات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأشار الوفد كذلك إلى أنه من الضروري أن تنفذ البلدان استراتيجيات للإنعاش تستند إلى الأدلة العلمية التي تشجع على استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة وحفظ التنوع البيولوجي وحماية المحيطات. وشدد الوفد أيضا على أهمية بذل كل جهد ممكن لضمان ألا تتأثر التنمية المستدامة سلبا بالسياسات والاستراتيجيات المتخذة لمعالجة أزمة كوفيد-19. وجرى التشديد على أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لديها احتياجات بيئية خاصة تختلف عن احتياجات المناطق والبلدان النامية الأخرى، وطُرح سؤال عما إذا كانت هناك استراتيجية خاصة لتلبية احتياجات تلك البلدان التي أصبحت، نتيجة لجائحة كوفيد-19، عرضة لعواقب تغير المناخ بدرجة أكبر حتى من ذي قبل. وأشار وفد آخر إلى ما ترتب على جائحة كوفيد-19 من آثار إيجابية على البيئة، واستفسر عن الكيفية التي يخطط بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستغلال تلك الآثار الإيجابية. وأشار الوفد نفسه إلى الخبرات المكتسبة من الأحداث السابقة من هذا القبيل، وطلب إيضاح الكيفية التي سيقفل بها البرنامج ألا تكون المرحلة التالية مباشرة لجائحة كوفيد-19 أسوأ أثرا على البيئة مما كان عليه الحال قبل الجائحة.

277 - وفيما يتعلق بالفقرة 14-18، في إطار البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ، أشار أحد الوفود إلى المناقشة المتعلقة بالتعاون مع القطاع الخاص، الذي يُتوقع أن "يساعد على التقليل إلى حد بعيد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز الحصول على الطاقة، وتعزيز استخدام الطاقة بصورة عالية الإنتاجية"، فتساءل عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبر ذلك مساهمة في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة، بالإضافة إلى الهدف 13 بشأن العمل المناخي، والهدف 17 بشأن الشراكات من أجل تحقيق الأهداف. وأشار وفد آخر إلى الشكل الثاني من الباب 14، المتعلق بمقياس الأداء الذي يعكس عدد البلدان التي اعتمدت خطط التنمية المنخفضة الانبعاثات أو نفذتها، فتساءل عن سبب عدم ذكر المساهمات المحددة وطنياً. وأشار وفد آخر إلى أن قطاع النقل هو أحد مجالات تركيز البرنامج الفرعي 1، واقترح أن يضاف إلى ولاياته التشريعية قرار الجمعية العامة 225/74 بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وشدد الوفد نفسه كذلك على أن القرار يتضمن في منطوقه إشارات محددة إلى قطاع النقل في الفقرات 8 و 10 و 28، وأنه قد يكون بالتالي مفيداً في المساعدة على التنمية المنخفضة الانبعاثات. واستفسر أحد الوفود عن جهود البرنامج وخطته المستقبلية لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاق باريس بصورة مستمرة. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عن العمل الذي قام به البرنامج بالفعل والعمل الذي سيقوم به مستقبلاً لتشجيع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بدعم البلدان النامية في معالجة قضايا المناخ.

278 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات، استفسر أحد الوفود عن الكيفية التي يعزز بها نظام المنسقين المقيمين تنفيذ خدمات الدعم التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعما إذا كانت هناك مناطق إقليمية أو مجالات عمل معينة يظهر فيها التحسن بوضوح أكبر. وطُلبت أيضا معلومات عما إذا كان هذا التحسن قابلاً للقياس ويمكن بالتالي استخدامه كمقياس للأداء. وأشار وفد آخر

إلى عدد البلدان المشار إليها في الشكل الرابع من الباب 14 على أنها وضعت تقارير عن حالة البيئة، فاستفسر عما إذا كان الهدف المحدد لعام 2021 عند أربعة بلدان هو هدف طموح بما فيه الكفاية. وفيما يتعلق بالفقرة 14-32، أشار وفد آخر إلى أن تعزيز قدرة البلدان على التصدي السريع للنزاعات ليس مندرجا ضمن ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على عكس التصدي للكوارث، واقترح حذف الإشارة إلى "النزاعات".

279 - وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الفرعي 3، النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة، يركز على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الأرضية، واقترح أن تضاف إلى الولايات التشريعية للبرنامج الفرعي خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2017، المرفق الأول، وقرار الجمعية العامة 285/71)، التي وضعت ضمن إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وأعرب وفد آخر عن شواغل إزاء استخدام مصطلح "الحلول المستمدة من الطبيعة" في الجدول 14-6، واقترح الاستعاضة عنه بعبارة "النهج القائم على النظم الإيكولوجية". ولاحظ الوفد نفسه الإشارة في الفقرة 14-46 إلى التزام 63 حكومة بخفض استخدام المواد البلاستيكية، وطلب إيضاح سبب احتواء الشكل السابع من الباب 14، في إطار البرنامج الفرعي نفسه، على إشارة إلى 50 حكومة تعهدت بخفض حجم القمامة البحرية في عام 2019. وطلب الوفد أيضا إيضاح الأساس المستند إليه في تحديد الأرقام المبلغ عنها في إطار النتائج المقررة ومقاييس الأداء للسنوات السابقة.

280 - وفيما يتعلق بالفقرة 14-59 من البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، أشار أحد الوفود إلى ما ورد فيها من أن البرنامج الفرعي "سيواصل الاستثمار في استحداث الأدوات المعرفية ونشرها، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية" من خلال "أدوات ومبادرات ابتكارية" من قبيل عملية الميثاق العالمي للبيئة. وأشار الوفد إلى أنه لم يعد من الضروري الإشارة إلى هذه العملية في البرنامج الفرعي 4، حيث أن الولاية الأصلية المنبثقة عن قرار الجمعية العامة 277/72 قد أُنجزت. وشدد الوفد نفسه على أن جميع الأعمال ذات الصلة كان من المفترض أن تمول من التبرعات، وبالتالي لا تُستخدم موارد الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه العملية.

281 - وأشار أحد الوفود إلى أن الجدول 14-7، في إطار البرنامج الفرعي 4، يعرض مقاييس للأداء من عام 2015 إلى عام 2019، وطلب إيضاح سبب عدم إدراج مقاييس لعامي 2020 و 2021. وفيما يتعلق بالفقرة 14-66، أشار وفد آخر إلى عبارة "الشواغل ذات الصلة بالمناخ من أجل القضاء على الفقر"، وطلب إيضاح أي الشواغل هي المقصودة تحديداً.

282 - وطُرح سؤال عن سبب تغيير هدف البرنامج الفرعي 6، الكفاءة في استخدام الموارد، مقارنة بما كان قد تم الاتفاق عليه في سياق الخطة البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019، عقب مفاوضات صعبة. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه إزاء استخدام مصطلح "التنمية الخضراء"، وشدد على أنه كان من الأنسب استخدام مصطلح "التنمية المستدامة"، الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

283 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، وإعداد تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2021، طلب أحد الوفود إيضاح الكيفية التي يعترف بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمان إجراء مشاورات أوثق وأكثر انتظاماً مع الدول الأعضاء بحيث تتمكن من تأكيد صحة محتوى ذلك التقرير، بما في ذلك من حيث البيانات وتوصيف السياسات. وأشار وفد آخر إلى أنه ورد في الفقرة 14-107 أن البلدان

والخبراء سيكونون "قد طرحوا الجوانب المحتملة التالية، من بين جوانب أخرى، للنظر فيها بتعمق في التقارير المقبلة عن فجوة الانبعاثات"، مع تضمين القائمة "الضرائب وتسعير الكربون في سياق ما يسمى 'الاتفاق البيئي العالمي الجديد'". وطلب الوفد معلومات إضافية عن حالة وتاريخ ومضمون ما يشار إليه باسم "الاتفاق البيئي العالمي الجديد". وأشار وفد آخر إلى أن الاتفاق البيئي العالمي الجديد لم يُذكر على الرغم من صدور ولاية عن الجمعية العامة بخصوصه في القرار 277/72.

الاستنتاجات والتوصيات

- 284 - شددت اللجنة على ضرورة أن يتخذ الأمين العام مزيداً من الإجراءات بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، في إطار الولاية الحالية.
- 285 - وأوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة، وتشجع على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كجهة رسمية مدافعة عن قضايا البيئة العالمية.
- 286 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة الاضطلاع بأنشطة التقييم الذاتي على نحو ثابت ومتسق، بالإضافة إلى تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية.
- 287 - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تشجع الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إيلاء عناية أكبر لاستكشاف سبل تقديم دعم أفضل للبلدان في وضع سياسات ومعايير لتحويل أسواقها، وتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، وتحسين المعدل العالمي لكفاءة استخدام الطاقة وحماية المناظر الطبيعية.
- 288 - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تشجع الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستمرار في زيادة تعاونه مع القطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- 289 - وأثنت اللجنة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لما يضطلع به من عمل في مجالات تغير المناخ؛ والقدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات؛ والنظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة؛ والإدارة البيئية؛ والمواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء؛ والكفاءة في استخدام الموارد؛ وإبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض، وفقاً لولاياته.
- 290 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 11، البيئة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهناً بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

في الفقرة 14-3، يُستعاض عن عبارة "المناطق والبلدان" بعبارة "المناطق الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان"؛

وفي الفقرة 14-5، بعد عبارة "أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه"، تضاف عبارة "، حسب الاقتضاء".

وفي الفقرة 14-8، يُستعاض عن عبارة "على الصعيدين الإقليمي والقطري" بعبارة "على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري".

البرنامج الفرعي 1

تغير المناخ

الاستراتيجية

الفقرة 14-18

يُستعاض عن عبارة "منخفضة الكربون" بعبارة "منخفضة الانبعاثات ومنخفضة الكربون".
وتُحذف عبارة "غايات الهدفين 13 و 17 من أهداف التنمية المستدامة" بعبارة "الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة".

الأداء البرنامجي في عام 2019: الطاقة المناطقية: سلاح سري للعمل المناخي وصحة الإنسان
في الفقرة 14-21، يُستعاض عن عبارة "منخفضة الكربون" بعبارة "المنخفضة الانبعاثات الكربونية" بعبارة "منخفضة الانبعاثات ومنخفضة الكربون" في كلتا الحالتين.
وفي الفقرة 14-22، يُستعاض عن عبارة "المنخفضة الكربون"، في كلتا مرتّتي ورودها، بعبارة "المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون".

الولايات التشريعية

الفقرة 14-29

قرارات الجمعية العامة

يُضاف "255/74" ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

البرنامج الفرعي 2

القدرة على مواجهة الكوارث والنزاعات

الاستراتيجية

في الفقرة 14-32، يُستعاض عن عبارة "التصدي السريع لهذه الكوارث والنزاعات"، بعبارة "التصدي السريع لهذه الآثار البيئية المترتبة على الكوارث والنزاعات".

البرنامج الفرعي 3

النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة

الجدول 14-6

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

المنجز المستهدف رقم 5

يُستعاض عن عبارة "الحلول المستمدة من الطبيعة" بعبارة "اتباع النهج القائم على النظم الإيكولوجية وإيجاد الحلول المستمدة من الطبيعة".

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

يُستعاض عن عبارة "الحلول المستمدة من الطبيعة" بعبارة "النهج القائم على النظم الإيكولوجية والحلول المستمدة من الطبيعة".

البرنامج الفرعي 4

الإدارة البيئية

الاستراتيجية

في الفقرة 14-59، تحذف عبارة "وعملية الميثاق العالمي للبيئة".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: عدم ترك أحد خلف الركب: انخراط المزيد من البلدان في التحولات المالية نحو معالجة الصلة بين الفقر والبيئة (نتيجة جديدة)

في الفقرة 14-66، يُستعاض عن عبارة "والفئات الضعيفة" بعبارة "وأولئك الذين يواجهون أوضاعاً هشة".

البرنامج الفرعي 6

الكفاءة في استخدام الموارد

الهدف

في الفقرة 14-84، يُستعاض عن عبارة "الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع" بعبارة "الأخذ بمفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر".

الاستراتيجية

في الفقرة 14-86، تضاف عبارة "في سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين" بعد عبارة "لاقتصاد قائم على النهج الدائري".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: سير البلدان نحو التنمية الخضراء (نتيجة مُرجّلة من عام 2020)
يستعاض عن عبارة "التنمية الخضراء" بعبارة "التنمية المستدامة".

البرنامج الفرعي 7

إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

الاستراتيجية

في الفقرة 14-97، يُدخل تعديل على عبارة "مصنفة حسب نوع الجنس" لا يؤثر في المقابل العربي.

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: نحو عمل مناخي أكثر طموحاً من خلال اتخاذ القرارات على أساس علمي (نتيجة جديدة)

الفقرة 14-106

بعد عبارة "للتشاور وإعداد التقرير (سنة واحدة)"، تضاف عبارة "، كما لوحظ في بعض الشواغل التي أثّرت فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة". وبعد تلك الجملة مباشرة، تضاف جملة "وستُبدل جهود إضافية لكي تكون التقارير المستقبلية منصفة وخاضعة للمساءلة".

وبعد عبارة "لا سيما من خلال عملية تدقيق البيانات القطرية"، تضاف عبارة "لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتأكيد صحة المحتوى ذي الصلة من التقرير بشكل مسبق وبما يشمل توصيفات السياسات الوطنية التي تخصّ كل منها تعزيزاً لخضوع التقارير للمساءلة".

في الفقرة 14-107، تُحذف عبارة "والضرائب وتسعير الكربون في سياق ما يسمى "الاتفاق البيئي العالمي الجديد"؛".

البرنامج 12

المستوطنات البشرية

291 - نظرت اللجنة، في جلستها الستين، في البرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 15)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

292 - وقدم الأمين العام المساعد ونائب المدير التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) عرضاً للبرنامج وأجاب، إلى جانب ممثلين آخرين، عن الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

293 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل البرنامج في مجال التنمية الحضرية المستدامة، ولاحظت أن ممثل الأمم المتحدة شريك هام في النهوض بالحضرنة المستدامة وتحقيقها. وأشارت إلى أن المسائل الحضرية تتسم بأهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وجرى الترحيب بتصميم منظومة الأمم المتحدة على معالجة هذه المسائل.

294 - وأشيد بممثل الأمم المتحدة لما أتى به من إصلاح كبير في مجال الحوكمة بهدف كفاءة الاستدامة المالية وزيادة الدور الرقابي للدول الأعضاء. واعتُبر البرنامج المقترح تحسناً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة، فقد تخطى ممثل الأمم المتحدة عن اتباع نهج منعزل إزاء التنمية الحضرية، وقدم فهماً أشمل لكيفية الاستفادة على أفضل وجه من خبرة المنظمة ومعارفها لتحقيق نتائج تعود بالفائدة على الدول الأعضاء.

295 - وقوبل التوجه المقترح للبرنامج بالترحيب. وفيما يتعلق باستراتيجية البرنامج (الفقرات من 5-15 إلى 8-15)، استفسر أحد الوفود عن التحسينات الملموسة في عمل ممثل الأمم المتحدة عقب التغيير الذي أُضيف على هيكل البرنامج. والتمس وفد آخر معلومات إضافية عن الروابط القائمة بين الخطة البرنامجية والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة.

296 - والتمس توضيح بشأن مدى ما يذهب إليه ممثل الأمم المتحدة لدى منح الأولوية لمشاريعه، بما في ذلك القرارات والعوامل التي تؤثر على تحديد أولويات المشاريع وجداولها الزمنية وتشغيلها. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى الفقرة 2-15، حيث كان من الممكن تقديم مزيد من المعلومات فيما يتصل بحشد الأموال لصالح المشروع.

297 - ولاحظ أحد الوفود أنه لم ترد أية إشارة في الخطة البرنامجية المقترحة إلى الشراكة العالمية "مدن بلا أحياء فقيرة". وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن تلك الشراكة هي إحدى المنظمات العالمية الرئيسية التي تهتم بالمدن وأنه ينبغي زيادة ارتباطها المباشر بالخطة الاستراتيجية لممثل الأمم المتحدة وبالميزانية المخصصة له.

298 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن بعض الفقرات ستكون في حاجة إلى التعديل لكي تعكس المصطلحات المتفق عليها سابقاً. وتلك الفقرات هي: الفقرات 3-15 (الفئات المهمشة)، و 15-42 (سكان المناطق الحضرية المهمشون والضعفاء)، و 15-49 (تنمية المدن المنخفضة الكربون)، و 15-63 و 15-65 (الفئات الضعيفة). ولاحظ الوفد، على وجه الخصوص، أنه ينبغي الاستعاضة عن مصطلحات من قبيل "الفئات المهمشة أو الضعيفة أو السكان المهمشون أو الضعفاء" بعبارة "الناس أو الأشخاص أو الذين يعيشون في أوضاع هشة" وينبغي الاستعاضة عن عبارة "المنخفضة الكربون" بعبارة "المنخفضة الانبعاثات"، لتعكس المصطلحات التي تم الاتفاق عليها في الهيئات الحكومية الدولية والمستخدم في الخطة الحضرية الجديدة. وفي الفقرة 15-30، أثار استخدام عبارة "حوكمة أمن حياة الأراضي" تمييزاً لها عن عبارة "أمن حياة الأراضي" على النحو المستخدم في الخطة الحضرية الجديدة سؤالاً عما تقيد به تلك

العبارة من معنى وعن المصدر الذي استُقيت منه. وجرى التشديد على أن الخطة الحضرية الجديدة هي الوثيقة التوجيهية الرئيسية المتعلقة بالمدن والمستوطنات البشرية وأنها لم تحظ سوى باهتمام محدود في مناقشات الأمم المتحدة وأن بالإمكان تسليط الضوء عليها بشكل أفضل.

299 - وجرى الترحيب بالمعلومات المقدمة إلى اللجنة بشأن التحديات القائمة في سياق جائحة كوفيد-19. ولوحظ أن سكان المناطق الحضرية تأثروا بشدة بجائحة كوفيد-19. والتمس أحد الوفود توضيحا بشأن خدمات الدعم والتعاون التقني المقدمة إلى موئل الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في عام 2020 وبشأن التعديلات المتوقع إضفاؤها على البرنامج المقترح إذا ما تعيّن ترحيل هذه الخدمات إلى عام 2021. ورحب وفد آخر بالطريقة الحديثة التي تم بها العمل والتخطيط من أجل التصدي للجائحة، وأعرب عن اهتمامه بطريقة تغيير البرامج وتكييفها لمواجهة التحديات في مجالات من قبيل التشرّد والفقر والافتقار إلى العمالة المنتجة وتيسير الوصول إلى الهياكل الأساسية، فضلا عن القضايا الاجتماعية الأخرى القائمة منذ فترة طويلة.

300 - وأعرب أحد الوفود عن معارضته إدراج قرار الجمعية العامة 281/63 بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، و 277/72 المعنون "في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة" بوصفهما ولاية تشريعية للبرنامج الفرعي 3، إذ يرى أنه لا صلة لمضمونهما بتحقيق النتائج المقترحة وأن الولايات الواردة فيهما قد أنجزت بالفعل. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن قرار الجمعية العامة 281/63 وثيق الصلة بالموضوع وينبغي الإبقاء عليه، بالنظر إلى أن تغير المناخ هو أحد أسباب النزاعات. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن قرار الجمعية العامة 170/73، بشأن تعزيز السلام كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان، له طابع عام، وطلب إيضاحا بشأن المعايير التي طبقت في اختيار ذلك القرار وإدراجه، وما هي الولايات الواردة في القرار التي اعتبرت مرتبطة ارتباطا مباشرا بتنفيذ البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

- 301 - أثنت اللجنة على موئل الأمم المتحدة لما قام به من عمل هام للنهوض بإصلاح الحوكمة لديه.
- 302 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الخطة البرنامجية لعام 2021 تواصل دعم الحضرة المستدامة والدفع باتجاه تحقيقها، وتبسيط الإدماج الاجتماعي، وتعزيز التغيير المفضي إلى تحوّل بهدف تغيير الحياة بشكل إيجابي في المدن والمجتمعات المحلية حول العالم.
- 303 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

في الفقرة 15-3

الاستعاضة عن عبارة "الفئات المهمشة" بعبارة "الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة".

الولايات التشريعية

الفقرة 15-21

قرارات الجمعية العامة

حذف "170/73 تعزيز السلام كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان".

البرنامج الفرعي 1

الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزز تمتع الرجال والنساء بالحقوق المتصلة بالأراضي في العالم العربي (نتيجة مرحلة من عام 2020)

في الفقرة 15-30، إدراج "و" بعد عبارة "سيواصل البرنامج الفرعي عمله المتصل بحوكمة أمن حيازة الأراضي".

البرنامج الفرعي 2

تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: تعزز قدرات المدن على التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق ربط السياسات القائمة على الأدلة بالاستثمارات (نتيجة جديدة)

في الفقرة 15-42، الاستعاضة عن عبارة "سكان المناطق الحضرية المهمشين والضعفاء" بعبارة "المجتمعات المحلية المهمشة".

البرنامج الفرعي 3

تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية الاستراتيجية

في الفقرة 15-49، الاستعاضة عن عبارة "منخفضة الكربون" بعبارة "منخفضة الانبعاثات ومنخفضة الكربون".

الولايات التشريعية

الفقرة 15-56

قرارات الجمعية العامة

حذف "281/63 تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" و "277/72 في سبيل وضع

ميثاق عالمي للبيئة".

البرنامج الفرعي 4

العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: مدن شاملة للجميع: تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة الحضرية (نتيجة جديدة)

في الفقرة 15-63، الاستعاضة عن عبارة "الفئات الهشة" بعبارة "الشرائح المهمشة من السكان".

التحدي الداخلي والاستجابة

في الفقرة 15-65، الاستعاضة عن عبارة "الفئات الهشة من السكان المضيفين" بعبارة "الآخرين الأكثر هشاشة من بين السكان المضيفين" والاستعاضة عن عبارة "مع التركيز بوجه خاص على الفئات الهشة" بعبارة "مع التركيز بوجه خاص على الأكثر هشاشة".

البرنامج 13

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

304 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 16) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

305 - وقامت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعرض البرنامج، وردت، مع ممثلين آخرين، على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

306 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات مثل مكافحة الفساد؛ وغسل الأموال؛ والاتجار بالبشر والمخدرات والأحياء البرية؛ والإرهاب؛ والجريمة المنظمة والجريمة السيبرانية؛ وتعزيز العدالة الجنائية؛ والبحوث؛ والمساعدة التقنية؛ وتيسير التعاون الدولي. وأبرز دور المكتب باعتباره الهيئة الدولية الرئيسية التي لديها خبرة في مجالي مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب أن يركز عمله على ولايته الأساسية المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء في هذين المجالين. وأبدت ملاحظة تفيد بأن التقدم المحرز في بعض المجالات خلال السنة الماضية كان بطيئا.

307 - وأحيط علما بالمساعدة التي يقدمها المكتب في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنه نظراً لولايته الفريدة التي لا تتعلق مباشرة بمسائل التنمية، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب ألا يشارك بانتظام في هذه الأنشطة، بل أن يضطلع بشكل كامل بمهامه المحددة في وثائقه التنظيمية. وتم التشديد كذلك على أن جميع المشاريع التي يعتزم المكتب تنفيذها في سياق المسائل الإنمائية ينبغي أن تقدم إلى هيئات صنع القرار للموافقة عليها، وعلى أنه ينبغي أن يواصل المكتب

تقديم إحاطات منتظمة للدول الأعضاء عن دوره في إصلاح هيكل آليات الأمم المتحدة الإنمائية. وأعرب عن رأي مفاده أنه بالرغم من أن التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مهم، إلا أنه يمثل أيضا مسألة داخلية من مسائل الأمانة العامة، وينبغي زيادة التشديد على تعاون المكتب مع الدول الأعضاء المعنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين (انظر الفقرة 16-7). وبالإضافة إلى ذلك، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي تم بها إدراج الولايات التشريعية في البرامج الفرعية، حيث لم تُعتبر القوائم شاملة.

308 - وطُلب تقديم توضيح بشأن ما سينفذ في السنة المقبلة من أفكار مبتكرة وتعاون دولي معزز بغية مكافحة التحويلات المالية غير المشروعة وغسل الأموال، التي لا تزال تعرقل تنمية القارة الأفريقية.

309 - ولوحظ أن الشباب في البلدان النامية يستهلكون على نحو متزايد أدوية الصيدليات كمخدرات غير مشروعة، وهو ما يعتبر ضارا جدا بالصحة، وطُلب تقديم توضيح بشأن دور المكتب في معالجة الوضع، بالتنسيق مع المنظمات دون الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

310 - وشدد أحد الوفود على أن الجمعية العامة قررت، في قرارها 247/74، إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، تُمثل فيها جميع الأقاليم، لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. وذكر أن اللجنة المخصصة بدأت عملها التنظيمي في عام 2020 وسوف تواصل القيام به في عام 2021. واقترح أن يعكس البرنامج دور المكتب في الأعمال التحضيرية لهذه اللجنة المخصصة.

311 - وطُلب توضيح بشأن مدى تعاون المكتب مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي وُصفت بأنها الإطار الأشمل لمكافحة غسل الأموال، ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد.

312 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021، أُبديت ملاحظة مفادها أن التقييم والمساءلة ينبغي أن يكونا مهمة داخلية للأمانة العامة (انظر الفقرة 16-8). وطُلب توضيح بشأن الجهود الإضافية التي يمكن أن يبذلها المكتب لمعالجة الصلات بين تعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية (انظر الفقرة 16-10). وتم الترحيب بالجهود الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في العمل التنفيذي للمكتب واستراتيجيته وخطة عمله من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وطُلب توضيح لنوع الجهود التي يمكن بذلها لدعم تكافؤ الجنسين وشبكة لمنسقي الشؤون الجنسانية (انظر الفقرة 16-12). ولوحظ أن المكتب أقام مشاريع قوية مع كيانات دولية أخرى، وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يزيد من تعزيز الكفاءة والاتساق على نطاق النظام المتعدد الأطراف ويحد من خطر ازدواجية الجهود (انظر الفقرة 16-15). واعتُبر التقييم أساسيا لضمان الكفاءة والفعالية والمصداقية، والتُمس تقديم معلومات إضافية في هذا الصدد (انظر الفقرة 16-22).

313 - وبينما ارتئي أن البرنامج المحدد للمكتب يشمل معظم التعليقات والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء المهمة لدى مناقشته في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2019، فقد سلط أحد الوفود الضوء على أنه أُدرجت في العنصر 1 من البرنامج الفرعي 9 اقتراحات جديدة لتمويل اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتحدي الدولي الذي يثيره الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية من الميزانية العادية. وطُلب توضيح بشأن إنشاء الفريق، لأنه لا يملك ولاية مسندة من لجنة المخدرات، وأُبديت ملاحظة مفادها أنه نظرا لأن الاستخدام غير الطبي للمؤثرات الأفيونية يعتبر مسألة إقليمية وليست مسألة عالمية، فينبغي

ألا تمول الاجتماعات بشأن مثل هذه المسائل من الميزانية العادية. والنُص تقديم معلومات إضافية عن الجهود التي يبذلها المكتب للمضي قدماً في تنفيذ آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (انظر الفقرة 16-24).

314 - وطلب تقديم توضيح بشأن ما إذا كان قد تم تأكيد موعد جديد بعد تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بسبب جائحة كوفيد-19، فيما اقترح تعديل البرنامج بحيث يعكس تأجيل عقد المؤتمر إلى عام 2021 (انظر الفقرة 16-173).

315 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب، تم الترحيب بعمل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ما يتعلق بوضع مواد المساعدة التقنية والتدريب، التي تشمل مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والجنسانية كجزء من مبادرة كاملة لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

316 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، العدالة، النتيجة 2: "تكتسب المجتمعات المحلية قدرة أكبر على مواجهة الجريمة والعنف"، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن مقياس الأداء المتعلق بالعدد التراكمي للدول التي تضع وتنفذ سياسات وبرامج مراعية لنوع الجنس في مجال منع الجريمة بدعم من المكتب (انظر الشكل 16-رابعاً)، ولا سيما بشأن السبب في عدم تجاوز الجدول الزمني لعام 2019 ليشمل معلومات حتى عام 2021⁽²⁾.

317 - وأبرز أحد الوفود عدم اتساق بين سرد البرنامج الفرعي 9، تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، الذي قُسم إلى عنصرين (العنصر 1: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ والعنصر 2: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات) وجزأي الموارد البشرية والميزانية من البرنامج الفرعي، اللذين لا يبينان فصل العنصرين. وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي بمثابة هيئة مستقلة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وهي تعمل بشكل مستقل عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشُدّد على أنه ثمة تأكيداً في قرار لجنة المخدرات 8/62 على ضرورة إبراز موارد الأمانة المتوقعة للجمعية العامة بصورة منفصلة وفي إطار عمليات الميزنة القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الدعوة إلى تنويع أكبر لتكاليف دعم البرامج فيما بين مختلف إدارات المكتب.

318 - وأشار أحد الوفود إلى الجدول 16-26 بشأن المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية، في إطار العنصر 1 من البرنامج الفرعي 9، الذي يتضمن اقتراحاً بتمويل اجتماعات فريق خبراء حكومي دولي معني بالتحدي الدولي الذي يثيره الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية (البند 9 من الجدول 16-26). وطُرحت أسئلة عن الأسباب التي دعت إلى تسليط الضوء على هذا النوع المحدد من الاجتماعات المخصصة، ومصدر الولاية بالنسبة لتلك الآلية الحكومية الدولية، والمصدر المقترح للتمويل.

الاستنتاجات والتوصيات

319 - بسبب ضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، باستعراض الخطة البرنامجية للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة

⁽²⁾ صدر تصويب (A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1) تناول شواغل الوفد.

الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 14

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

320 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 17)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

321 - وعرضت البرنامج الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأجاب، مع ممثلين آخرين عن الأمين العام، على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

322 - أعربت وفود عن تقديرها ودعمها القوي لعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وأشارت إلى أهمية البرنامج في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وأعرب أيضاً عن التقدير للجهود المبذولة لتعزيز المعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وحماية النساء والفتيات من العنف، بما في ذلك في السياقات القائمة على النزاع، وإنهاء التمييز. وأعرب كذلك عن التقدير للعمل الذي تضطلع به المرأة في ميدان السلام والأمن، وللجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية التي لا تزال موجودة في القارة الأفريقية، وفي مكافحة الواجبات المنزلية التي تبقى لفتيات خارج المدرسة. وشدد أيضاً على أهمية ضمان إمكانية حصول النساء والفتيات على قدم المساواة على الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية الجنسية.

323 - وطلب توضيح بشأن الكيفية التي ستنفذ بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولايتها بالنظر إلى القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19.

324 - وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج في عام 2020، طرح سؤال عن الطريقة التي سيتم من خلالها معالجة الأنشطة التي ألغيت بسبب الجائحة، ولوحظ أنه على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمكنت من جمع التقارير الوطنية عن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في معظم المناطق، فقد جرى تعليق الفضاءات المخصصة للمناقشات والتأملات. وطرح أيضاً سؤال عما إذا كانت هذه الأنشطة قد أدرجت في الخطة البرنامجية لعام 2021، وشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذها لإتاحة إجراء مناقشات بشأن السياق الجديد الذي يمكن أن تحدث فيه انتكاسة في مجال المساواة بين الجنسين.

325 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه بالنسبة للبرامج التي ستنفذ في عام 2021، ينبغي التأكيد على أثر جائحة كوفيد-19 على الخطة الجنسانية المتعددة الأطراف. وسلط الضوء أيضاً على أن عدد النساء اللاتي يتعرضن للفيروس أكبر من عدد الرجال، لأن النساء يشكلن 70 في المائة من العاملين في

الخدمات الصحية، وأنهن أكثر تضرراً من العواقب الاقتصادية للجائحة مثل البطالة، نظراً لأنهن يعملن أساساً في قطاعات الخدمات والعمل المنزلي غير المأجور.

326 - وسلط الضوء على العمل الجاري تنفيذه بشأن الدروس المناخية والجوائح السابقة، الذي يظهر أن النساء يتضررن بشكل غير متناسب. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات عن استراتيجية استباقية فيما يتعلق بآثار كوفيد-19. ودعيت الوفود إلى تقديم أفكار بشأن الصياغة المحتملة للتعبير بدقة عن تلك الجهود.

327 - وأعرب عن القلق إزاء زيادة عدد التقارير المتعلقة بالعنف العائلي أو الجنساني بسبب الانحسار القسري مع المعتدي، المتصل بكوفيد-19. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصدد وضع أي مقترحات بشأن ما يمكن القيام به في الجوائح التي قد تقع مستقبلاً، بالشراكة مثلاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الصحة العالمية. وكجزء من الدروس المستفادة بشأن مسائل الأوبئة والجوائح، اقترح النظر في إقامة هذه الشراكات.

328 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن بعض الأحكام، بما في ذلك المصطلحات الراسخة في الخطة البرنامجية، تحيد عن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021. وفي هذا الصدد، سلط الوفد الضوء على الفقرات 9-17 و 10-17 و 15-17 و 16-17 و 24-17 و 42-17 إلى 44-17، والنتيجة 2، والمنجز المستهدف 5 وجيم - المنجزات المستهدفة، من البرنامج الفرعي 2، الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج، وطلب تصحيحها من أجل مواءمة الخطة البرنامجية مع الخطة الاستراتيجية. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة مشمولة بمفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو المبين أيضاً في الخطة الاستراتيجية. وطلب تصحيح الصياغة ذات الصلة في الفقرات 7-17 (ج) و 15-17 و 16-17 و 30-17 و 31-17 و 33-17 و 34-17 و 49-17 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن البرنامج يتوافق مع التوقعات.

329 - وأبدى تعليق مفاده أنه في بعض الفقرات، توجد مبالغة في دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها (الفقرات 5-17 و 7-17 (ب) و 19-17). ولذلك طُلب إعادة صياغة هذه الفقرات لكي تعكس ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجرى التأكيد كذلك على أن أي نشاط تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري، بما في ذلك دعم المجتمع المدني، ينبغي أن يجرى بناء على طلب من البلد المضيف (الفقرات 17-17 و 33-17 و 40-17 إلى 42-17).

330 - وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أعرب عن رأي مفاده أن لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً هو قيادة العمل المتعلق بالهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وأنه بالنسبة للأهداف الأخرى، يهاب بالهيئة أن تساهم في جهود الجهات التي تحدث أثراً على النهوض بالمرأة.

331 - ورحب أحد الوفود ببرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تعزيز المعايير والمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، بما في ذلك في ميادين السلام والأمن، والحماية من العنف، والقضاء على التمييز.

332 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه القوي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك على الصعيد الوطني.

333 - وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج مثقل بأحكام عامة ولكن مفصلة بشأن جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة العديدة التي لا تتصل مباشرة بالمسائل المالية العملية وليست ذات أهمية في سياق البرمجة لعام 2021. وسلط الضوء على الفرع المعنون "الأداء البرنامجي في عام 2019: اقتراب دورة "أنا أعرف المنظور الجنساني" من التغطية الكاملة في منظومة الأمم المتحدة" (الفقرتان 17-22 و 17-23) كمثال، وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه لا حاجة إلى إنقال الوثيقة البرنامجية بمثل هذه التفاصيل.

334 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية، أعرب عن القلق فيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة في عام 2020 وهي "رصد قوي من جانب ما لا يقل عن نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة كلها بخصوص النتائج ذات الصلة بالاعتبارات الجنسانية" (الجدول 17-2). وفي هذا الصدد، وفي سياق جائحة كوفيد-19، سأل أحد الوفود عن الكيفية التي تمضي بها عملية الرصد.

335 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2019، طُرح سؤال بشأن ما إذا كانت دورة التعلم الإلكتروني المعنونة "أنا ملم بالمنظور الجنساني" التي بدأت تقديمها في عام 2014 بأربع لغات قد ترجمت إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى.

336 - وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2021، طُرح سؤال عن سبب اختيار تغير المناخ موضوعاً للنتيجة 2 ("أن يُصبح العمل المناخي مراعيًا للاعتبارات الجنسانية")، ولا سيما في سياق الجائحة، والأزمة الاقتصادية، وتزايد حدة الفقر، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الاقتصادية. وسلط الضوء على أنه يمكن التصدي لتغير المناخ وغيره من التحديات في سياق أوسع في العديد من العمليات الحكومية الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أبدي تعليق مفاده أن الأنشطة ذات الصلة لا تشكل جزءاً من ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو خططها الاستراتيجية، ولوحظ أن اتفاق باريس، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هي معاهدة دولية تخدمها الأمانة الخاصة بها. وفي هذا الصدد، طرح سؤال أيضاً عن سبب اعتبار هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن المشاركة في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية من الأولويات. وبناء على تلك الآراء، طلب الوفد حذف الفقرات من 17-24 إلى 17-28. وردا على التعليقات المتعلقة بالمناخ، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه يرحب بالصياغة الواردة في التقرير التي تتناول تغير المناخ وأشار إلى أنه قد تم الاتفاق عليها كجزء من الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021.

337 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج، طرح سؤال يتعلق بتغير هدفه، بما في ذلك تضيق نطاقه بدلا من الإشارة إلى الولاية الواسعة النطاق للهيئة.

338 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة، طلبت الوفود توضيحاً بشأن زيادة عدد المنجزات المستهدفة (الجدول 17-4)، وتحديد "مشاريع إقامة مدن آمنة وخالية من العنف ضد النساء والفتيات، ومبادرة المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة" تحت عنواني "مشاريع التعاون الميداني والتقني" و "الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية" في عام 2021 مقارنة بعام 2019. وطرح سؤال أيضاً بشأن القيمة المضافة والنواتج المتوقع لتلك الزيادة.

339 - وأعرب عن الترحيب بزيادة عدد الكيانات التي أبلغت عن نتائج إيجابية في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إلا أنه أعرب عن الأسف لأن العديد من الكيانات لم تستوف متطلبات خطة العمل، وطُرح سؤال بشأن الكيفية التي ستشجع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الكيانات من أجل تحسين الامتثال.

340 - ولاحظ أحد الوفود أن النتائج المقررة قابلة للقياس وواقعية ويمكن إثباتها، ولكن تساعل عما إذا كانت استراتيجية. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن النتائج لا تبين إلى أي مدى تتحسن أو لا تتحسن حالة النساء والفتيات من سنة إلى أخرى. وأعرب كذلك عن رغبة في أن يتضمن البرنامج تطورات في الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

341 - وفيما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أعرب أحد الوفود عن القلق لأنه لم يتم الحد من حالة عدم التوازن العميق بين النساء والرجال في بعثات حفظ السلام، مشيرا إلى أنه يتبقى عام واحد من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. واستفسر أيضا عما إذا كانت هناك أي استراتيجية جديدة يمكن أن تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن شواغل فيما يتعلق بالعنف الجنساني في بعثات حفظ السلام، وطرح سؤال بشأن ما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعترف وضع أي استراتيجية، بالتعاون مع بعثات حفظ السلام وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، للتخفيف من حدة المسألة.

342 - وسلط الضوء على دور منظمات حقوق المرأة، ولا سيما المنظمات الجنوبية، وكيف تؤدي دورا قيما في الدروس المستفادة بشأن وضع السياسات. وطلب تقديم أفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز قدرة منظمات حقوق المرأة لكي تضطلع بدور استباقي في هذا المجال.

343 - وطلب أحد الوفود معلومات بشأن المصروفات المتعلقة بسفر الممثلين والموظفين، مع الوضع في الاعتبار أن حدود الدول مغلقة بسبب كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، سأل الوفد عن الكيفية التي يجري بها استخدام الموارد المخصصة لمشاركة الخبراء الوطنيين في أعمال الهيئات الحكومية الدولية عندما لا تطلب الدولة العضو المعنية ذلك الدعم المالي.

344 - وطُرح سؤال بشأن الموارد المتصلة بالوظائف في البرنامج الفرعي 1، مع الإشارة إلى أن الشكل 17-ثامنا لا يتوافق مع الهيكل التنظيمي المبين في المرفق الأول للوثيقة (A/75/6 (Sect. 17)). وطلب الوفد أن يتم تمحيص الأرقام بدقة.

345 - وبخصوص التعليقات التي أبدت بشأن الموارد، ذكّر أحد الوفود اللجنة بالامتناع عن الدخول في مناقشات بشأن الميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

346 - نظراً لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين الخطة البرنامجية للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 15

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

347 - نظرت اللجنة، خلال دورتها السنتين، في البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 18)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

348 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا البرنامج وردت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها فيه.

المناقشة

349 - أعربت الوفود عن تأييدها القوي للبرنامج وتقديرها للعمل الذي تضطلع به اللجنة. وأعرب أيضا عن التقدير لتعاون اللجنة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وللجهود المبذولة في مجالات القضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، ومعالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز القدرة التنافسية وتيسير التجارة، وتشجيع إدارة وحوكمة أفضل فيما يخص الشؤون المالية العامة، وتعزيز التخطيط الإنمائي الفعال. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها للتحليل المتعمق لأثر جائحة كوفيد-19 في أفريقيا الذي أجرته اللجنة، ولخططها الرامية إلى مواصلة العمل مع البلدان الأفريقية في تقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للجائحة في أفريقيا وفي وضع حزمة حوافز مالية فورية من شأنها أن تساعد على انتعاش اقتصادات معظم البلدان.

350 - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لجودة وشمولية الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن أمله في رؤية اللجنة قادرة على تنفيذ برنامج عام 2021 على النحو المقرر، وأن يمكن للمنجزات المستهدفة، مرة أخرى، أن تشمل الأهداف الإنمائية العالمية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولاحظ وفد آخر أن بعض العناصر ليست موضوعة في مكان مثالي، وأشار، كمثال على ذلك، إلى مفهوم "تحقيق الأهداف معا" الوارد في الفقرة 18-3، في الجزء المتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية لا تنطوي على القدر الكافي من الحزم.

351 - وفيما يتعلق بالمنتجات المعرفية، تم الاعتراف بالثروة في المعارف التي أنتجتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مرور الوقت، والفائدة التي يجب أن يوفرها ذلك لنظام المنسقين المقيمين في التنفيذ الفعال لخطة عام 2030. غير أنه أعرب عن شاغل بشأن فعالية منصة النشر أو تقاسم المعلومات في جميع أنحاء القارة الأفريقية لعام 2021، وطلب توضيح في هذا الصدد.

352 - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يتماشى مع "التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها"، طلب توضيح بشأن القدرات التشغيلية للجنة، وطُرح سؤال بشأن ما إذا كان الهيكل قد نضج بما فيه الكفاية للاضطلاع بمهام ومسؤوليات اللجنة. وفي هذا الصدد، طلب تقديم أمثلة عن النتائج الملموسة من الشعب فيما يتعلق بالتعامل مع القطاع الخاص.

353 - وأثارت عدة وفود أسئلة تتعلق بجائحة كوفيد-19 وأثرها على تنفيذ البرنامج في عام 2020. ولوحظ في هذا الصدد أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اضطلعت بدور قيادي في تقييم أثر كوفيد-19 على البلدان الأفريقية، وطلب توضيح أي أثر سلبي على عمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، طُرح سؤال عن الكيفية التي أثرت بها الجائحة على وظيفة اللجنة المتعلقة بعقد الاجتماعات.

354 - وعلاوة على ذلك، أثّرت تساؤلات بشأن أثر الجائحة على خطط اللجنة في حالة عدم السيطرة عليها. وفيما يتعلق بذلك، سأل أحد الوفود على وجه التحديد عما إذا كانت هناك خيارات قد حُدّدت لتحقيق الأهداف لعام 2021، بما في ذلك لتعزيز الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

355 - وفيما يتعلق بالتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، استفسرت الوفود عن الجهود التي تعتزم اللجنة بذلها لدعم البلدان الأفريقية في التصدي لأثر الجائحة على اقتصاداتها. وأعرب عن رأي مفاده أن جدول الأعمال الطويل الأمد المتعلق بالحد من خطر العجز عن سداد الديون، مقترنا بالتحديات الاقتصادية الراهنة التي تضاعفت بفعل جائحة كوفيد-19، يتطلب اتخاذ تدابير قوية. وفيما يتعلق بذلك، طُرح سؤال بشأن أي دعم ستقدمه اللجنة إلى الدول الأعضاء في مفاوضاتها، وبشأن الجهود المزمع بذلها لمعالجة مشكلة خطر العجز عن سداد الديون، ولا سيما بالنظر إلى الحالة السائدة. وأبرز أحد الوفود أنه من المقرر عقد مؤتمر قمة استثنائي للصين وأفريقيا بشأن التضامن ضد كوفيد-19 عن طريق الاتصال بالفيديو.

356 - وفيما يتعلق بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات، جرى التأكيد على دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها جهة منظمة للاجتماعات، ومركزاً للفكر، ومقدمة للمساعدة التقنية، مما يتطلب تعاوناً هاماً وفعالاً مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والاتحاد الأفريقي والمكاتب الإقليمية. وفي هذا الصدد، أثير عدد من الأسئلة بشأن الخطوات الإضافية اللازمة لتحسين التنسيق بغية ضمان أن تميز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بين خطة عملها وخطط عمل المنظمات الأخرى، وأن تنفذ الولايات بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

357 - وفيما يتعلق بالتعاون، أُشير أيضاً إلى الاقتراح لعام 2021 بإجراء تقييم ذاتي بشأن التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. وطُلب توضيح بشأن التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مع مراعاة الطبيعة الوثيقة والمتخصصة لواجباتها وواجبات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن نظام المنسقين المقيمين يعزز التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية، وطلب في هذا الصدد مزيد من التوضيح بشأن التنسيق بين اللجنة ونظام المنسقين المقيمين.

358 - وأعرب عن شواغل بشأن استخدام مصطلحات لم يتم الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وأشار أحد الوفود إلى هذه المصطلحات في سياق "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" و "تغير المناخ" وطلب إلى الأمانة العامة أن تتبع الصيغ المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وذكر أنه سيتم اقتراح تعديلات. وفي المقابل، أعرب وفد آخر عن تأييده للغة والمفردات المستعملة في التقارير التي من شأنها أن توفر فهماً أفضل للظروف والتطورات المحلية والإقليمية. وأعرب الوفد عن الرأي القوي الذي مفاده أنه من المهم في بيئة سريعة التغير أن تتقل وتشرح العوامل الدافعة بوضوح ودون تقييد لغوي لا داعي له.

359 - وأعرب أيضاً عن القلق إزاء عبارة "الصلة بين السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية". وأبدى تعليق يفيد بأن هذا المفهوم يبدو غامضاً وغير توافقي، وليس له تعريف متفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي. وفي هذا الصدد، أبدى أحد الوفود الرأي الذي يفيد بأنه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25)، كان المجلس واضحاً فيما يتعلق بولاية اللجنة، أي تيسير العمل المتضافر من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية، ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الصلة المتعلقة بالتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، لوحظ أنه في قرار الجمعية العامة 153/70 بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، لا تتطلب الجمعية اتخاذ سوى إجراءات قليلة جداً تقع ضمن

المسؤولية المباشرة للجنة، ولوحظ في هذا الصدد أن هذا القرار أُدرج في الولايات التشريعية العامة للبرنامج. غير أنه تم التسليم بأن اتباع نهج انعزالي إزاء تنفيذ الولايات ليس نهجاً أمثل، ويلزم فهم مختلف المجالات وكذلك اتساق الإجراءات والتنسيق بينها. وفي هذا الصدد، شجعت الوفود اللجنة على مواصلة التركيز على أولوياتها المتعلقة بتنمية البلدان الأفريقية.

360 - وفيما يخص ولايات اللجنة، أعرب أيضاً عن شغل فيما يتعلق بالرأي القائل إن اللجنة تتجاوز كثيراً نطاق ولاياتها وأن نجاح اللجنة في القيام بذلك قد يؤثر في توزيع المسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يؤثر في نهاية المطاف على فعاليتها وكفاءتها. وأثير أيضاً شغل مفاده أن قيامها بذلك قد يؤثر على الطابع التقني وغير المسيس لمسار عملها، ولذلك ينبغي تجنبه.

361 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، ولا سيما النتيجة المقررة 2 لعام 2021، بشأن كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، أشار أحد الوفود إلى أن المشروع التجريبي الذي نفذ في نيجيريا قدم معلومات لوضع مشروع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، أثير سؤال بشأن موعد وضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة، أبدى أحد الوفود تعليقاً مفاده أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقدمان حتى ذلك التاريخ أكمل إطار لمكافحة غسل الأموال. وذكر أن جنوب أفريقيا هو البلد الأفريقي الوحيد حتى ذلك الوقت الذي هو عضو في فرقة العمل، مع الاعتراف بوجود منظمات دون إقليمية أفريقية ذات صلة، وإن كانت محدودة النطاق الجغرافي والتنفيذي. وفي هذا الصدد، أثير سؤال بشأن التعاون بين اللجنة والجهات الفاعلة الدولية التي لديها خبرة ومعايير بشأن هذه المسائل التقنية الهامة، ولا سيما فرقة العمل ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما سُئل عن الكيفية التي تعترف بها اللجنة تشجيع الدول الأفريقية على المشاركة في هذه البرامج.

362 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التكامل الإقليمي والتجارة، وتحديداً فيما يتصل بالنتيجة المقررة لعام 2019، بشأن الاستفادة الكاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التصديق والاستراتيجيات، أشار أحد الوفود إلى مقياس الأداء المشار إليه بالنسبة لعام 2019، أي تصديق 27 بلداً على الاتفاق، وبدء نفاذ الاتفاق، ووضع تسع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال بشأن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لتشجيع الدول الأفريقية على ترشيد هيكل التكامل الإقليمي في القارة برمتها، مع الإشارة إلى وجود حوالي 30 منظمة تكامل إقليمي ذات اختصاصات وجغرافيات "متشابهة".

363 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، تنمية القطاع الخاص وتمويله، تم إبراز أهمية سياسة النقل القاري، ولا سيما خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق، وأعرب عن أن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنقاذ الأرواح. وطلب في هذا الصدد توضيح سبب عدم إدراج المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 بشأن خطة العمل للسلامة على الطرق (الجدول 18-8) على نحو أوسع في الخطة البرنامجية. وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2 لعام 2021، بشأن تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي، طُرح سؤال عن سبب اقتصار مقياس الأداء على العضوية السنوية. وأعرب عن رأي مفاده أن استخدام عدد تراكمي من البلدان التي نفذت أو أعدت سياسة للأراضي تناسب الاستثمارات في قطاع الطاقة كان من شأنه أن يوفر تمثيلاً أكثر أهمية للنتائج المحققة.

364 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات، وتحديدًا فيما يخص الأداء البرنامجي في عام 2019، بشأن تطبيق التكنولوجيا من أجل جودة التعدادات وحسن توقيتها وقياس الأداء المتعلق بذلك، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن مدى تعاون البرنامج الفرعي مع وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الكيانات مثل البنك الدولي، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والجهات الفاعلة الإقليمية أو الوطنية في مجال البيانات والإحصاءات وعن المواضيع التي تم التعاون بشأنها. وفي هذا الصدد، طرح سؤال عما إذا كان من الأفضل للجنة أن تضع أدواتها الإحصائية الخاصة بها أو ما إذا كان ينبغي لها بالأحرى أن تحشد الخبرة الإحصائية الموجودة. وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2021، بشأن تحسين توافر البيانات الوطنية وزيادة الوضوح من خلال التسجيل المدني والهوية القانونية الجيدة، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مسألة بطاقات الهوية كبيرة للغاية وهامة جداً للقارة، وشدد على التحدي المتمثل في تحقيق هدف حصول 300 مليون شخص على بطاقات هوية رقمية بحلول عام 2025. وأشار الوفد أيضاً إلى أن جدول مقاييس الأداء ذا الصلة لا يبين سوى الرقم "1" وطلب مزيداً من التوضيح بشأن ما إذا كان منصفة قطرية واحدة أو منصفة قارية واحدة لبطاقات الهوية الرقمية.

365 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، تم الترحيب باستمرار التركيز على تغير المناخ في إطار البرنامج. وأعرب عن رأي مفاده أنه من المهم أن تُبرز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحاجة إلى الانتقال إلى التكنولوجيات الخضراء والقطاعات الزراعية غير المتأثرة بتغير المناخ من أجل الأمن الغذائي، فضلاً عن العمل الذي يجب القيام به للتغلب على التحديات التي يطرحها تغير المناخ. وفيما يتعلق بالهدف المدرج في إطار النتيجة المقررة 1 لعام 2021، وهي إدماج القدرة على التكيف مع المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا، والمتمثل في قيام ثلاثة بلدان على الأقل بتحديث مساهماتها المحددة وطنياً بعد عام 2020، دعا أحد الوفود إلى مزيد من الطموح في هذا المجال وطلب اتخاذ المزيد من الخطوات لإعطاء هذه المسألة أولوية أكثر طموحاً. وأبرز أحد الوفود أن العديد من الجهات الفاعلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف المتعددة الأطراف ووكالات التعاون الثنائي، قد التزمت أيضاً بمساعدة البلدان الأفريقية على وضع وتنقيح مساهماتها المحددة وطنياً، وإدماج التحديات ذات الصلة بذلك في خططها الإنمائية. وفيما يتعلق بذلك، طرح سؤال عن كيفية تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع هذه الجهات الفاعلة وعن كيفية توزيع الأدوار فيما بينها. كما أعرب عن أن مقاييس الأداء السنوية ليست مفيدة من ناحية المعلومات المقدمة بنفس قدر استخدام مقياس تراكمي لإظهار العدد الإجمالي للبلدان التي أحرزت تقدماً كبيراً في إدماج المساهمات المحددة وطنياً في خططها الإنمائية.

366 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اقترحت إضافة تركيز قائم بذاته على التمكين الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولوحظ أيضاً أنه لا يوجد في الخطة البرنامجية المقترحة إقرار بآثار العنف ضد المرأة على النمو الاقتصادي والتجارة. وُسئل عما إذا كانت هناك فرص لوضع تدابير وقائية واستجابة للتخفيف من هذه الآثار في السياسات الاقتصادية وتنفيذها. وأشار إلى أن هذا يمكن أن يساعد على التعجيل بالنمو الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للعنف ضد المرأة والقيود على مشاركتها في الاقتصاد. وفيما يتعلق بالعمل المتصل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، سئل عما يمكن عمله أكثر من ذلك لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني على النحو الصحيح.

367 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، ولا سيما الجدول 18-27 بشأن المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، وبالتحديد في إطار العنصر 4، الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا، لوحظت الإشارة إلى مسألة الموارد العابرة للحدود وإدارتها المستدامة في الجزء المتعلق بالتشاور والمشورة والدعوة. وطلب أحد الوفود توضيحاً لما إذا كان البرنامج نظر في الاستخدام الأقاليمي لهذه الموارد، وخاصة في سياق منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية. وفيما يتعلق بالمنجز المستهدف "الاجتماع لإقرار إطار السياسات الاستراتيجية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود في شرق أفريقيا"، لوحظ أن للمسألة بعداً أقاليمياً. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تقاسم الأنشطة المقررة وتشجيع أصحاب المصلحة على تعزيز الاستدامة عبر المناطق حيث يجري تقاسم الموارد.

368 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 9، الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية، تم تسليط الضوء على المنجزين المستهدفين للفترة 2019-2021 "مشروع بشأن السلام والأمن في أفريقيا لبناء قدرات واضعي السياسات الوطنية" و "الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن الصلة القائمة بين الأمن والتنمية"، وهما مذكوران في الجدول 18-33، وفيما يتعلق بالمناقشة بشأن المصطلحات والولاية، أعرب عن رأي مفاده أن المنجزين لا يبدو أنهما ينبثقان عن سرد البرنامج الفرعي أو ولاياته التشريعية، وبالتالي أثارت تساؤلات حول ما إذا كانا يقعان تقع تحت المسؤولية المباشرة للجنة. وفيما يتعلق بذلك، طُلب تصحيح هذين البندين في الخطة البرنامجية، بما في ذلك ما يتصل باستخدام مصطلح "الصلة".

الاستنتاجات والتوصيات

369 - أُنشئت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تبذله من جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وأكدت على أهمية دورها في تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا.

370 - وأكدت اللجنة من جديد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الدول الأعضاء فيها في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة على أن تواصل، في حدود ولايتها، تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية.

371 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز التعاون مع المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا ومع المنسقين المقيمين.

372 - وأكدت اللجنة على أهمية دعم أفريقيا في بناء القدرات من أجل الوقاية من الأمراض ومكافحتها في إنجازها لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأوصت في هذا الصدد بأن تؤكد الجمعية العامة من جديد على ضرورة أن يسرع المجتمع الدولي على وجه الاستعجال دعمه للعمل في تضامن وتعاون مع أفريقيا، من خلال تبادل أفضل الممارسات، والنظر في توفير المزيد من الدعم المادي والتقني والمالي والإنساني لمساعدة البلدان الأفريقية على التغلب على أثر كوفيد-19 وتحقيق التنمية المستقلة والمستدامة.

373 - وإذ شددت اللجنة على النتائج المحدودة التي أسفرت عنها الآليات الحالية لمكافحة التدفقات المالية الدولية غير المشروعة، أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل دعم زيادة تنفيذ الالتزامات القائمة، بالاشتراك مع المؤسسات المالية وغيرها من الوكالات المتخصصة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تعزيز التعاون من أجل استرداد الأصول المفقودة.

374 - ورحبت اللجنة بدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المستمر لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

375 - ولاحظت اللجنة مع التقدير الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة هذه اللجنة على مواصلة دعمها لمنطقة التجارة الحرة، بما في ذلك التقليل من أي آثار سلبية محتملة مثل مخاطر الزيادات الكبيرة في الواردات، وإغراق الأسواق بالسلع، وخسائر الإيرادات الجمركية.

376 - ولاحظت اللجنة أن الأداء الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيتوقف أيضا على إمكانية الربط بين أجزاء القارة، ولذلك أوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة مشاركتها في تعبئة القدرات والموارد اللازمة لتطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية وتعزيز الاتصالات بين المناطق دون الإقليمية الأفريقية.

377 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

في الفقرة 18-3، يستعاض عن عبارة "تُخطَّط بموجبه البرامج الفرعية وتحقق أهدافها" بعبارة "يُخطَّط للبرامج الفرعية وتُنجَز".

وفي الفقرة 18-3 (د)، يستعاض عن العبارة "مع التركيز على السلام والأمن والإدماج الاجتماعي" بعبارة "مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومع مراعاة التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن".

وفي الفقرة 18-6، يستعاض عن كلمة "الصلة" بكلمة "الروابط".

الفقرة 18-7 (د)

يستعاض عن كلمة "استكمال" بكلمة "إنجاز".

ويستعاض عن عبارة "المنبثقة عن" بعبارة "مع مراعاة الأحكام ذات الصلة الواردة في".

وتُحذف عبارة، "بما فيها القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان".

الفقرة 18-8

في الجملة الثانية، تُحذف عبارة "المتصلة بنوع الجنس" و بعد عبارة "لالتزاماتها العالمية والإقليمية"، تضاف عبارة "المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

وفي الجملة الثالثة، يُستعاض عن عبارة "البعد الجنساني" بعبارة "المنظور الجنساني".

وفي الجملة الرابعة من النص الإنكليزي، وبعد عبارة "to mainstream"، يستعاض عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective" (لا ينطبق التعديل على النص العربي) ويستعاض عن عبارة "بالمسائل الجنسانية"، بعبارة "بمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

وفي الجملة الخامسة، بعد "ودورات التدريب العملي المصممة خصيصاً، في مجال إدارة السياسات"، تحذف كلمة "الجنسانية" وتضاف عبارة "المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات"؛

ويستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender-responsive" بكلمة "gender-sensitive". (لا ينطبق التعديل على النص العربي)

وبعد عبارة "والتمويل العام المراعي للمنظور الجنساني، وإدماج" يستعاض عن عبارة "البعد الجنساني" بعبارة "المنظور الجنساني".

الفقرة 10-18

في نهاية الجملة الثانية، تضاف عبارة، "في إطار ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا".

وفي الجملة الثالثة، يستعاض عن كلمة "الصلة" بكلمة "الروابط".

المنجزات المستهدفة

الجدول 1-18

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

تُحذف عبارة "النهوض بالصلة الرابطة بين السلام والأمن والتنمية".

أنشطة التقييم

في الفقرة 16-18 (ج)، يستعاض عن كلمة "البعد" بكلمة "المنظور".

البرنامج الفرعي 3

تنمية القطاع الخاص وتمويله

في الفقرة 18-50، يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender-responsive" بكلمة

"gender-sensitive". (لا ينطبق التعديل على النص العربي)

الجدول 8-18

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

مشاريع التعاون الميداني والتقني

في المنجز المستهدف 11، يستعاض عن كلمة "الصلة" بكلمة "الروابط".

البرنامج الفرعي 5

تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

الاستراتيجية

في الفقرة 18-75، يستعاض عن عبارة "الأخضر والمنخفض الكربون" بعبارة "منخفض الانبعاثات وخفيض الكربون".

وفي الفقرة 18-76، وتحديدا في الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "الاعتبارات البيئية والاجتماعية والجنسانية" بعبارة "مراعاة المسائل البيئية والاجتماعية والجنسانية".

الفقرة 18-79

تُحذف عبارة "المخاطر" وكلمة "المناخية".

وتُحذف عبارة "وبغية التحكم في أوجه انعدام الأمن البشري الناجمة عن تغير المناخ".

ويستعاض عن عبارة "اقتصادات خفيفة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ" بعبارة "اقتصادات منخفضة الانبعاثات وخفيفة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ".

البرنامج الفرعي 6

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الاستراتيجية

الفقرة 18-92

يستعاض عن عبارة "المتصلة بنوع الجنس" بعبارة "المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

ويستعاض عن الجملة الثانية بما يلي: "سيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني المخصص، والخدمات الاستشارية، والتدريب العملي، في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات وإدارة السياسات الاقتصادية، ومباشرة النساء للأعمال الحرة، والمالية العامة المراعية للاعتبارات الجنسانية، ودمج المنظور الجنساني وأبعاد العائد الديمغرافي في السياسات والبرامج الوطنية".

وفي الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "للقضايا الجنسانية" بعبارة "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

الفقرة 18-93

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "للقضايا الجنسانية ولقضايا المرأة" بعبارة "للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

في الجملة الأولى من الفقرة 18-95، يستعاض عن عبارة "الاعتبارات الجنسانية" بعبارة "المنظور الجنساني".

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز قدرة 40 دولة عضوا على رصد ما تحرزه من تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في الفقرة 18-96، تحذف عبارة "المتصلة بنوع الجنس".

وفي الفقرة 18-97، يستعاض عن عبارة "الأبعاد الجنسانية" بعبارة "المنظور الجنساني".

وفي الفقرة 18-98، يستعاض عن عبارة "المتصلة بنوع الجنس" بعبارة "المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين (نتيجة مرحلة من عام 2020)

في الفقرة 18-99، يستعاض عن عبارة "الأبعاد الجنسانية" بعبارة "المنظور الجنساني".

الشكل التاسع من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي للبلدان التي تعتمد سياسات خاصة بقطاعات محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية

يستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective". (لا ينطبق التعديل على النص العربي)

النتيجة 2: تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في خمسة بلدان مختارة (نتيجة جديدة)

الفقرة 18-103

يستعاض عن عبارة "المتصلة بنوع الجنس" بعبارة "المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

ويستعاض في النص الإنكليزي عن كلمة "gender-responsive" بكلمة "gender-sensitive". (لا ينطبق التعديل على النص العربي)

الجدول 16-18

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها
مشاريع التعاون الميداني والتقني

في المنجز المستهدف 4، يستعاض في النص الإنكليزي عن عبارة "mainstreaming gender into" بعبارة "gender mainstreaming in". (لا ينطبق التعديل على النص العربي) وفي المنجز المستهدف 6، يستعاض عن كلمة "البعد" بكلمة "المنظور".

المنشورات

في المنجز المستهدف 15 في النص الإنكليزي، قبل عبارة "into sectoral policies"، يستعاض عن كلمة "gender" بعبارة "a gender perspective". (لا ينطبق التعديل على النص العربي) وفي المنجز المستهدف 16، يستعاض عن كلمة "الصلة" بكلمة "الرابط".

المواد التقنية

في المنجز المستهدف 18، يستعاض عن عبارة "العائدين الجنساني و" بعبارة "المنظور الجنساني والعائد".

ويستعاض عن المنجز المستهدف 23 بما يلي:

بحث السياسات بشأن القضايا الجنسانية وتغير المناخ في أفريقيا من أجل التدخل الفعال في السياسات

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

يستعاض عن عبارة "وتمكين المرأة والحقوق الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة" بعبارة "وتمكين المرأة".

البرنامج الفرعي 7

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر 2

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

الاستراتيجية

في الفقرة 18-121، يستعاض عن عبارة "الشؤون الجنسانية، وتمكين الشباب" بعبارة "المسائل الجنسانية، وتمكين الشباب".

وفي الفقرة 18-122، يستعاض عن عبارة "لاتخاذ إجراءات عابرة للحدود من أجل دعم الصلة بين السلام والأمن والتنمية" بعبارة "مع مراعاة التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخططها المتعلقة بالسلام والأمن".

البرنامج الفرعي 9

الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

الجدول 18-33

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها
مشاريع التعاون الميداني والتقني

يستعاض عن المنجز المستهدف 6 بما يلي:

مشروع يهدف إلى بناء قدرات واضعي السياسات الوطنيين في سياق التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية

يستعاض في المنجز المستهدف 10 عن عبارة "الصلة القائمة بين الأمن والتنمية" بعبارة "التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن".

البرنامج 16

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

378 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 19)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

379 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج وردت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

380 - شكرت الوفود الأمانة التنفيذية على تقديم البرنامج وأعربت عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة. وشدد أحد الوفود على أهمية الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو الدعم الذي اعتبره أساسيا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتم التأكيد على أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة نشطة ودينامية جدا، حيث أنها تضم أكثر من 60 في المائة من سكان العالم وأكثر من 60 في المائة من شباب العالم. ونتيجة لذلك، لوحظ أن أي مبادرات تتخذها اللجنة سوف تقيد اللجان الإقليمية الأخرى إذا ما تم تقاسم معارفها وخبراتها. وأعرب أيضا عن التقدير للعمل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لضمان ألا تعود هذه الدينامية بالفائدة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها، بل على نطاق أوسع أيضا.

381 - وفيما يتعلق بأحد افتراضات التخطيط للجنة، وهو أن القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع والخدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قد تم تخفيفها على نحو كاف، طُلبت معلومات عما تقوم به اللجنة لمساعدة البلدان على مكافحة الجائحة وتخفيف أثرها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن التقدير لعمل اللجنة بشأن طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، حيث ثبت أن الاتصال الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت أمر حيوي.

382 - وفيما يتعلق بالتعاون الوثيق بين الوكالات بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، على النحو المفصل في الفقرة 19-13 من الخطة البرنامجية، أعرب أحد الوفود عن تقديره وطلب تقديم مزيد من الأفكار المتعمقة بشأن هذا التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن أوجه التآزر والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي تحققت من خلال التنسيق والتعاون مع نظام المنسقين المقيمين، وأمثلة على ذلك.

383 - وتم الترحيب بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجالات أخرى مثل النقل والتتقل والربط، وأعرب عن رأي مفاده أن هذا العمل لن يفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية فقط، بل أيضاً البلدان النامية غير الساحلية. وتم تسليط الضوء على المبادرات والمفاهيم المبتكرة التي استعملتها اللجنة في الفقرة 19-19 (أ)، مثل التعلم المختلط، والتعلم باستخدام استراتيجية الصف المقلوب، والتعلم باستخدام الأجهزة المحمولة، والتعلم المصغر، والتّمس تقديم معلومات عن أثر هذه الأدوات على سكان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعن إمكانية تكرار هذه المبادرات في بقية أنحاء العالم.

384 - والتّمس أحد الوفود، مستشهداً بإشارات إلى مفهوم "الأعضاء المنتسبين" في الوثيقة، الحصول على معلومات إضافية عن ماهية هؤلاء الأعضاء المنتسبين.

385 - وتساءل أحد الوفود عن سبب انخفاض عدد الخدمات الفنية للاجتماعات، من 29 في عام 2019 إلى 23 في عام 2020، على النحو المبين في الجدول 1-19 بشأن المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية، على الرغم من أن الخطة قد تمت الموافقة عليها قبل ظهور جائحة كوفيد-19. كما طلب الوفد توضيحاً بشأن الفرق بين فترة يوم ونصف المقررة للحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية، المشار إليها في نفس الجدول، وستة أيام التي استغرقتها هذه الأنشطة التي عقدت بالفعل في عام 2019.

386 - وفيما يتعلق بمقاييس الأداء، أثار أحد الوفود شواغل من أن المقاييس مفروطة في العمومية وتفتقر إلى تفاصيل محددة. وتشمل الأمثلة التي اقتُبست من مقاييس الأداء لعام 2021 تلك الواردة في الجدول 19-7، وتحديدًا قيام الدول الأعضاء بتنفيذ تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرتين المؤثرين؛ والجدول 19-10، وتحديدًا زيادة عدد قطارات الشحن و/أو انخفاض أوقات عبور الحدود على طول محاور السكك الحديدية العابرة لآسيا؛ والجدول 19-14، وتحديدًا زيادة عدد السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج المعتمدة من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة والعمل المناخي على مختلف المستويات والجدول 19-21، وتحديدًا أن تستخدم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأدوات الجديدة للجنة والطريقة الإقليمية لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وأضيف أنه من شأن وضع مقاييس محددة ومفصلة أن ييسر

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فهم الكيفية التي ستحقق بها اللجنة نتائجها المقررة وتستوفي بها مقاييس أدائها.

387 - وطُلبت توضيحات بشأن الخطوات التي اتخذتها اللجنة للدفع بخطة الأمين العام للإصلاح إلى الأمام، وبشأن المسائل الرئيسية للأمم المتحدة التي ستسعى اللجنة إلى أن تكون الكيان الرائد فيها في المنطقة. والتُمس أيضاً تقديم توضيحات بشأن موضوع التحالفات القائمة على القضايا وما إذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستُمنح الفرصة لاختيار المواضيع أو التأثير على الاتجاه الذي ستتخذه هذه التحالفات.

388 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، تم الاستفسار عن الأساس المنطقي لإنشاء القسم المعني بالبلدان التي تعاني من أوضاع خاصة، والتُمس تقديم معلومات مفصلة عن دور القسم ونوع العمل الذي سيقوم به.

389 - ولوحظ أنه في إطار البرنامج الفرعي 2، التجارة والاستثمار والابتكار، تعمل اللجنة على نحو وثيق جداً مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عما إذا كانت اللجنة تعمل أيضاً مع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي اضطلع أيضاً بالكثير من البحوث والتحليلات وأنشطة بناء القدرات في هذا المجال.

390 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية، أعرب أحد الوفود عن القلق لأن البرنامج الفرعي لا يبدو أن له أي أنشطة ترتبط ارتباطاً مباشراً بتغير المناخ أو الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على الرغم من أهمية تغير المناخ بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يخص اتفاق باريس واللغة المتعلقة بتغير المناخ في الوثيقة، أكد أحد الوفود من جديد اعتزامه الانسحاب من اتفاق باريس في أقرب فرصة ممكنة، وأكد كذلك دعمه لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة، مع حماية البيئة أيضاً في الوقت ذاته.

الاستنتاجات والتوصيات

391 - أثنت اللجنة على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وأكدت على دورها الرائد في التنسيق بين الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفقاً لولايتها.

392 - ولاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، ووضع المعايير وتنمية القدرات.

393 - وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة هذه اللجنة على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

394 - وأقرت اللجنة بأن أكثر من نصف أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأعضاء المنتسبين إليها مصنفون باعتبارهم من أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على العمل مع اللجنة لمواصلة ضمان التعاون بشأن الربط الإقليمي لأغراض التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وسياسة الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية.

395 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مواصلة عملها لتهيئة الظروف اللازمة للربط المستدام في مجال النقل واللوجستيات، والتجارة، والتنقل على نطاق المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بشبكة الطرق الآسيوية السريعة وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والموانئ الجافة.

396 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مواصلة جهودها لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر طريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وشبكة القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك لتعزيز قدرتها على الصمود الإلكتروني في سياق جائحة كوفيد-19.

397 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

العنصر 3

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا الاستراتيجية

الفقرة 19-177

يُستعاض عن النص الموجود بما يلي:

وللمساهمة في تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية لشمال ووسط آسيا، بما في ذلك الإدماج الاجتماعي والقدرة على التكيف، سيقوم العنصر بتعميم مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية وكذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمله التحليلي المتعلق بإطار التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا، وسيواصل العنصر ما يقدمه من دعم لتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد دون الإقليمي، من خلال التعاون مع البرامج الفرعية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز إسهامات الأولويات المذكورة أعلاه في تنمية بلدان شمال ووسط آسيا، وهو ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

الفقرة 19-179

يستعاض في النص الإنكليزي عن عبارة "A planned result" بعبارة "One of the planned results". (لا ينطبق التعديل على النص العربي)

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

398 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect.20)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

399 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا البرنامج وأجابت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

400 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ومواءمة البرامج الفرعية مع الأهداف. وأشار أحد الوفود إلى أهمية اللجان الإقليمية، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشدد وفد آخر على أهمية العمل المضطلع به في مجالات مثل التجارة والبيئة والنقل والزراعة. وأشار وفد آخر إلى أن الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية كلهم من النساء، وأعرب عن تقديره لذلك، وأعرب عن رأي مفاده أن برامج اللجان الإقليمية يجري تنفيذها بكفاءة.

401 - وبالإشارة إلى عمل اللجنة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل التنمية، رحب أحد الوفود بالتركيز على هذه الشراكات وشدد على ضرورة أن تتسم بالشفافية وأن تكون على أعلى المعايير من حيث الأثر البيئي وظروف العمل والاستدامة.

402 - وفي سياق الجهود المخطط بذلها في مجالات مثل التجارة والبيئة والطاقة والزراعة، أكد أحد الوفود على ضرورة أن تحترم اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولايات المنظمات المتخصصة والإقليمية الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الجهود المبذولة لضمان ألا يتعارض عمل اللجنة مع ولايات المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجالات المواضيعية.

403 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للاستراتيجية الإقليمية لتحسين حالة كبار السن من حيث تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وأعرب عن رأي مفاده أن الحالة تحتاج إلى تحسين فيما يتعلق بالحد من العنف وسوء المعاملة وزيادة الأمن الغذائي.

404 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم المقدم في وضع خارطة طريق وطنية بشأن تعميم مراعاة الشيخوخة في السياسات الوطنية وفي سياق الدورة الثالثة لاستعراضات الأداء البيئي. وطُرح سؤال عن

الكيفية التي ستضمن بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا الفعالية من حيث التكلفة وتحسين النوعية فيما يتعلق بالتعداد السكاني الإقليمي لعام 2020.

405 - وطلبت عدة وفود المزيد من المعلومات عن الإطار والإجراءات المتخذة لدعم الدول الأعضاء في تصديها لجائحة كوفيد-19 العالمية.

406 - ورحب أحد الوفود بالخطوة البرنامجية وأكد أهمية النهج غير المسيس والموجه نحو التنمية الذي تتبعه اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وشجع اللجنة على مواصلة السير في هذا الاتجاه.

407 - وفي سياق الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أكد أحد الوفود على ضرورة الحفاظ على خبرة اللجنة وإمكاناتها. وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن كيفية تأثير الإصلاح على عمل البرنامج.

408 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للفقرة الثانية من المقدمة وللمعلومات الواضحة التي قدمتها عن بيئة عمل البرنامج، وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤسسة تتسم بالكفاءة ولديها معرفة متخصصة.

409 - وطلبت توضيحات بشأن التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

410 - أثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالات البيئة؛ والنقل؛ والإحصاءات؛ والتعاون والتكامل الاقتصادي؛ والطاقة المستدامة؛ والتجارة؛ والغابات والصناعات الحرجية؛ والإسكان وإدارة الأراضي والسكان، وفقا لولاياتها.

411 - ورحبت اللجنة أيضا بالدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الحكومات الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

412 - وأكدت اللجنة من جديد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة على مواصلة تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

413 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

البرنامج 18

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

414 - نظرت اللجنة، في دورتها الستين، في البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء

البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect.21)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).
415 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

416 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لبرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعملها. وأثنى أحد الوفود على اللجنة للعمل المنهجي الذي قامت به خلال العقد الماضي فيما يتعلق بمسألة المساواة في سياق التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أتاح للجنة أن تُؤمّن برنامج عملها مع احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها التي تنشأ وهي تُنفّذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن البرنامج سيواصل وضع خطة عام 2030 في صميم عمله؛ وفي هذا الصدد، تم التسليم بأن المندوبات الإقليمية أساسية لتحقيق أهداف خطة عام 2030.

417 - واعترفت وفود مختلفة بالجهود المبذولة من اللجنة في إعداد برنامج عملها لعام 2021، بما في ذلك الابتكارات والتغييرات المقترحة في استراتيجيات التنفيذ. وقد لقيت هذه الجهود ترحيبا لا سيما وأنها تعكس الامتثال للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، فيما يتعلق بنظر الكيانات الإقليمية في الخطط البرنامجية.

418 - ولاحظ أحد الوفود أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتسم بتفاوتات كبيرة وعدم مساواة، وأعرب عن رأي مفاده أنه من الضروري زيادة الالتزام بتضييق الفجوات وتوفير الفرص لـ 190 مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر. ولوحظ أن اقتصاد المنطقة محدود القدرة على الصمود أمام الصدمات المالية الخارجية. وفي هذا السياق، طُلبت معلومات عن التدابير المقررة في البرنامج لزيادة قدرة المنطقة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

419 - وأعرب أيضا عن الامتنان للدعم الذي تقدمه اللجنة في الترويج لمفهوم التنمية في المرحلة الانتقالية، ولاعتبار تعميم مراعاة المنظور الجنساني مسألة شاملة. وأعرب بعض الوفود عن التقدير لمهام اللجنة الرئيسية الثلاث: باعتبارها مركز رائدا للفكر يقدم المشورة في مجال السياسات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنتدى حكوميا دوليا لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها؛ ومقدمة لخدمات التعاون التقني وتنمية القدرات. وإذ أشار إلى أن هذه المهام نفسها تقع أيضا ضمن المسؤوليات الأساسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، طُلبت آراء اللجنة بشأن كيفية تحديد القيمة المضافة للدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء مقارنة بالدعم الذي توفره الإدارة في تلك المجالات نفسها. وطُلب تقديم توضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها للتغييرات في البرامج الفرعية، وكذلك عملية الإصلاح والجهود الرامية إلى تحقيق أوجه التآزر وتجنب الازدواجية مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، أن تعزز الدعم المقدم للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، طُلب تقديم معلومات إضافية عن مستوى التعاون مع نظام المنسقين المقيمين ومع اللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

420 - وأعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة وجهودها الرامية إلى معالجة أثر جائحة كوفيد-19 على بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بالتعديلات التي أدخلت على برنامج عمل اللجنة من أجل تحديث استراتيجيات التنفيذ في إطار برنامجين فرعيين، على النحو الذي أقره أعضاء اللجنة في عام 2019، طُلبت

آراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأثر الطويل الأجل لهذه التعديلات على عملها العام، لا سيما مع مراعاة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19. وسلم أحد الوفود بأن التغييرات التي أدخلت على أهداف البرنامجين الفرعيين المذكورين في سياق التحديث تتماشى مع الجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين فعالية العمل الذي يجري القيام به في المنطقة، وأعرب عن توقعات بشأن استمرار حدوث تحسينات مماثلة في المستقبل. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم معلومات مستكملة عن التغييرات التي أدخلت على البرنامجين الفرعيين، وكذلك عن مدى تقدم تنفيذهما، بما في ذلك تعليقات على ما يمكن توقعه من حيث تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في اللجنة.

421 - وتم الاعتراف بأن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تواجه تحديات معقدة تزيد من تفاقمها الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، أُشير إلى إنشاء المرصد المعني بكوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطُلبت توضيحات بشأن محور تركيز المبادرة، بما في ذلك ما إذا كانت ستقتصر على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة أو ستشمل أيضا جوانب التعاون التقني وتقديم المشورة المحددة في مجال السياسات للبلدان.

422 - وفيما يتعلق بشكل الخطة البرنامجية وعرضها، لوحظ أن الاستراتيجية على مستوى البرامج الفرعية تقدم معلومات شاملة بشأن جميع الأعمال التي تم إقرارها في إطار البرامج الفرعية، وأن هذا التغيير مرحب به.

423 - وفيما يخص مقاييس الأداء، لاحظ أحد الوفود وجود اختلافات بين البرامج الفرعية وأشار إلى أنه تم في بعض الحالات تقديم معلومات أدق وملموسة أكثر، بينما كانت المعلومات المقدمة في حالات أخرى أكثر عمومية وأوسع نطاقا. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه ينبغي بذل الجهود في المستقبل لتعزيز الاتساق وتحسين الروابط بين العمل الذي تضطلع به البرامج الفرعية والنتائج ومقاييس الأداء ذات الصلة التي تحققت أو من المقرر تحقيقها.

424 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة، لاحظ أحد الوفود أنه في بعض الحالات، مثلا في إطار البرنامج الفرعي 3، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، وفي إطار البرنامج الفرعي 7، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، قُدمت معلومات محددة، بما في ذلك البلد الذي من المقرر أن يستفيد من المشاورات والمشورة والدعوة، في حين تم حذف حجم هذه الخدمات. وطلب الوفد توضيحا للسبب في وجود إشارة عامة في المنجزات المستهدفة إلى المشورة المقدمة إلى الدول الأعضاء، دون تحديد حجم الدعم المقدم وبيان نوعه بدقة.

425 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية، علق أحد الوفود بأنه لم تُستغل في الخطة البرنامجية فرصة لعرض النتائج في مجالات إضافية عن طريق اختيار نتيجتين مقررتين لعام 2021 في مجالين مماثلين. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالنتيجة السابقة المذكورة في استراتيجية البرنامج الفرعي، وهي إطلاق البرازيل خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، لاحظ الوفد أن ولايات البرنامج الفرعي تركز على التنمية المستدامة وليس على السلام والأمن، وأشار إلى أنه لم تحدد بوضوح الصلة بين ولايات البرنامج الفرعي وتلك النتيجة السابقة. وفي هذا السياق، أشار الوفد نفسه أيضا إلى حلقة دراسية عقدت بدعم من البرنامج الفرعي، ولكنه أعرب عن رأي مفاده أن العلاقة بين هذه الحلقة الدراسية والنتيجة المحققة ضعيفة.

426 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، طُلب تقديم مزيد من المعلومات عن الاستراتيجيات المقررة لتعزيز

المنظور الاجتماعي في الدعم المقدم من البرنامج إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الاستنتاجات والتوصيات

427 - لقد أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأكدت على أهمية دور اللجنة الاقتصادية في كفالة التعاون الإقليمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للولاية المسندة إليها.

428 - ولاحظت اللجنة مع التقدير التعديلات المقترحة إدخالها على برنامج عمل اللجنة الاقتصادية، وهي التعديلات التي من شأنها أن تمكن اللجنة الاقتصادية من أن تكون في وضع أفضل للاضطلاع بولايتها في ميادين التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية؛ والإنتاج والابتكار؛ والموارد الطبيعية.

429 - وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة للجنة الاقتصادية على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

430 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

البرنامج 19

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

431 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج الفرعي 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، وفي المعلومات المتعلقة بأداء البرامج في عام 2019 (A/75/6 (Sect. 22)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

432 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا البرنامج وردت على الأسئلة التي طرحتها لجنة البرنامج والتنسيق أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

433 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وطلبت الحصول على توضيحات بشأن الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تجنب الازدواجية بين أنشطتها والأنشطة التي تضطلع بها كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أشير إلى

أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية قد أجرت بحثاً وتحليلات مستفيضة للبيانات من أجل وضع السياسات وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك فعلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. ومن ثم، طُلب تقديم توضيحات بشأن الكيفية التي تضبط بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية القيمة المضافة لدعمها لمقدّم إلى دولها الأعضاء مقارنةً بما تقدمه كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وعلاوة على ذلك، أبرز وفد آخر ضرورة أن يحرص البرنامج، وكذا كل البرامج، باستمرار على التأكد من أنّ الولايات الموكلة إليه لا تتضارب مع الولايات الموكلة إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى بل تكملها.

434 - وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن الإصلاح الداخلي الذي تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تنفيذه (الفقرة 22-4)، وعن إعادة تشكيل البرامج الفرعية، بما في ذلك ضمن سياق جائحة كوفيد-19 والتغيرات اللازمة للتخفيف من أثر الجائحة على الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى دولها الأعضاء.

435 - وأشار إلى استخدام مصطلح "العدل بين الجنسين" في عنوان وبيان البرنامج الفرعي 2، العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة. وذكر أحد الوفود بالمناقشات المطوّلة التي دارت أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجنة بشأن استخدام هذا المصطلح الذي لا يشكل مفهوماً يحظى بقبول جامع من عموم أعضاء المنظمة، وقد أسفرت تلك المناقشات عن اقتراح يدعو إلى إدراج إشارة إلى قرارات ومقررات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي يرد فيها تعريف لهذا المفهوم. وذكر الوفد أيضاً بأنّ اللجنة تتوخى الحذر فيما يتعلق باستخدام المفاهيم التي ليس لها تعريف مقبول لدى الجميع، وأفاد بأنّه على الرغم من تأييده الكامل للولايات الموكلة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من الدول الأعضاء فيها، فإنّ من المهم تجنّب إعطاء الانطباع بأن مفهوم "العدل بين الجنسين" مقبول من الجميع خارج سياق القرارات والمقررات المتصلة مباشرة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

436 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، طُلب تقديم توضيحات بشأن الأساس المنطقي للبدء من نقطة الصفر في إنشاء مركز معلومات متكامل وذكي (الفقرة 22-52)، علماً وأنّ هذا النظام موجود بالفعل. وطُلب أيضاً تقديم توضيحات بشأن ما إذا كانت هناك ولاية تشريعية تأذن بإنشاء هذا المركز.

الاستنتاجات والتوصيات

437 - أثنت اللجنة على الإسكوا لما تبذله من جهود من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وفقاً لولايتها.

438 - ولاحظت اللجنة مع التقدير الهيكل الجديد للإسكوا، وإعادة تشكيل البرامج الفرعية التي يتوقع أن تحقق المستوى الأمثل للخدمات التي تقدمها للدول الأعضاء.

439 - وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل الإسكوا دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الإسكوا على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام

المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

440 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

البرنامج 20

حقوق الإنسان

441 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج في عام 2019 (A/75/6 (Sect. 24)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

442 - وعرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البرنامج وأجابت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

443 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج ولعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشددت على دورها الهام في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. واعترفت الوفود بالمفوضية بوصفها كيان الأمم المتحدة الرائد في مجال حقوق الإنسان. وأثنى أحد الوفود على الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تحقيق هدف الأعمال التام لحقوق الإنسان للجميع.

444 - وأيد أحد الوفود الرأي القائل إن حقوق الإنسان تتعلق أساسا "بعيش حياة سعيدة"، ويكتسي الحق في الحياة والحق في الصحة، في سياق جائحة كوفيد-19، أهمية قصوى. وعلق الوفد قائلا إنه ينبغي تنفيذ البرنامج بنهج محوره الإنسان، بغية تحسين حقوق جميع الناس بطريقة منسقة.

445 - وذكر أحد الوفود أن حقوق الإنسان معترف بها بوصفها أحد الأهداف الأساسية للمنظمة. وأعرب عن الترحيب بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت الوفود أيضا بتركيز البرنامج على الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن التقدير للتركيز على مجالات مكافحة الفقر، ومكافحة التمييز على جميع الأسس المعترف بها دوليا، مثل العرق والجنس واللغة والدين، والنهوض بحقوق الطفل والمرأة. ورحب أحد الوفود بالتزام المكتب وبما يقوم به من أعمال في مجالات البحث، ووضع المعايير، والإجراءات المتخذة في الميدان، نظرا للظروف الصعبة التي كثيرا ما يعمل المكتب في ظلها. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأولوية الأمين العام في الوقاية، مشيرا إلى أن حقوق الإنسان هي أفضل أداة للوقاية.

446 - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب أن يعتمد نهجا أكثر توازنا في التمثيل الجغرافي لموظفيه، ولا سيما كبار الموظفين، لتعزيز شفافية الإدارة وعملية صنع القرار. وأعرب وفد آخر عن آراء مماثلة، مشيرا إلى أن عدد الخبراء على أعلى مستوى لا يمثل المنظمة.

447 - وأعرب عن التأييد لاستقلال المفوضية وجميع آليات حقوق الإنسان. وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب تلقى طلبات للمساعدة التقنية أكثر بكثير مما يمكنه أن يوفر، ولاحظ أن ذلك دليل على التقدير الكبير الذي يحظى به المكتب وعلى القيمة التي يمكن أن يقدمها. وأشار الوفد أيضا إلى أن ذلك دليل على العمل العاجل الذي يتعين على المكتب أن يستجيب له. وأدلت عدة وفود بملاحظات على مستوى الميزانية، حيث أنها لا تنمو أو تتخفف، ولا سيما في وقت يتزايد فيه الطلب بسبب أزمات حقوق الإنسان المتنافسة، بما فيها الأزمات التي تسببت فيها أو فاقمتها جائحة كوفيد-19، وأعربت في هذا الصدد عن قلقها إزاء الكيفية التي ستؤثر بها الجائحة على تنفيذ البرامج الفرعية. وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الجائحة أبرزت أوجه عدم المساواة القائمة، وأن معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز أصبحت في هذا الصدد ذات أهمية متزايدة. وأشار أحد الوفود إلى الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك لا يمثل طريقة تمويل مستدامة في الأجل الطويل، إذ يمكن أن يكون له تأثير على قدرة المكتب على الاضطلاع بالأنشطة التي يكلف بها.

448 - وفيما يتعلق بولاية مجلس حقوق الإنسان، جرى التسليم بأنها تتناول قضايا حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يجب تحسين منظومة الأمم المتحدة ككل في هذا المجال.

449 - وشجع أحد الوفود جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مستوى ترميمتها، على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأعرب عن رأي مفاده أن الأعمال التام لأي حق لا يتطلب تحويلات للموارد وإعفاء من الديون، وأن الافتقار إلى التنمية ليس سببا مشروعاً لعدم تنفيذ التعهدات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان المحددة جيدا والمتفق عليها عالمياً.

450 - ورحب أحد الوفود بجهود المفوضية الرامية إلى زيادة الشفافية في عملها. ورأى ذلك الوفد أن ممارسة عقد جلسات الإحاطة في جنيف نهج مفيد في بناء الثقة والتعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية وفي تقوية سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن الوفد نفسه شدد على أن تلك الاجتماعات ينبغي ألا تقتصر على تجميع آراء الدول الأعضاء، بل ينبغي أن تتيح أيضا فرصة لإجراء المزيد من المناقشات الموضوعية. ولوحظ أنه، لسوء الحظ، لم يكن هناك وقت لإجراء مناقشات موضوعية في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

451 - وأعربت الوفود عن تقديرها للجودة العالية للتقرير، بما في ذلك وضوحه ومحتوياته الشاملة، إضافة إلى عرضه المؤثر والمحسّن إلى حد كبير. ورحب أحد الوفود بالعودة إلى الشكل "العادي"، مشيراً إلى أن تجربة الشكل الجديد في عام 2019 لم تكن ناجحة. وفيما يتعلق بالعرض، أقر أحد الوفود بأن التحسينات التي أدخلت على البرنامج سهلت كثيراً قراءة السرد البرنامجي وفهمه.

452 - وفيما يتعلق بالولاية والمعلومات الأساسية للبرنامج، شدد أحد الوفود على أهمية الإشارة الصحيحة إلى الولايات، وأدلى بتعليق بشأن الإشارة إلى الولاية على أنها مستمدة جزئياً من المادتين 13 و 62 من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن عدم موافقته على هذه الإشارة وذكر أن هاتين المادتين هما ولايتان للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على التوالي. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على أهمية الدقة وعدم التدخل في ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

453 - وبالإشارة إلى قائمة التحديات الواردة في الفقرة 24-4، أعرب، في إطار الولايات والمعلومات الأساسية، عن رأي مفاده أن تزايد النزاعات الناجمة عن العنصرية والفقر هو تحد غير موجود في القائمة، ولذلك طُلب وضع قائمة أكثر شمولاً. وأعرب عن رأي آخر مفاده أنه لا توجد صلة ثابتة بين تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ونظراً للشعور بأن القائمة غير مكتملة، اقترح أحد الوفود تفادي إيراد هذه الصلة. وعلى النقيض من ذلك، أعرب وفد آخر عن تأييده للصيغة الواردة في الفقرتين 24-4 و 24-5، وأعرب عن تقديره للتشديد في البرنامج على أهمية حقوق الإنسان والتركيز على مكافحة الفقر والتصدي للتمييز على جميع الأسس المعترف بها دولياً، بما فيها العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين. وأقر الوفد بوجود صلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، ولا سيما الأثر الواقع على النساء والفئات الضعيفة.

454 - وفيما يتعلق بمسألة المصطلحات، شدد أحد الوفود على أنه ينبغي استخدام المصطلحات التي تم الاتفاق عليها في الهيئات الحكومية الدولية فقط. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه ينبغي تغيير مصطلحي "النهج القائم على حقوق الإنسان" و "السياسات المراعية لحقوق الإنسان" إلى "نهج محوره الإنسان" و "السياسات التي محورها الإنسان" على التوالي. وأشار الوفد كذلك إلى أنه ينبغي تغيير عبارة "لغات متعددة" لتصبح "لغات الأمم المتحدة الرسمية الست".

455 - وفيما يتعلق بقائمة الولايات التشريعية، علق أحد الوفود قائلاً إن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان قد وافقت على العديد من القرارات، وطلب إدراجها في قائمة البرنامج. وطلب الوفد على وجه التحديد إدراج قرارات بشأن "حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية".

456 - وعلاوة على ذلك، أعرب أحد الوفود عن خيبة أمله من أنه رغم إدراج العديد من القرارات ذات الصلة، مثل قرار الجمعية العامة 195/72 بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لم يشر البرنامج بالتحديد في السرد البرنامجي إلى العمل الذي أنجز في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد أن تلك القرارات كانت بتوافق الآراء، في حين أن العديد من القرارات الخاصة ببلدان بعينها ليست كذلك، وأعرب عن رأي مفاده أن القرارات الخاصة ببلدان بعينها تأتي بنتائج عكسية. وذكر كذلك أنه في سياق الموارد المحدودة، ينبغي إعطاء الأولوية للولايات التي اعتمدت بتوافق الآراء.

457 - وطُرح سؤال عن السبب في أن عدد القرارات المدرجة في قائمة الولايات في الباب بعمومه أقل من العدد المدرج في إطار كل من البرامج الفرعية.

458 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة، رحب أحد الوفود بتعاون المفوضية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، والمجتمع المدني العامل مع الدول الأعضاء، والآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

459 - ولوحظ أن تحسين التكامل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتخطيط المقار سيزيد من قيمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الناحية الاستراتيجية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بـ "منع نشوب النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان". وفي هذا الصدد، طُلب التفكير في كيفية تحسين التكامل.

460 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ولاية ونطاق التعاون بين المفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين يركزان على الأنشطة الإنمائية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن إدماج نهج حقوق الإنسان في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية ليس من ولاية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

ولا أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأعرب عن رأي مفاده أن الغرض من العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى هو دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأنه ينبغي ألا يتجاوز تلك الولاية. وعلى العكس من ذلك، أعرب وفد آخر عن تأييده لنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأيد الرأي القائل بأن خطة عام 2030 تتيح فرصة وخريطة طريق للنهوض بإعمال حقوق الإنسان، نظرا للطابع المترابط لأهدافها.

461 - وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن يدعم البرنامج مقاصد ومبادئ الميثاق، ويحترم سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، ويمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن يجري أعماله بطريقة محايدة وموضوعية وقائمة على الحقائق، ويواصل حوارهِ وتعاونهِ مع الدول الأعضاء.

462 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 - ألف، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أعرب عن رأي مفاده أنه لا يوجد قرار حكومي دولي بشأن القائمة الدقيقة لمجالات الأمم المتحدة التي سَتُعْمَم فيها مراعاة حقوق الإنسان، ولذلك كان من الأنسب عدم وضع هذه القائمة. وأعرب عن التأييد لتعزيز منظور حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية، وتم تأييد الرأي القائل بأن حقوق الإنسان أساسية للتنمية ولتنفيذ خطة عام 2030. وفي إطار النتائج المقررة لعام 2021، النتيجة 2: أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدمج نهج حقوق الإنسان في عملها (نتيجة جديدة)، أشار أحد الوفود إلى ما ورد في الفقرة 24-25 من إشارة إلى مشاركة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية "في قيادة فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بـ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك يتجاوز ولاية المفوضية.

463 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 - باء، الحق في التنمية، علق أحد الوفود قائلاً إن البرنامج الفرعي "يسير على الطريق الصحيح"، وشجع على تعزيز جهوده في هذا المجال.

464 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 - جيم، البحث والتحليل، في إطار النتائج المقررة لعام 2021، والنتيجة 1 تحديداً: الأشخاص المصابون بالتهق: التحدي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)، أقر أحد الوفود بالمبادرات الجارية، ولكنه أعرب عن شكه في ما إذا كانت ستحقق ثماراً، معتبراً أن المهق لا يرتبط فقط بالشخص المعني، ولكن أيضاً بالمسائل الصحية والمالية، وفي هذا الصدد، دعى إلى وضع استراتيجية شاملة.

465 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أعرب عن رأي مفاده أن التصدي للتمييز العنصري ينبغي أن يظل أولوية عليا، مع الإشارة إلى الاحتجاجات الحالية ضد العنصرية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن تأييده للتعاون مع المجتمع المدني، وأشار مع التقدير إلى زيادة مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال مختلف آليات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالشباب والمؤسسات الثقافية. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن من المهم زيادة فرص مشاركة رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والتدابير التي من شأنها تعزيز المزيد من التعاون مرحب بها.

466 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 2، وفيما يتعلق بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، فقد تم الترحيب بعمل المكتب في مساعدة الدول، بناء على طلبها، على إنشاء هذه الآليات. وأشار أحد الوفود إلى القيمة المضافة لإنشاء هذه الآليات في جنيف، حيث أنها تمكنت من معالجة المتأخرات من التزامات الإبلاغ وحسنت الاتصالات الداخلية بشأن حقوق الإنسان.

467 - وتم التشديد على أداء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وأعرب عن رأي مفاده أن المساعدة التي تقدمها المفوضية إلى الدول في تنفيذ وتحسين الآليات الوطنية، من أجل الإبلاغ والمتابعة، مهمة للغاية بالنسبة للتنفيذ.

468 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن المثال الذي ورد في إطار الأداء البرنامجي في عام 2019، وهو "تعزيز القدرة على منع إلحاق الضرر بالمدنيين في سياق العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب"، مفيد بشكل خاص في إبراز أهمية إدماج حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مستشهدا بحالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من البعثات، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بعمل المكتب مع عمليات حفظ السلام، أُبدي تعليق مفاده أنه "نهج تشغيلي أصلي، قريب من الحقائق على أرض الواقع"، وأعرب عن رأي مفاده أن هذا النهج المتمثل في التعامل الوقائي مع القوات المسلحة قد يشكل خطرا على المنظمة، ولكنه يبدو في الوقت نفسه واعدا. وأعرب عن رأي مفاده أن هذا العمل هو محور الصلة بين الأمن والتنمية، وأنه بدون تحقيق إنجازات في هذا المجال، ستظل خطة عام 2030 حبرا على ورق في العديد من البلدان المتأثرة بالحرب أو بانعدام الأمن المزمّن. والتمست معلومات عن الدروس التي استخلصتها المفوضية وما يمكن تطبيقه في المستقبل فيما يتعلق بالعمل مع عمليات حفظ السلام.

469 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، وتحديدًا الفقرة 24-75 من الاستراتيجية، لاحظ أحد الوفود عبارة "سيكفل فعالية وكفاءة سير الإجراءات الخاصة المعنية ببلدان محددة" وعلق قائلا إن كلمة "المواضيعية"، التي سبق إدراجها في هذا السياق، تم حذفها. وفي هذا الصدد، أثير سؤال عن سبب هذا الإغفال وما إذا كان يعني أن المفوضية تعترف بضمان كفاءة أداء الولايات الخاصة ببلدان محددة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة نفسها، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه لا ينبغي تسييس المسائل الخاصة ببلدان محددة وبعثات تقصي الحقائق.

470 - وفيما يتعلق بالمنجزات التي يمكن تحقيقها في إطار البرنامج الفرعي 3، أعرب عن رأي مفاده أن مجلس الأمن ليس الجهاز المناسب لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، قُدم طلب لتخفيض عدد التقارير التي ستقدمها المفوضية إلى المجلس، على النحو المفصل في الجدول 24-8، البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية.

471 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، أعربت الوفود عن تأييدها لولاية الخبرة المستقلة المعنية بالمهق، وأفاد أحد الوفود بأنه سيقدم، مع دول أعضاء أخرى، قرارا خلال الدورة الرابعة والأربعين للمجلس بتجديد ولاية الخبرة المستقلة.

472 - وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي تركز على نوع الجنس، تم تسليط الضوء على مشكلة استبعاد المرأة من حيازة الأراضي الممتلكات. وأثار أحد الوفود المشكلة السائدة المتمثلة في الاستغلال الجنسي، بما في ذلك كي الثدي وتشويه الأعضاء التناسلية في أفريقيا، مشيرا مع ذلك إلى أن المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) قد أحرزتا تقدما في هذا المجال. ودعا أحد الوفود إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال النساء والفتيات في المدارس، واقترح أن تساعد في هذا الصدد استراتيجية تعاونية محسنة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

473 - ولفت أحد الوفود الانتباه إلى جملة وردت في الفقرة 24-111، "وفي إطار البرنامج الفرعي 4، تدعم الموارد الخارجية عن الميزانية أعمال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك تحضير بعثاتها وإعداد التقارير في هذا الشأن"، وأعرب عن رأي مفاده أن من غير الدقيق اعتبار أن تمويل الأنشطة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان يأتي من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ولهذا السبب، كان من المقرر استخدام الموارد الخارجية عن الميزانية في الأنشطة التكميلية. وقُدِّم طلب توضيح في هذا الصدد، لتجنب إعطاء انطباع بأن الإجراءات الخاصة لا توجد إلا على أساس التبرعات.

474 - وأشار أحد الوفود إلى الزيادة المقترحة في وظائف المساعدة المؤقتة العامة في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم تبرير مفصل، مع مراعاة الولايات القائمة والجديدة، والموارد المتاحة، وإحصاءات عبء العمل. وأعرب عن رأي مفاده أن طلب الموارد لا يتماشى مع أحكام قرار الجمعية العامة 268/68. ورأى الوفد كذلك أنه لا يمكن استخدام تقرير الأمين العام كمبرر، حيث لم يكن هناك اتفاق على استنتاجاته. وأشار الوفد إلى أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تلقت بالفعل موارد إضافية كافية، ولكنها استخدمتها في أنشطة لم يصدر بها تكليف.

الاستنتاجات والتوصيات

475 - نظرا لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 21

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

476 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 25)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

477 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب، مع ممثلين آخرين عن الأمين العام، على الاستفسارات التي أثارها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

478 - أعربت الوفود عن دعمها للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك عملها لتوفير الحماية والمساعدة المنقذة للحياة والحلول الدائمة لملايين الأشخاص المشردين بسبب النزاع والاضطهاد، بمن فيهم الأشخاص عديمو الجنسية، والنهج الشامل الذي تتبعه المفوضية إزاء الإصلاح الهيكلي والتقييم ومساعدتها المتواصلة من أجل التحسين. وأعرب أحد الوفود أيضاً عن تأييده الواسع لجهود المفوضية الرامية إلى تكييف نهجها من خلال مبادرات جديدة من شأنها أن تعزز اعتماد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية على أنفسهم وإدماجهم في النظم الوطنية ووضع أساليب جديدة للمساعدة

والشراكات، أو توسيع نطاق القائم منها، مثل تلك المتبعة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال التنمية، لمعالجة تعقيد الحالات الإنسانية الراهنة.

479 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للمقترحات الواردة في الخطة البرنامجية، ولا سيما الملاحظات التي أبدت بشأن فعالية المفوضية وكفاءتها والتغيرات المدخلة عليها، مثل: (أ) اللامركزية والهيكلية الإقليمية؛ (ب) الإدارة القائمة على النتائج؛ (ج) إدارة الأشخاص والموارد البشرية؛ (د) البيانات والرقمنة؛ (هـ) إصلاح الأمم المتحدة؛ (و) طرق ونظم أداء العمل؛ (ز) إدارة المخاطر؛ (ح) تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (على النحو الوارد في الفقرة 25-9). وسلّط أحد الوفود الضوء على أهمية توافر قدرات كافية في جنيف نتيج التفاعل؛ وفيما يتعلق باللامركزية والهيكلية الإقليمية، فإن فرص تفاعل الحكومات المحلية مع المكتب المركزي محدودة.

480 - وطُرح سؤال بشأن الآليات المستخدمة لقياس نتائج الإصلاح التنظيمي من حيث الفعالية والكفاءة المحققين، ومساهمة تفويض السلطة في تحسين أداء عمل المفوضية.

481 - ورأى أحد الوفود أن عرض الخطة البرنامجية المقترحة في 26 صفحة لا يتناسب مع القيمة النقدية للميزانية (40 مليون دولار من الميزانية العادية و 8,8 بلايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية). وأعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي تقسيم الخطة البرنامجية إلى برامج فرعية مثل الحماية، والطوارئ، والعمليات، وإعادة التوطين، والأشخاص عديمي الجنسية، وطالبي اللجوء. ورأى وفد آخر أن طول التقرير أو قصره لا ينبغي أن يكون مقياساً لنوعية البرنامج.

482 - وأعربت الوفود عن دعمها لالتزام المفوضية ببناء أنشطتها البرنامجية على أساس الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والعمل المتعلق بتعليم اللاجئين لعام 2030، وتعزيز اعتماد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية على أنفسهم وإدماجهم في النظم الوطنية، والشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال التنمية لمعالجة أزمة الهجرة واللاجئين العالمية الجارية.

483 - وفيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، أشار أحد الوفود إلى أنه نظراً للطابع غير الملزم قانوناً للاتفاق العالمي، سيكون من المهم أن توائم المفوضية أنشطتها مع القوانين والسياسات الوطنية للدول المتضررة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للمفوضية على النتائج الناجحة التي حققها المنتدى العالمي للاجئين، الذي عقد في نهاية عام 2019. وسلّط الضوء على أن المنتدى يشكل فرصة هامة للحصول على تعهدات جديدة ودعم جديد، من حيث التمويل والسياسات على حد سواء، وأنه يمثل نقطة انطلاق هامة في عملية تنفيذ الاتفاق والوفاء بوعده. وأعرب عن رأي مفاده أن زيادة مشاركة القطاع الخاص أمر أساسي، ورحبت بعض الوفود بالتقدم المحرز على هذا الصعيد في المنتدى، بما في ذلك الدعم المقدم للجهود الرامية إلى زيادة المشاركة. وأكد أحد الوفود دعمه لاستمرار تنفيذ الاتفاق والمبادئ التي يمثلها، ولا سيما اعتماد اللاجئين على أنفسهم في الأجل الطويل، وطلب توضيحاً بشأن الكيفية التي سيقدم بها الدعم فيما يتعلق بتلك المبادئ، من حيث الفرص والوظائف وإمكانية الحصول على الخدمات، في وقت ستكون فيه البلدان واقعة تحت ضغط اقتصادي أكبر لإعادة البناء بعد جائحة كوفيد-19.

484 - ولوحظ أن بعض الأنشطة والمصطلحات المستخدمة في الخطة البرنامجية لا تستند إلى مصطلحات مقررّة متفق عليها. وشددت بعض الوفود على أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 هما الأساس القانوني الوحيد للنظام الدولي لحماية

اللاجئين، وأكدت أنها لن تؤيد توسيع قائمة الأسباب التي تؤدي إلى انتقال اللاجئين والمتصلة، على سبيل المثال، بتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية. وسلط الضوء على أنه لا يوجد دليل علمي معترف به عالمياً على الارتباط بين تغير المناخ والنزوح، وعلى غلبة العوامل البيئية في النزوح، وأن هذه العلاقة غير معترف بها في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف الجزء الأول من الفقرة 25-7، والفقرة الخامسة من الفرع المعنون "تصدير"، لأن المسائل الموصوفة فيما يتعلق بمسألة "إنشاء آليات قانونية مناسبة والثغرات في مجال الحماية التي قد تنشأ نتيجة لتقلات السكان التي يتسبب فيها تغير المناخ والكوارث" ليست جزءاً من ولاية المفوضية. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن أحد الخيارات الأخرى سيكون تنقيح الصياغة على أساس الفقرة 58 من قرار الجمعية العامة 130/74، لتعكس أن "التحديات المرتبطة بتغير المناخ وتدهور البيئة لا تزال تؤثر على العمليات التي تضطلع بها المفوضية والمساعدة التي تقدمها للسكان الضعفاء الذين تُعنى بهم على نطاق العالم، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، ستستمر المفوضية في التصدي لهذه التحديات في عملها، في إطار ولايتها، وبالتشاور مع السلطات الوطنية وبالتعاون مع الوكالات المختصة في تنفيذ عملياتها". وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأي صياغة تعالج السبب الجذري للهجرة أو النزوح وأكد أنه إذا كانت جذور النزاع تعود إلى تغير المناخ، فسيكون من المنطقي تبين ذلك في الخطة البرنامجية.

485 - وأعربت بعض الوفود عن دعمها للمساعدة التي تقدمها المفوضية للمجتمعات المحلية التي تستضيف بكرم اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ولاحظ أحد الوفود أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بالتزاماتها عن طريق زيادة مساعدتها للمفوضية والبلدان المضيفة للاجئين. وتذكر أيضاً أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على حل المشاكل الأساسية مثل النزاع والفقر من أجل تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين ومساعدة بلدان المنشأ على الشروع في رحلة تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية والرخاء. وشدد الوفد على ضرورة الاسترشاد في حل مشكلة اللاجئين بمبدأ الموضوعية والحياد وعدم التمييز من أجل الحفاظ على مصداقية النظام الدولي لحماية اللاجئين.

486 - وأعربت وفود أخرى عن شواغل إزاء عدم وجود إشارة في الخطة البرنامجية إلى الدعم المقدم من المفوضية إلى البلدان المضيفة. وأعربت وفود عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتقاسم الأعباء بصورة عادلة ومتوازنة، مع مراعاة الاختلاف في قدرات البلدان المضيفة ومواردها. وطُلب توضيح بشأن الشراكة بين المفوضية والبنك الدولي المشار إليها في الفقرة 25-30. وأعرب أحد الوفود عن تحفظه على المزايا المتمثلة في القروض النقدية المقدمة للاجئين وطلب توضيحاً بشأن النتائج التي تحققت نتيجة لتلك المبادرة.

487 - وفي إطار الفرع المتعلق بالولايات والمعلومات الأساسية، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن تعريف تعبير "أساليب العمل الجديدة" المستخدم في الفقرة 25-8. والنمُس تأكيداً بشأن ما إذا كانت السرود البرنامجية تشمل جميع مصادر التمويل. وشُدّد على أهمية التأكد من أن الخطة البرنامجية تقدم نظرة شاملة عن أنشطة المفوضية، بصرف النظر عن مصدر التمويل.

488 - وفي إطار الفرع المتعلق بالأهداف، أعرب عن رأي مفاده أن الأهداف ليست محددة من حيث النتائج وإنما من حيث كونها وسيلة لتحقيق النتيجة. وأكد أحد الوفود على أهمية العمل الذي تضطلع به المفوضية بوصفها المؤسسة الدولية الرئيسية التي توفر الحماية والمساعدة المنقذة للحياة والحلول الدائمة للاجئين ولملتسمي اللجوء وعديمي الجنسية، بينما شدد وفد آخر على أن حماية اللاجئين ينبغي أن تركز

على حقهم في النماء، وطلب توضيحاً بشأن أسباب التغيير في هدف المفوضية، مقارنة بالهدف الذي أقرته الجمعية العامة في سياق الخطة البرنامجية لعام 2020 (انظر (Sect.25) A/74/6، الفقرة 25-16).

489 - وفي إطار الفرع المتعلق بالاستراتيجية، طُلب توضيح بشأن التقدم المحرز في الجهود الجارية التي تبذلها بعض الدول لإنهاء احتجاز اللاجئين وملتسمي اللجوء أو تجريب بدائل للاحتجاز، تمشياً مع استراتيجية "ما بعد الاحتجاز" التي تتبعها المفوضية المشار إليها في الفقرة 25-12. وأقر بأن هذه المسألة تؤثر على اللاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء. وطُلب أيضاً توضيح بشأن الإشارة الواردة في الفقرة نفسها إلى تعزيز ونشر مبادئ قانون وحماية اللاجئين، ولا سيما من خلال تدريب الموظفين الحكوميين وموظفي الوكالات غير الحكومية، كما شُدد على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المختلفة للبلدان المتأثرة عند وضع محتوى المنهج الدراسي.

490 - وفي إطار الفرع المتعلق بالعوامل الخارجية (المشار إليها في الفقرة 25-16)، طُلب توضيح بشأن نوع التعاون المضطلع به مع الكيانات الأخرى ومشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك جهات من خارج المجال الإنساني التقليدي. وشدد أحد الوفود على أهمية وجود تدابير لرصد وقياس أداء تلك الجهات، نظراً لوجود مخاطر متضمنة، وطُلب مزيد من التوضيح بشأن التدابير التي وضعتها المفوضية لرصد أداء تلك الجهات.

491 - وفي إطار الفرع المتعلق بالأداء البرنامجي لعام 2019، أثنى أحد الوفود على المفوضية لأدائها في ذلك العام لحماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاصها ومساعدتهم والبحث عن حلول لهم. وسلط أحد الوفود الضوء على أن الأداء البرنامجي في عام 2019 عُرض بصورة جيدة مقارنة بالبرامج الأخرى، حيث قدم معلومات عن اللاجئين على الصعيد العالمي وبيّن بصورة أوسع عمل المفوضية مقارنة بحالات أخرى كانت العروض فيها أضيّق ولم تقدم صورة توضح عمل البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

492 - لاحظت اللجنة مع التقدير إسهام المفوضية الذي لا غنى عنه في حماية ما يقدر بـ 79,4 مليون لاجئ وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاصها في جميع أنحاء العالم من أجل إيجاد حلول لمحتهم.

493 - وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في دعم وضع نموذج شامل للاستجابة للاجئين بفضل تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، على النحو الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها 151/73 الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2018.

494 - وأعربت اللجنة عن توقعها بأن تقوم المفوضية فعليا، كنتيجة من نتائج المنتدى العالمي الأول للاجئين، المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2019، ببناء شراكات جديدة لتوسيع نطاق إدماج اللاجئين.

495 - ووافقت اللجنة على أن إعادة التوطين هي أحد الحلول الدائمة للمشكلة وشجعت المفوضية على مواصلة جهودها لزيادة عدد البلدان الراغبة في قبول إعادة توطين اللاجئين.

496 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهناً بالتعديلات التالية:

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

الفقرة 25-7

يستعاض عن الجملتين الأولى والثانية بما يلي:

”ولا تزال التحديات المرتبطة بتغير المناخ وتدهور البيئة تؤثر على العمليات التي تضطلع بها المفوضية والمساعدة التي تقدمها للسكان الضعفاء الذين تُعنى بهم على نطاق العالم. وفي الفترة المقبلة، ستستمر المفوضية، وفقاً لولايتها، في استكشاف الأطر القانونية ذات الصلة وثغرات الحماية التي قد تنجم عن التشرد الذي يتسبب فيه أو يزيد من حدته الأثر السلبي للكوارث وتغير المناخ، وفي السعي إلى تسليط الضوء على تلك الأطر والثغرات“.

البرنامج 22

اللاجئون الفلسطينيون

497 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 22، ”اللاجئون الفلسطينيون“، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect.26)).

498 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

499 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في إطار البرنامج. ولوحظ أن عمل الأونروا أساسي للاستقرار في المنطقة، وأشارت بعض الوفود إلى أنها زادت من مساهمتها في البرنامج ودعمها للاجئين الفلسطينيين. وشدد أحد الوفود على دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني وحل قائم على وجود دولتين.

500 - ولوحظ أنه بالنظر إلى أن البرنامج قد صيغ وُجِع في أوائل عام 2020، لا يرد ذكر لأثر جائحة كوفيد-19 في الوثيقة. وبينما أعرب أحد الوفود عن تقديره للتعليقات التي أدلى بها ممثل الأونروا بشأن العمل الذي قامت به الوكالة وما ستقوم به في هذا الشأن، فقد أوصى بتحديث البرنامج بشكل كامل ليعكس التعديلات المدخلة بسبب الجائحة. واستفسر أحد الوفود عن كيفية تنفيذ البرامج في عام 2021، نظراً لمعاونة الوكالة في السنوات الأخيرة بسبب عدم كفاية التمويل. وفيما يتعلق بتحديد أولوية البرامج، سأل أحد الوفود عن الكيفية التي ستتعامل بها الأونروا مع التحديات الجديدة، نظراً لأن افتراضات التخطيط لم تعد تنطبق. وأعرب عن رأي مفاده أن الأونروا قد تكيفت بسرعة وعلى نحو جيد مع الجائحة وأنه يرحب باستمرار الوكالة في دعمها ودعوتها من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق للاجئين الفلسطينيين، على الرغم من الجائحة. كما تم الترحيب بجهود الأونروا في مجال جمع الأموال بغية زيادة توسيع قاعدة مانحيها لتحقيق مستويات مستدامة من التمويل.

501 - وأعرب عن رأي مفاده أن أهداف البرنامج تركز على المساعدة الاجتماعية الواسعة النطاق، وأنه يمكن زيادة إثبات منطق بناء قدرات اللاجئين بصورة مستدامة ومستقلة (مثلا في شكل أنشطة لتوليد فرص العمل، والتدريب المهني، وتشجيع الاستثمار المنتج)، خارج أنشطة التمويل البالغ الصغر، التي يمكن أيضاً أن تكون نتائجها مفصلة بشكل أكبر.

502 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، حماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين المكفولة بموجب القانون الدولي، طُلب توضيح لمدى إمكانية زيادة تعميم مراعاة المسائل الجنسية، الذي أُشير إلى أنه يُعتبر هدفاً استراتيجياً. وشدد أحد الوفود على أهمية الخدمات الأساسية المتعلقة بالتعليم. وأشار وفد آخر إلى أنه لا توجد سوى معلومات قليلة عن عمليات التحقق من الامتثال فيما يتعلق بتوزيع الأموال، في حين أن هناك إشارات متكررة إلى وجود فساد في فلسطين، وأن ذلك يمكن أن يشكل مؤشراً مهماً لفعالية إدارة المعونة التي تقدمها الأونروا.

503 - وطُلبت معلومات فيما يتعلق بالفقرة 26-38 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 26)، فيما يخص البرنامج الفرعي 2، توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض، ولا سيما عن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها البرنامج في تحقيق هدف البرنامج الفرعي في سياق الجائحة.

504 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، إكمال الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والشامل للجميع، النتيجة 1، التعلم جنبا إلى جنب: تعليم شامل للجميع، طُلب توضيح السبب في أن مقياس الأداء المبين في الشكل الثامن من الباب 26، النسبة المئوية للطلاب الذين يحدّدون على أنهم ذوو إعاقة ويحصلون على الدعم، ينخفض من 53 في المائة في عام 2020 إلى 45 في المائة في عام 2021. وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك لا يمثل هدفاً يتسم بقدر كبير من الاستباقية.

505 - وأعرب عن رأي مفاده أن النتائج المقررة للبرنامج الفرعي 4، تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش، والبرنامج الفرعي 5، تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية، تبدو زائدة عن الحاجة.

الاستنتاجات والتوصيات

506 - أعربت اللجنة عن بالغ تقديرها لما تضطلع به الأونروا من عمل أساسي لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، ريثما يتم إيجاد حل نزيه طال انتظاره لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وأشادت بموظفي الوكالة لتنفيذهم أعمالها في خضم ظروف سياسية ومالية صعبة بصورة استثنائية، ولإسهامهم في إرساء الاستقرار بالمنطقة وتعزيز مقومات الحل القائم على وجود دولتين.

507 - ولاحظت اللجنة ببالغ التقدير الجهود المبذولة من أجل توفير تعليم أفضل وأكثر شمولاً للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، بما في ذلك التعليم الابتدائي والإعدادي، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأونروا على زيادة التركيز على هذه المسألة المهمة.

508 - وشددت اللجنة على أهمية مواصلة تعميم منظور الحماية ونوع الجنس في عملياتها، وإدماج منظور جنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها المتوخاة، حسب الاقتضاء.

509 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين، من الميزانية البرنامجية لعام 2020.

البرنامج 23 المساعدة الإنسانية

510 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من برامج الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 27) و A/75/6 (Sect. 27)/Corr.1).

511 - وعرضت ممثلة الأمين العام البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

512 - أعربت الوفود عن تأييدها الواسع للعمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حيث أبرز أحد الوفود بوجه خاص التركيز على تحسين السياسات الإنسانية، والاستجابة لحالات الطوارئ، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والصلة بين العمل الإنساني والسلام، واللحة العامة المعززة عن العمل الإنساني العالمي، وتحسين الحد من مخاطر الكوارث، والإجراءات الاستباقية والتأهب، مما من شأنه أن يزيد من فعالية وسرعة وقيمة نظام الاستجابة الإنسانية وقدرته على إنقاذ المزيد من الأرواح، وينهي المعاناة من خلال التحول من نهج رد الفعل إلى نهج استباقي.

513 - ونوه أحد الوفود بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة في تحسين السرد البرنامجي، مع مراعاة التعليقات التي قدمت في الدورة التاسعة والخمسين للجنة؛ غير أنه لاحظ أيضاً أنه ما زال هناك عدم اتساق بين الصيغة المستخدمة في الوثيقة والصيغة المتفق عليها في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على ضرورة ضمان أن تمثل الصيغة الواردة في الوثيقة الصيغة المتفق عليها والمعتمدة في مختلف القرارات. ومن أمثلة "الدلالات الخلفية" التي قدمها الوفد ما يلي: (أ) استخدام كلمة "المهمشين" في الفقرة 27-3، التي أعرب الوفد عن رأي مفاده أن عبارة "الفئات الأكثر ضعفاً" تمثلها على نحو أفضل؛ (ب) استخدام عبارات "استيعاب الجميع" و "غير ذلك من الأبعاد التي تعكس التنوع" و "فئات معينة من السكان" و "النهج المعزز" الواردة في الفقرة 27-33، التي اعتبرها الوفد من العبارات الخلفية ولا يتفق عليها الجميع.

514 - وطلبت إيضاحات بشأن الولايات المتعلقة ببعض الأنشطة الواردة في البرنامج. ولاحظ أحد الوفود أن بعض الأنشطة لم تكن قد صدرت بها تكاليفات، وقدم عدداً من الأمثلة، منها: (أ) استخدام عبارة "الدفاع عن حقوق المحتاجين" الواردة في الفقرة 27-7؛ (ب) الإشارة إلى عمل المكتب، الذي "قدّم الدعم من أجل وضع استراتيجيات للتغلب على القيود المفروضة على الوصول في العمليات ذات الصلة"، في الفقرة 27-22، والمثال المذكور في الفقرة نفسها بشأن جنوب السودان؛ (ج) معلومات الأداء البرنامجي المبلغ عنها في عام 2019 في إطار البرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ، التي أشارت إلى عمله المتعلق بتوفير المزيد من الموارد المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي والجسدي في الأزمات الإنسانية؛ (د) الإشارة

الواردة في الفقرة 27-50 إلى "وضع توصيات مشتركة بشأن كيفية إدماج التشرد في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ووضع توجيهات بشأن طريقة الحد من مخاطر التشرد الناجم عن الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود"؛ (هـ) استخدام كلمة "الكبرى" في الجملة التي تنتهي بعبارة "استجابة منسقة وفي الوقت المناسب من جانب الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الكبرى والمعقدة" الواردة في الفقرة 27-102.

515 - وبالإشارة إلى الفقرة 27-5، أعربت الوفود عن قلقها إزاء الأثر الذي سيجتري على جائحة كوفيد-19 على عمليات المكتب، لا سيما في الميدان، وعلى الخطتين البرنامجيتين لعامي 2020 و 2021. وأشير إلى أن العاملين في المجال الإنساني وفي مجال الرعاية الصحية يواجهون حسابات مخاطر جديدة، ومتطلبات متعلقة بالتخطيط، وتحديات في إمكانية الوصول، لا سيما في خضم جائحة كوفيد-19. وطُلب توضيح بشأن الإجراءات التي يتخذها المكتب لمواجهة التحديات الفريدة التي تعترض إمكانية الوصول في ظل القيود المفروضة على الحدود وحظر التجول وغير ذلك من القيود التي تعوق إمكانية الوصول والمتصلة بهذه الجائحة، وللتغلب على التحديات التي تواجه سلسلة الإمداد، وبشأن خطط الطوارئ التي وضعها المكتب، مع الإشارة إلى أن الجائحة كان لها أثر سلبي على شركاء المكتب وعلى ملاك موظفيه.

516 - وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الإشارة إلى "وتيسير إيجاد حلول مستدامة" في الفقرة 27-7، وعبارة "الضعف البشري" الواردة في الفقرة 27-9. وأعرب عن رأي مفاده أن بعض العبارات المستخدمة مفرطة في العمومية، وقُدِّم عدد من الأمثلة، بما في ذلك النص الوارد في الفقرة 27-7، حيث رأى الوفد أن الجملة التالية

ليضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بولايته، سيواصل دعم الدول الأعضاء بهدف تنسيق العمل في المجال الإنساني الفعال والقائم على المبادئ المضطلع به في إطار شراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بغية تخفيف المعاناة الإنسانية في حالات الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة؛ والدفاع عن حقوق المحتاجين؛ وتعزيز التأهب والوقاية؛ وتيسير إيجاد حلول مستدامة.

ينبغي تنقيحها على النحو التالي:

ليضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بولايته، سيواصل دعم الدول الأعضاء بهدف تنسيق المساعدة الإنسانية الفعالة والقائمة على المبادئ المضطلع بها في إطار شراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجال الإنساني وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، مع احترام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، بغية تخفيف المعاناة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة؛ وتعزيز التأهب والوقاية.

517 - وفيما يتعلق بالفقرة 27-12، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الكيفية التي يعمل بها المكتب على إقامة تنسيق عملي وواقعي للجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام. وطُلب أيضاً توضيح بشأن الدروس المستفادة ومجالات وأدوات القيمة المضافة، مثل التخطيط المشترك الشامل لعدة قطاعات، وتحليل الاحتياجات، والتنسيق المدني - العسكري، التي يمكن استخدامها في المزيد من التكامل والتعاون بصورة أكثر انتظاماً. ولوحظت إشارات مماثلة إلى التعاون في الفقرتين 27-20 و 27-101.

518 - وفي الفقرة 27-20، ذُكر أن البرنامج الفرعي سيسعى إلى إيجاد حلول سياسية وبرنامجية وإلى تحديد أفضل الممارسات والمفاهيم المبتكرة التي ينبغي تعميمها على نطاق واسع لإرشاد وتوجيه السياسات والقرارات التنفيذية وإدارة الأزمات. وحذر أحد الوفود من أنه عند مناقشة المفاهيم المبتكرة، لا يعرف دائماً

ماذا ستكون تلك المفاهيم، ولذلك من المهم أن تراعى اعتبارات الدول الأعضاء قبل تعميم تلك المفاهيم المبتكرة على نطاق واسع لتوجيه السياسات.

519 - وحث وفد آخر المفوضية على الحفاظ على ريادتها في مجال وصول المساعدات الإنسانية، وسلط الضوء على أن ذلك من العناصر الجوهرية في الولاية. وطلب الوفد نفسه توضيحاً بشأن الكيفية التي سيقفل بها المكتب أن تلبي المجموعة الدنيا من الخدمات المتعلقة بالوصول احتياجات شركائه، على النحو المذكور في الفقرة 22-27. وفي الفقرة نفسها، التي ذكر فيها أن المفوضية تقدم الدعم من أجل وضع استراتيجيات للتغلب على القيود المفروضة على الوصول في العمليات ذات الصلة، تساءل وفد آخر عن ولاية المكتب بالنسبة لتلك الأنشطة، وطلب مزيداً من التفاصيل بشأن المثال الذي ذكر جنوب السودان وما تم إنجازه هناك. وبالإشارة إلى الفقرة 23-27، طُلب توضيح بشأن العوامل العديدة التي تسهم في تيسير الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

520 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2: كيف يمكن للتكنولوجيا أن تحدد شكل بيئة العمل الإنساني، والفقرة 25-27، طُلب توضيح بشأن الطرق التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تحدد شكل بيئة العمل الإنساني، ولماذا تشكل التكنولوجيا أولوية لعام 2021، وكيف يمكن لنهج التكنولوجيا الجديدة أن تكون مفيدة على نحو فعال فيما يتعلق بالثغرات المحددة في الاستجابات الإنسانية. وفيما يتعلق بمقاييس الأداء المبينة في الجدول 2-27، أعرب عن رأي مفاده أن عبارة "زيادة استخدام الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للتكنولوجيات الاستراتيجية في عام 2021" هي عبارة فضفاضة وعامة للغاية، وطُلب توضيح بشأن خطة قياس زيادة استخدام الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للتكنولوجيا. وأعرب عن القلق بشأن الإشارات إلى كيفية استخدام التكنولوجيا ليصبح العمل في المجال الإنساني أكثر فعالية وكفاءة (انظر الفقرة 27-28) واستخدام الهواتف الجوال وأدوات التواصل الاجتماعي لتعزيز الأنشطة (انظر الفقرة 27-29)، ولا سيما بالنسبة لأشد فئات السكان ضعفا والتي لا تستطيع الحصول على تلك التكنولوجيات.

521 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ، أعرب أحد الوفود عن رأيه بأن الإشارة إلى الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ في الفقرة 27-35 ينبغي أن تكون على النحو التالي: الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 1: تخصيص حصة أكبر من تمويل عمليات المساعدة الإنسانية لاتخاذ إجراءات مبكرة، والأنشطة المذكورة في الفقرة 27-42، أعرب أحد الوفود عن رأيه بأنه في حين يجري تشجيع النهج الابتكارية لتلبية الاحتياجات في وقت مبكر، ينبغي أن تظل الأموال المجمعة متاحة أولاً وقبل كل شيء لتلبية الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الكوارث المفاجئة والثغرات الحرجة في الموارد من أجل تلبية الاحتياجات المتصلة بالاستجابات الناقصة التمويل. ورحب بعض الوفود بالنتيجة الجديدة 2: تعزيز الملحة العامة عن العمل الإنساني العالمي، والتركيز على شفافية البيانات، وتحليل الاحتياجات المشتركة، وتحديد أولويات الاستجابة. وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي يعترف بها المكتب تحسين مشاركة كيانات الأمم المتحدة الأخرى، التي لها ولاياتها الخاصة ونداءاتها واستراتيجياتها المتعلقة بالاستجابة. وطُلب أيضاً توضيح بشأن الخطوات التي اتخذها المكتب للمساعدة على تحسين جمع البيانات وتبادلها فيما بين المجموعات في مناطق الأزمات، وتحليل البيانات الذي من شأنه أن يمكن من تحسين تحديد الأولويات وتحديد الفئات أو حالات الطوارئ التي ستكون لها الاحتياجات غير الملباة الأكثر إلحاحاً، على النحو المشار إليه في الفقرتين 27-44 و 27-87.

522 - وفي إطار البرنامج الفرعي 3، الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن استراتيجية البرنامج الفرعي، على النحو المبين في الفقرة 27-50، تتضمن الكثير من النتائج الواسعة النطاق، مما يجعل من الصعب فهم عمل المكتب. والتمس أحد الوفود توضيحاً بشأن العمل المضطلع به للتشجيع على اتباع نهج للمجتمع بأسره على النحو المشار إليه في الفقرة 27-50. وطلبت أيضاً توضيحات وأمثلة بشأن "وضع سياسات وتدخلات فعالة للحد من مخاطر الكوارث" على النحو المشار إليه في الفقرة 27-52.

523 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، خدمات الدعم في حالات الطوارئ، أعرب أحد الوفود عن شكوكه بشأن مشروعية المشاركة بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والجهات الفاعلة المسلحة، المشار إليها في الفقرة 27-66. وأعرب الوفد نفسه عن رأيه بأن عبارة "المفاجئة الظهور" المستخدمة فيما يتعلق بحالات الطوارئ والأزمات المشار إليها في الفقرات 27-73 و 27-85 و 27-88 ينبغي تنقيحها بحيث تُستخدم عبارة "المفاجئة والبطيئة الظهور".

524 - وفي إطار البرنامج الفرعي 5، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن تعريف أنواع الجماهير المشار إليها في الفقرة 27-82. وطلب الوفد أيضاً توضيحاً بشأن تعريف "المستخدمين العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية" على النحو الوارد في الفقرة 27-88، وعبارة "استخدام المرافق المشتركة عندما تكون آمنة وعملية وتتمشى مع المبادئ الإنسانية" الواردة في الفقرة 27-106. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن عبارة "الكوارث و... حالات الطوارئ" المستخدمة في الفقرات 27-83 و 27-85 و 27-99 ينبغي تنقيحها لتستخدم عوضاً عنها عبارة "الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة". وفي الفقرة 27-99 أيضاً، أعرب عن رأي مفاده أن كلمة "عاجلة" ينبغي أن تستبدل بعبارة "في الوقت المناسب".

525 - ولوحظ أن النتيجة 1 و 2 المبلغ عنهما في إطار البرنامج الفرعي 5، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية، متشابهتان في طبيعتهما. وأعرب عن رأي مفاده أنه نظراً للعدد المحدود من النتائج في هذا القالب، سيكون من الجيد تجنب التداخل في عرض النتائج وإظهار جوانب مختلفة من عمل البرامج الفرعية.

الاستنتاجات والتوصيات

526 - نظراً لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من برامج الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 24

التواصل العالمي

527 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 24، التواصل العالمي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 28)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية، وردت في ورقة غرفة الاجتماعات E/AC.51/2020/10.

528 - وعرضت وكالة الأمين العام للتواصل العالمي البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين، على الاستفسارات التي أثارها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

529 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل البرنامج والجهود المبذولة للتوعية بعمل الأمم المتحدة والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لعمل مراكز الأمم المتحدة للإعلام، بما في ذلك التوعية على الصعيدين المحلي والإقليمي بالتنسيق مع نظام المنسقين المقيمين، الذي يشكل عنصراً أساسياً في التواصل العالمي.

530 - وشددت بعض الوفود على أهمية تعدد اللغات وشجعت الإدارة على مواصلة ضمان المساواة في المعاملة لجميع اللغات الرسمية الست كمسألة مبدأ وضرورة، بما في ذلك من خلال إتاحة الأدوات والمحتوى على مختلف المنصات (على سبيل المثال، النشرات الصحفية عن اجتماعات الأمم المتحدة) بتلك اللغات. وكرر أحد الوفود الإعراب عن قلقه أن أعرب عنه في الدورة التاسعة والخمسين، وهو أن الإحصاءات المقدمة في الخطة البرنامجية المقترحة للنتائج التي تحققت على مدى السنوات الأخيرة (على سبيل المثال: عدد زيارات المواقع الشبكية للأمم المتحدة، أو زيادة عدد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي، أو كشف التكاليف المقدمة) توفر معلومات محدودة لأن البيانات ليست مصنفة لكل لغة من اللغات الرسمية الست. وأعرب عن رأيه مفاده أن البيانات المتعلقة بتمويل الخدمات الإخبارية للأمم المتحدة ينبغي أيضاً أن تصنف حسب اللغة الرسمية، وذلك من أجل تقديم تقييم موضوعي للكيفية التي يجري بها مراعاة التكافؤ بين اللغات.

531 - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لمبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ استراتيجيتها الجديدة للتواصل العالمي، التي يعتبر أنها متمحورة حول الجمهور وتركز على الحلول ومصممة خصيصاً لتحسين التواصل والتنسيق وإنتاج محتوى جديد. وأشار إلى أن هذه الاستراتيجية ستتيح للمنظمة إصلاح وتحديث اتصالاتها للتصدي بشكل أفضل للتحديات الجديدة. وطلب توضيح بشأن الولاية التشريعية لاستراتيجية التواصل العالمي الجديدة التي وضعها الأمين العام. وشدد على ضرورة أن تراعي الاستراتيجية أيضاً المتطلبات الإقليمية ودون الإقليمية. وأعرب عن التقدير للزيادة المقترحة في الموارد من الموظفين لدعم عمل نظام البث الشبكي لترجمة البيانات الوصفية إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وهو ما كان مثار قلق في السنوات السابقة. ولوحظ أن استئناف البث الشبكي بشكله التقليدي من شأنه أن يسهم في تعزيز التكافؤ بين اللغات، الذي يمثل أحد المبادئ الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام والاتصال.

532 - وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الجهود التي تبذلها الإدارة لتتبع مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات شفافة بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال مبادرات أخرى من شأنها أن تساعد على التصدي للتحديات البرنامجية وتحديات الموارد.

533 - ولوحظ أن الخطة البرنامجية المقترحة لا تعكس تأثير جائحة كوفيد-19 وآثارها الطويلة الأجل، وذلك بسبب صدور التقرير في آذار/مارس 2020. وطلب توضيح بشأن الكيفية التي سيتم بها تحديث البرنامج للاستجابة لتأثير جائحة كوفيد-19 والتحديات الناشئة المتصلة بها، بما في ذلك المعلومات المضللة وعمل الإدارة لعام 2021. وطلب أيضاً توضيح بشأن المدى الذي أخذت عنده الخطة البرنامجية المقترحة في الاعتبار الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة "كوفيد-19" وآثارها الطويلة الأجل.

534 - ولاحظ أحد الوفود أن مبادرة "التحقق" لمكافحة المعلومات المضللة المتصلة بجائحة كوفيد-19، التي أطلقها الأمين العام في نهاية أيار/مايو 2020، لا يرد ذكر لها في الخطة البرنامجية المقترحة. وأشار إلى أنه، وفقا للمعلومات التي قدمتها لجنة الإعلام في الإحاطة غير الرسمية المعقودة في 5 أيار/مايو، تعتبر حملة "التحقق" مشروعا إعلاميا ذا أولوية للمستقبل الفوري والقريب، بالنظر إلى طابعها الملح والعواقب البعيدة المدى لجائحة كوفيد-19. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بيانات شاملة عن المبادرة. وطلب توضيح بشأن تمويل الحملة، وما إذا كانت تكاليفها تتحملها كيانات خارجية، وتفاصيل الأطراف المتعاقد معها لتنفيذها (بما في ذلك: مؤسسة أيكيا (IKEA)؛ ولومينيت (Luminate)؛ وبيريز (Purpose)). وشدد على القرارات المتعلقة بأي رعاية مالية من جانب كيانات خارجية لا بد أن تتخذ بصورة مسبقة، وبالتشاور مع الدول الأعضاء. وطلب توضيح بشأن ما إذا كانت الإدارة قد خصصت أموالا خاصة لتكثيف حملة "التحقق" مع جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

535 - وفي التوجه العام للبرنامج، في إطار الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021، طلب توضيح بشأن معنى العبارة الجديدة "استثارة مخيلات الناس" (الفقرة 28-4). وأثيرت أسئلة بشأن الأسباب التي دفعت الإدارة إلى أن تسلط الضوء فقط على نهجها بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة (الفقرة 28-11)، وأن تكثفي بإدماج منظور مراعاة قضايا الجنسين في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها البرنامجية، بالإضافة إلى استخدام المساواة بين الجنسين كمبدأ تسترشد به (الفقرة 28-16)، بالنظر إلى أن هناك عناصر أخرى، مثل التوزيع الجغرافي العادل، يمكن أن تسترشد بها الخطة البرنامجية المقترحة، وبشأن الطريقة التي اتبعتها الإدارة في تصميم عملها خصيصا لملاءمة عملائها وجمهورها. وطلب عرض أمثلة على الكيفية التي سيتم بها تنفيذ التوزيع الجغرافي العادل في الخطط البرنامجية المقبلة للإدارة.

536 - ولوحظ أن الهدف نفسه قد استخدم بالنسبة للبرامج الفرعية الثلاثة جميعها في الخطة البرنامجية المقترحة، وطلب توضيح بشأن الأسباب التي حالت دون إدراج الهدف كهدف متداخل، وعما إذا كان يمكن الحفاظ على أهداف مفصلة ومحددة لكل برنامج من البرامج الفرعية لبيان عمله الفريد. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى التغير الملحوظ في هدف البرنامج وتركيزه مقارنة بالتقارير السابقة، بما في ذلك الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019⁽³⁾، التي أدرجت فيها في الفرع المتعلق بالتوجه العام عبارة نصها كالتالي: "تسعى الإدارة إلى تعزيز الوعي على الصعيد العالمي بأعمال الأمم المتحدة وقضاياها وتحسين فهمها عن طريق تقديم المعلومات بأسلوب يتسم بالدقة والحياد والشمول والتوازن والاتساق وحسن التوقيت والأهمية". ولوحظ أن جزءا من هذا النص يرد في استراتيجية البرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية (الفقرة 28-36). وطلب توضيح بشأن الأسباب وراء حذف عناصر من النص تعتبر مهمة مثل "الحياد" و "الشمول" و "الاتساق".

537 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاستراتيجية وأنشطة البرنامج الفرعي 1، خدمات الاتصالات الاستراتيجية، بما في ذلك الزيادة في عدد زيارات الصفحات الشبكية للأمم المتحدة (الفقرة 28-20)، فضلا عن التركيز على عقد العمل وتغيير المناخ (الأداء البرنامجي في عام 2019: انخراط الأفراد في العمل المناخي)، والتعافي بعد جائحة كوفيد-19. وطلب توضيح بشأن الاتفاق الإعلامي الخاص بأهداف التنمية المستدامة في عام 2021 (انظر أيضا الفقرة 28-20)، وعما إذا كان أعضاؤه بالكامل متاحين وأين يمكن

⁽³⁾ (Sect.28) A/72/6، الفقرة 28-3.

العثور عليهم، وما إذا كان هناك اتفاق موحد أو اختصاصات موحدة للتفاعلات بين الإدارة وأعضاء الاتفاق، وللاستعمال المأذون لشعارات الأمم المتحدة وموادها المتعلقة بالهوية.

538 - وطلب توضيح بشأن الفرق بين عدد مشاهدات الصفحات الشبكية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (24 مليون مشاهدة) (الفقرة 28-20) ومقاييس الأداء لعام 2019 (16,8 مليون زائر) و 2020 (17,6 مليون زائر)، على النحو المبين في الجدول 28-2. ورحبت الوفود بنمو عدد مشاهدات المواقع الشبكية للأمم المتحدة، من 14,1 مليون مشاهدة في عام 2015 إلى 21,4 مليون مشاهدة في عام 2019، على النحو المبين في الشكل الثالث من الباب 28 (مقياس الأداء: عدد مشاهدات الصفحات الشبكية للأمم المتحدة). إلا أنه أعرب عن رأي مفاده أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، عند المقارنة بمواقع شبكية غير تابعة للأمم المتحدة، مثل موقع فيسبوك (الذي يبلغ عدد الزيارات/المشاهدات لها 46 مليون شهريا).

539 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية، ولا سيما النتيجة 2: لمحة عن المحتوى المتعدد الوسائط (نتيجة جديدة)، أعرب عن التقدير فيما يتعلق بالمبادرة الرامية إلى استحداث منصة موحدة لتكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تمكن الزوار من الوصول إلى المواد من خلال موقع شبكي واحد وتعزز بالتالي تجربة المستخدم بشكل كبير. ولوحظ أن المبادرة تتماشى مع الآراء التي أعرب عنها أعضاء اللجنة. وطلب توضيح بشأن الكيفية التي ستعمل بها المنصة الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب توضيح بشأن عبارة "وسائط الإعلام الجديدة" (الفقرة 28-41)، في سياق التعاون مع الدول الأعضاء.

540 - ورحب أحد الوفود باستراتيجية البرنامج الفرعي 3، خدمات التوعية والخدمات المعرفية، وأعرب عن دعمه لتنفيذها، بما في ذلك جهود الدعوة لدى مجموعة واسعة ودولية من المؤسسات الأكاديمية والطلاب والمربين وأوساط المبدعين والمجتمع المدني (الفقرة 28-50). وجرى الترحيب بالجهود المبذولة لتوسيع نطاق التنوع الجغرافي والديمقراطي للشركاء (الفقرة 28-51)، وقدم اقتراح بإجراء تقييم لأداء البرنامج في هذا الصدد.

541 - ولوحظ أنه سيتم الشروع في إقامة شراكات جديدة لزيادة المعارف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع العمل في صفوف جماهير جديدة، بما في ذلك الشباب، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتعليم والمساواة بين الجنسين (الفقرة 28-55). وطلب توضيح بشأن الأسباب وراء اختيار هذه الأهداف الثلاثة على وجه الخصوص، في حين أشير إلى الأهمية المتساوية لجميع أهداف التنمية المستدامة.

542 - وطلب توضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها إعادة صياغة أو تعديل النتيجة المقررة 1: الاستفادة من الشراكة مع الألعاب الأولمبية التي ستقام في طوكيو عام 2020 ومع المعرض العالمي الذي سيقام في دبي عام 2020 احتفالاً بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (نتيجة مرحلة من عام 2020) لإبراز الدعم المقدم لتنفيذ الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن العديد من المناسبات العالمية الأخرى قد أجلت بسبب جائحة كوفيد-19.

الاستنتاجات والتوصيات

543 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الهام الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي لكي تصبح أكثر استراتيجية وأكثر تكاملاً من خلال التحديث المستمر لممارسات عملها، وتحسين التخطيط، ووضع الاستراتيجية الجديدة للتواصل العالمي للأمم المتحدة.

544 - ورحبت اللجنة بقيام الكيانات التجارية، عند الاقتضاء، بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة، ولكن لاحظت أنه من غير المناسب أن تُفرد مساهمة كل كيان تجاري على حدة أو جنسيته في الخطط البرنامجية.

545 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 24، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 1

خدمات الاتصال الاستراتيجي

الاستراتيجية

الفقرة 20-28

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "أهداف التنمية المستدامة" بعبارة "التنمية".

البرنامج 25

خدمات الإدارة والدعم

546 - نظرت اللجنة خلال دورتها الستين في البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 29A) و (A/75/6 (Sect. 29B) و (A/75/6 (Sect. 29C) و (A/75/6 (Sect. 29E) و (A/75/6 (Sect. 29F) و (A/75/6 (Sect. 29G)/Corr.1.

547 - وقام كل من وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ووكيل الأمين العام للدعم العملي، والأمين العام المساعد بالنيابة، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وممثلين وممثلات آخرين للأمين العام، بعرض البرنامج والرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

548 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للدور المهم الذي تضطلع به إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم عمل المنظمة، بما في ذلك العمل على مبادرة توحيد الأداء، وفي ضمان استمرارية أعمال المنظمة، مع التكيف في غضون مهلة قصيرة، للتغلب على التحديات الكثيرة التي تطرحها جائحة كوفيد-19، ومواصلة تقديم الخدمات الضرورية لسير عمل الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أنه يتوقع أن تتمكن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من تقديم الدعم التقني للاجتماعات الرسمية، أعرب أحد الوفود عن الدهشة لعدم تمكن المنظمة، بسبب الافتقار إلى خدمات الترجمة الشفوية، من مواصلة عقد هذه الاجتماعات في إطار ملائم، وطلب معلومات بهذا الشأن.

549 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للدور الحيوي الذي تضطلع به إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في تنفيذ برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام على نطاق المنظمة، بما في

ذلك الإصلاح الإداري، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم النظام الجديد لتفويض السلطة وتطويره وتنفيذه. وأعرب أحد الوفود أيضا عن تأييده الشديد لرؤية الأمين العام المتمثلة في إنشاء أمم متحدة أكثر مرونة وفعالية وشفافية ومساءلة ولا مركزية وتركيزا على الناس، والدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة في المساعدة على تحقيق تلك الرؤية. وسعى الوفد إلى معرفة كيف ساعد الإصلاح الإداري الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها وبرامجها، ولا سيما كيفية تعاملها مع الجائحة، ورحب بالتركيز في العام التالي على الابتكار والتحول في الأعمال التجارية مما يعزز ثقافة التعلم المستمر والمساءلة بما يجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر توجهًا نحو تحقيق النتائج. وشدّد الوفد نفسه على أهمية العمل على أن تمثل القوة العاملة في الأمم المتحدة تنوع الأشخاص الذين تخدمهم، وأبرز العمل الذي قامت به الإدارة في تبسيط وتوحيد النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وأعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة لم تؤيد بعد ما أدخل عليهما من تعديلات. وأعرب أحد الوفود عن التقدير للجهود المبذولة على نطاق الأمانة العامة في مجال إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، في حين تساءل وفد آخر عن القيمة المضافة لقرارات الجمعية العامة بشأن إدماج منظور الإعاقة.

550 - وفيما يتعلق بإدارة الدعم العملي، أعرب أحد الوفود عن الترحيب بالنقد المتواصل المحرز في تحقيق رؤية الأمين العام للإصلاح والتزام الإدارة بالتفوق في مجال الدعم العملي. والنّس توضيح الكيفية التي ساعد بها تنفيذ الإصلاح الإداري الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها والتصدي للجائحة التي حصلت مؤخرا. وأعرب وفد آخر عن تأييده للتركيز على حصول الأمم المتحدة على الأشخاص المناسبين في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، وعلى تقليص الجدول الزمني للتوظيف والإلحاق الفعلي بالعمل، ورحب بالتركيز على تقليص الجدول الزمني اللازم لرد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأعرب عن الترحيب بالجهود الرامية إلى تحويل الأمانة العامة من خلال تنفيذ الاستخدام المرن لأماكن العمل، وطلب الحصول على معلومات عن الدروس المستخلصة خلال الأشهر القليلة الماضية.

551 - ووجّهت الوفود الانتباه إلى المصطلحات المتعلقة بالتمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء والتوزيع الجغرافي في جميع الإدارات والمكاتب، وعلى جميع مستويات الأمانة العامة. وأكد أحد الوفود أهمية ضمان التمثيل الجغرافي العادل، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه المسألة ينبغي أن تكون مبدأ توجيهيا في سياسات الموارد البشرية وأعمالها، وأشار إلى أنه يود أن يرى مزيدا من الجهود المبذولة في هذا الصدد. وتساءلت عدة وفود عن إدراج مفهوم "التنوع الجغرافي والإقليمي"، كما يتجلى في عدة مواضع، بما في ذلك التصدير لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وطُلبت معلومات عن الولاية التشريعية المتعلقة بالمصطلح وتعريفه. وطُلبت أيضا معلومات عن الولاية المتعلقة بوضع نقاط مرجعية من أجل زيادة التنوع الإقليمي المذكورة في الباب المتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021 (الفقرة 29 ألف-7)، وكذلك توضيحا للسبب الذي جعل الأمانة العامة تنفذ مبادرات تقتصر على دعم الدول الأعضاء، على الرغم من أن لديها ولاية واضحة لضمان التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، وضمان التوزيع العادل داخل الأمانة العامة. وأثيرت أيضا تساؤلات بشأن استخدام عبارة "المنظور الجنساني والتنوع" في الباب الفرعي عن الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021 ومصطلح "التوزيع الجغرافي" في الباب الفرعي عن الاستراتيجية في إطار العنصر 1، دعم الموارد البشرية، من البرنامج الفرعي 1، عمليات الدعم، لإدارة الدعم العملي، وطُلبت مرة أخرى معلومات عن الولاية التشريعية للمصطلحات المستخدمة. ورحّب وفد آخر بالتركيز على التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في الأمانة

العامّة، على أن يكون مفهوما أن المصطلحات المستخدمة فيما يتعلّق بالتنوع تنماشى مع ما اتفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي. وعُلّق وقد آخر بأنّه لا ينبغي اعتبار التمثيل الجغرافي أقل أهمية من العناصر الأخرى لسياسات الموارد البشرية.

552 - وفيما يتعلّق بالمنجزات المستهدفة، أثار أحد الوفود مسألة عرض المنجزات المستهدفة دون أرقام في بعض الحالات، وضرورة أن تناقش الدول الأعضاء فائدة المنجزات المستهدفة ومعايير تحديدها كميًا. وأبرز الوفد الصعوبات التي تنطوي عليها رؤية برامج مهمة تعرض غالبية من منجزاتها المستهدفة بطريقة لا تنتم بنفس القدر من الشمول كما في السرد البرنامجي السابق أو الميزانيات السابقة.

553 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن قائمة الولايات التشريعية المدرجة في إطار إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال تستدعي إمعان النظر بما يتيح التأكد من أن جميع الولايات ذات الصلة قد انعكست على النحو الصحيح، لا سيما عند مقارنتها بالخطط البرنامجية السابقة. وفي هذا الصدد، اقترح إدراج القائمة الكاملة للولايات المتعلقة بالبرنامج بأكمله، بما في ذلك برامجه الفرعية، على مستوى البرنامج من أجل زيادة الوضوح.

554 - وطلب أحد الوفود توضيحاً فيما يتعلّق بسبب اعتزام الإدارة إجراء عملية تقييم ذاتي واحدة فقط، نظراً لأهمية الإدارة.

555 - وفيما يتعلّق بالعنصر 1، أداة التخطيط المركزي للموارد، من البرنامج الفرعي 1، الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والخدمات الإدارية، وعنصر التقييم الإداري لإقامة العدل، في الإدارة نفسها، أشار أحد الوفود إلى أنه يتطلع إلى إنهاء مشروع أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وإلى تلقي التقرير النهائي، على النحو الذي قرره الجمعية العامة في قرارها 263/74 (الجزء السابع عشر). وفي معرض الإشارة إلى تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النشر المتوقع خلال عام 2021، ومقترحات تعميم المشروع في إطار العنصر، طُلب توضيح بشأن الولاية المتعلقة بمواصلة تنفيذ مشروع أوموجا. وأعرب الوفد أيضاً عن توقعه بأن تكتفي المناقشة مستقبلاً بالتركيز على طرائق صيانتته ونقله إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنظر إلى أن مشروع أوموجا سيتم نشره بالكامل وتنفيذه بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن الكيفية التي تعتم بها الإدارة قياس مكاسب الكفاءة التي تولدها إدارة الموارد المالية والبشرية والمادية للمنظمة بمزيد من الكفاءة والشفافية نتيجة نشر التوسعة 2 لنظام أوموجا (الفقرة 29 ألف-15). وسأل وفد آخر عن كيفية استخدام الدروس المستفادة من تنفيذ نظام أوموجا في تنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا. وأيد وفد آخر الموارد المقترحة لمشروع أوموجا، مشيراً إلى أن تعزيز عملية صنع القرار وتحسين استخدام البيانات أمران حاسمان. وفي معرض الإشارة إلى الأداة التكنولوجية، المذكورة في إطار العنصر، والمتمثلة في وجود وسيلة موحدة واحدة لتحليل الميزانية البرنامجية وميزانيات حفظ السلام، طلب وفد آخر رأي الأمانة العامة فيما يتعلّق بالتغيير الذي تم تنفيذه وهو وجود إطار مختلف للميزانيات. وطلب الوفد نفسه الحصول على معلومات بشأن عمليات التحسين والتعزيز المستمرة المحددة على أنها مقياس لأداء العنصر في عام 2021. وفي معرض الإشارة إلى أنه كان من المقرر إنجاز 19 عملية من أصل 133 عملية في إطار التوسعة 2 لنظام أوموجا 2 في عام 2020، طُلب الحصول على معلومات عن الحالة الراهنة للعمليات وما إذا كانت هذه الحالة تتفق مع الخطة الأصلية.

556 - وأشار أحد الوفود إلى عدد من الأدوات الجديدة التي ستستحدث، مثل المنصة المتكاملة التي من شأنها أن تستوعب البيانات المالية المستمدة من مختلف النظم، والأدوات المتاحة على الإنترنت للدول الأعضاء لتيسير المداولات بشأن مسائل الميزانية، وبوابة إلكترونية جديدة للسياسات المتعلقة بسياسات الموارد البشرية، ومنصة وحيدة للبيانات الإدارية تتضمن بيانات من مصادر متعددة. والنُصبت معلومات إضافية عن الأدوات الجديدة وما إذا كانت هناك أي أوجه ازدواجية مع الأدوات القائمة مثل نظام أوموجا.

557 - وأعرب عن القلق إزاء التغييرات في أهداف عناصر البرامج الفرعية. وفيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالعنصر 2، الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، من البرنامج الفرعي نفسه، جرى التأكيد على أنه ليس من العدل أن يتوقع أن تكون الأمانة التي تقدم الخدمات للجانب بأي شكل من الأشكال مسؤولة عن المداولات الفعالة والكفوة واتخاذ القرارات من جانب الدول الأعضاء في تلك الهيئات. وفيما يتعلق بمقياس الأداء بشأن استخدام اللجان للمؤتمرات عن طريق التداول عبر الفيديو من أجل إظهار عمل العنصر في عام 2019 نحو تحقيق هدفه، أثّرت تساؤلات حول الزيادة التي شهدتها استخدام التداول بالفيديو من عام 2018 إلى عام 2019.

558 - وفيما يتعلق بالعنصر 3، أمانة لجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر، وتحديدًا فيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2019 بشأن أعلى جودة بأفضل سعر، أثّرت تساؤلات بشأن كيفية احترام جميع مبادئ الشراء التي وضعتها الأمم المتحدة، من منطلق أن تحقيق تجنب التكاليف لا يعني بالضرورة أن الإدارة تتمسك بهذه المبادئ على قدم المساواة. كما طُلب توضيح بشأن ارتفاع مبلغ تجنب التكاليف في عام 2018 مقارنة بالسنوات الأخرى.

559 - وفيما يتعلق بالعنصر 1، الشؤون المالية، من البرنامج الفرعي 2، تخطيط البرامج والمالية والميزانية، للإدارة نفسها، طُلب مزيد من التوضيح بشأن البوابة الإلكترونية الجديدة المخصصة لحالة الاشتراكات التي ستتاح للدول الأعضاء، والتي تم إبرازها كنتيجة مقررة في عام 2021 في إطار هذا العنصر (الفقرة 29 ألف-83).

560 - وفيما يتعلق بالعنصر 2، الشؤون المالية للعمليات الميدانية، من البرنامج الفرعي نفسه، سأل أحد الوفود عن الأثر الذي يخلّفه على عمل العنصر وجود إطارين مختلفين لميزانيات بعثات حفظ السلام وميزانيات البعثات السياسية الخاصة.

561 - وفيما يتعلق بالعنصر 3، تخطيط البرامج والميزانية، أشار أحد الوفود إلى أن الإشارة إلى الموارد الخارجة عن الميزانية ينبغي أن تظلّ في هدف العنصر. وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2019 التي لم تتحقق بالكامل، والدليل على ذلك أن 97,4 في المائة من التقارير قُدمت بحلول الموعد النهائي لتقديم الوثائق مقارنة بالهدف المحدد بنسبة 100 في المائة، أعرب الوفد نفسه أيضا عن تقديره لعرض ما أثبت نجاحه وما يلزم تحسينه. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره بشأن النتيجة المقررة لعام 2021 المتمثلة في تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية بطريقة منظمة ومؤتمتة.

562 - وفيما يتعلق بالعنصر 1، الاستراتيجيات والسياسات العالمية، من البرنامج الفرعي 3، الموارد البشرية، علّق أحد الوفود على ضرورة زيادة التركيز على التمثيل الجغرافي العادل في إطار الاستراتيجية، على نحو ما اتضح في حالة التمثيل الجنساني، بما يتجاوز العمل في مجال التوعية، حتى يمكن رؤية النتائج.

563 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التحول في أساليب الأعمال والمساءلة، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن عمل البرنامج الفرعي لدعم تحقيق النتائج البرنامجية المقررة من خلال تدريب جميع الكيانات على الإدارة القائمة على النتائج (الفقرة 29 ألف-159). وطلب توضيح بشأن ما إذا كانت عبارة "القائمة على النتائج" تعني "قائمة على الأداء". وفيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن تعزيز المساءلة، طلب وفد آخر توضيحاً عن الطريقة التي تقيس بها الأمانة العامة المكاسب الناتجة عن زيادة تفويض السلطة، وهو ما يمثل، في رأيه، مقياساً أفضل لأداء البرنامج الفرعي من عدد التفويضات المباشرة من الأمين العام.

564 - وفيما يتعلق بالمساءلة والإدارة الداخلية، شدد أحد الوفود على أهمية الفعالية والكفاءة والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة، وأنه من أجل تحقيق تلك العناصر، ينبغي تطبيق مقاييس أداء الميزانية والضوابط الداخلية في منظومة الأمم المتحدة. وطلب الوفد إدراج مزيد من المعلومات في هذا الصدد في تقرير الإدارة.

565 - وفيما يتعلق بإدارة الدعم العملي، في إطار العنصر 1، دعم الموارد البشرية، من البرنامج الفرعي 1، عمليات الدعم، وفيما يتعلق بإنشاء شبك واحد لطرح الأسئلة عن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية والدعم، أشار أحد الوفود إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن إدارة الموارد البشرية أبرز المسائل المتعلقة بالتطور الوظيفي للموظفين الذين يلتحقون من خلال برنامج الفنيين الشباب، وطلب تقسيراً بشأن العمل المنجز لإدخال تحسينات في هذا المجال. وفي حين أعرب وفد آخر عن تأييده لاستخدام المنصات الرقمية والمنصات الإلكترونية لأغراض التوظيف، استفسر بشأن ما إذا كان سيكون هناك خيارات في البلدان التي لا يتيسر فيها الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية. وفيما يتعلق بالأدوات المبتكرة لتبسيط إجراءات التوظيف، طُرح سؤال بشأن ما إذا كانت القرارات الإدارية سوف يتولى الذكاء الاصطناعي التعامل معها.

566 - وفي إطار العنصر 3، إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنية، من البرنامج الفرعي نفسه، طُلبت توضيحات فيما يتعلق بالجدول 29 باء-7، بشأن مقاييس الأداء، بالنسبة للنتيجة المقررة 1 لعام 2021، تحسين حظوظ حفظة السلام في البقاء أحياء بعد الإصابة، بتوفير الرعاية المتكاملة للمصابين (النتيجة مرحلة من عام 2020). وعلى وجه الخصوص، طلب أحد الوفود تأكيداً بأن الدورة التي عقدت في المغرب في شباط/فبراير 2020، كما أُشير إليها في عام 2020، كانت تتعلق بهذا الموضوع.

567 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2 لعام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 3، الأنشطة الخاصة، التي تصف الترتيبات مع الشركاء الرئيسيين فيما يتعلق بتلقي المساعدة المتعلقة بالدعم العملي وتقديمها على حد سواء في سياق الحالات الخاصة، طلب أحد الوفود معلومات إضافية عن طبيعة الترتيبات التي يجري اتخاذها.

568 - وشددت عدة وفود على أهمية الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشجعت إدارة الدعم العملي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على مواصلة استكشاف سبل مبتكرة إضافية لتعزيز الشراء من تلك البلدان سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية، وقُدمت توصية بتوفير مزيد من المعلومات في هذا الصدد في التقارير المقبلة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل لأنشطة التوعية التي تُشرك الأعمال التجارية المحلية والصغيرة، وبخاصة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

569 - وبالإشارة إلى الفقرة 29 جيم-10 من تقرير مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لوحظ أن لوحات المتابعة الإدارية التي سيضعها المكتب ستزوّد كبار المديرين في الأمانة العامة بمعلومات حسنة التوقيت عن التكافؤ بين الجنسين في إدارتهم أو مكتبهم لتمكينهم، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة عند تعيين الموظفين. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود معلومات عن سبب عدم تمكن المكتب من إنشاء لوحات معلومات متابعة إدارية مماثلة بشأن التمثيل الجغرافي للموظفين من أجل المساعدة في معالجة الاختلال الجغرافي منذ مرحلة تقديم طلبات التوظيف.

570 - وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن ما إذا كان القصد من منتجات التحليلات الذاتية المذكورة في الفقرة 29 جيم-38 هو اتباع مبدأ توجيهي صادر عن المقر لضمان توافيقها مع متطلبات المنظمة الشاملة أو العامة في مجال المعلومات. وأشار إلى أنه حتى إذا كان إنتاج التحليلات الذاتية مناسباً لكيانات الأمم المتحدة محلياً، فإن ضمان المزيد من الشفافية من خلالها لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت المعلومات التي يجري إنتاجها أو تحليلها تتفق إلى حد ما مع ما يتطلبه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أجزاء أخرى في الأمانة العامة. وبالإشارة إلى الفقرة 29 جيم-40، تساءل الوفد نفسه عن بدء العمل بمختلف المنصات، بما في ذلك SharePoint Online و Teams و OneDrive، وأعرب عن القلق بشأن إنتاج هذه المنصات أو استخدامها من أجل التطوير السليم للاجتماعات الحكومية الدولية خلال الفترة، سواء في ضوء جائزة كوفيد-19 أو في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس بإمكان جميع الدول الأعضاء استخدام المنصات نفسها. وطرح أسئلة بشأن ما يقوم به المكتب لضمان أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من استخدام المنصات نفسها، وبشأن التدابير المتخذة للتغلب على الاعتماد على المنابر الخارجية لصالح المنتجات الحصرية للأمم المتحدة.

571 - ورحّبت الوفود بالجهود المبذولة على نطاق المنظومة بهدف منع الاستغلال والانتهاك الجنسين والاستجابة للادعاءات بشأنها، والتركيز على نهج محوره الضحايا. وشدّدت الوفود على أن الاستغلال والانتهاك الجنسين لا مكان لهما في المنظمة، ورحّبت بالعمل الذي أنجزه المكتب بشأن الطلبات المقدمة لدعم منع هذه الأعمال والإبلاغ عنها. وأعرب عن قلق بالغ بشأن تزايد مستوى تهديدات أمن الفضاء الإلكتروني والهجمات الإلكترونية ضد الأمم المتحدة. وجرى تسليط الضوء على أهمية تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، حيث ظلّ أمن الفضاء الإلكتروني أولوية عليا للإدارة لضمان تعزيز حماية موارد الأمم المتحدة وبياناتها.

572 - وطلب أحد الوفود تفسيراً بشأن استخدام خدمة دعم لموظفي الأمم المتحدة قائمة على الذكاء الاصطناعي وتساءل عما تعنيه هذه الخدمة فعلاً بالنسبة للأمم المتحدة. وطلب الوفد نفسه توضيحاً بشأن الوظيفة الشاغرة لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات وطلب معلومات مستكملة عن حالة التعيين في هذه الوظيفة، مع مراعاة أهمية الوظيفة والحاجة إلى توجيه قوي.

573 - وفيما يتعلق بالإدارة، جنيف، أعربت عدة وفود عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وأعربت عن أملها في أن يواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقديم خدماته بكفاءة وفعالية. واستفسر أحد الوفود عن الدروس المستفادة من جائزة كوفيد-19 وعن الخطوات التي اتخذت فيما يتعلق بكوفيد-19 لمواصلة تقديم الخدمات. والتّمسّت معلومات عن الجهود المبذولة لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة بين الكيانات، وما إذا كان هناك نهج متسق لتبادل أفضل الممارسات. ورحّب وفد آخر بالعمل الذي أنجز من أجل توفير خدمات عالية الجودة وباستمرار التحسينات والابتكارات في مجال تقديم الخدمات.

574 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2 لعام 2021، تحسين كشوف مرتبات الموظفين، في إطار البرنامج الفرعي 1، تخطيط البرامج والمالية والميزانية، طلب أحد الوفود أن يتخذ المكتب إجراءات استباقية عن طريق استحداث أدوات تحدّ من أخطاء كشوف المرتبات مقدما وتركز على مدخلات أكثر دقة بدلا من اتخاذ إجراءات تصحيحية في نهاية عملية كشوف المرتبات. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، إدارة الموارد البشرية، دعت عدة وفود إلى اتخاذ المزيد من الخطوات والمبادرات لتحسين التمثيل الجغرافي في المنظمة. وكرر أحد الوفود تأكيد أهمية ضمان التمثيل الجغرافي العادل وأبرزها، وأعرب عن رأي مفاده أن هذا ينبغي أن يكون مبدأ توجيهيا في سياسات الموارد البشرية وأعمالها، وأشار إلى أنه يود أن يرى مزيدا من الجهود التي تبذل في هذا الصدد. وذكر وفد آخر أن الأمم المتحدة هي مكان عمل حاضن للجميع، يضم أشخاصا ينتمون إلى بلدان مختلفة، يشعر فيه الناس بالترحيب والاحترام. وطلب الوفد نفسه الحصول على معلومات عن كيفية انعكاس هذا الطابع المتنوع في الملاك الوظيفي في جنيف. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات الدعم، أثنى وفد آخر على أداة الحجز على الإنترنت واستفسر عن كيفية ربطها بالأدوات العالمية الأخرى التي وضعها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصى وفد آخر بأنه إذا نجحت أداة الحجز عبر الإنترنت في جنيف، فلا بد من دمجها مع أدوات السفر الأخرى المستخدمة على نطاق المنظمة. وأشار إلى الإلغاء التدريجي للمنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام في المقر في نيويورك، والتمس الحصول على معلومات عما يمكن عمله لوقف استخدام المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام في أماكن أخرى.

575 - وأشار أحد الوفود إلى قرار الجمعية العامة 252/74 الذي لاحظت فيه الجمعية العامة أن الأمر الإداري ST/AI/416 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 1996 الذي ينظم استخدام مباني الأمم المتحدة قد جرى تحديثه وإلغاؤه بالمقر في نيويورك بواسطة الأمر الإداري ST/AI/2019/4 المؤرخ 23 أيلول/سبتمبر 2019، وشجعت المدراء العاملين لمراكز العمل الأخرى التي توفر خدمات المؤتمرات على القيام، حسب الاقتضاء، باستعراض وتحديث التعميمات الإعلامية التي تنظم استخدام مباني الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد الحصول على معلومات بشأن ما فعله مكتب الأمم المتحدة في جنيف لاستعراض ممارساته، لا سيما تلك المتصلة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في مناسبات الأمم المتحدة أو تنظيمها مناسبات في مباني الأمم المتحدة.

576 - وطلب أحد الوفود معلومات عن الطرائق المتبعة للتخفيف من الأثر السلبي لتقشي كوفيد-19 على الجدول الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ولضمان تسليم المبنى في الوقت المناسب. ولفت الوفد الانتباه إلى "الخدمات الإلكترونية" المذكورة فيما يتعلق بالقدرة السمعية البصرية التي يجري تنفيذها كجزء من أعمال التجديد في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (الفقرة 29 هاء-6)، التي لم يرد ذكرها إطلاقا، وفقاً للوفد، لا باستخدام هذه الصياغة أو بأي صياغة مماثلة، في التقارير السابقة بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. واستفسر الوفد نفسه عما إذا كان المشروع جزءا من النطاق الأصلي للمشروع وما إذا كان سيُنَفَّذ في المبنى H أو في المبنى الحالي. وطلب وفد آخر الحصول على معلومات عن استخدام مرافق المؤتمرات المؤقتة أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وعن الخطوات المتخذة لرصد التكاليف بدقة وضمان كفاءة استخدام تلك المرافق. وطلب وفد آخر الحصول على معلومات عن المدى الذي تكفل به الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث استدامة مبنى قصر الأمم وترميمه المعماري وديكوره وأثاثه ومسارات التدخل للقيام بذلك، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن

الحفاظ على التراث العالمي للبشرية. وطلب الوفد نفسه الحصول على معلومات عن الترتيبات المعمول بها للوكلاء الذين يعملون يوميا في تلك المباني المرموقة لاحترام تصميم المبنى.

577 - وفيما يتعلق بالإدارة، فبينما، أكدت عدة وفود مجددا أن مفهوم التنوع الإقليمي لم يكن أبدا متفقا عليه أو مقبولا من الجمعية العامة، وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا أن يلتزم بالولايات القائمة من حيث التمثيل الجغرافي عندما يتعلق الأمر بالتوظيف. كما جرى التأكيد مجددا على أن التمثيل الجغرافي العادل ينبغي أن يكون مبدأ توجيهيا في سياسات الموارد البشرية وعملها، وأعرب عن الأمل في أن يُبذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وبناء على ذلك، أعرب عن القلق فيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2 لعام 2021، تعزيز التنوع الإقليمي، في إطار البرنامج الفرعي 2، إدارة الموارد البشرية. وأشار أحد الوفود إلى الهدف المتعلق بالبرنامج الفرعي 2 واقترح أن ينصب التركيز في هذا الهدف على أداء الموظفين في تنفيذ الولايات بدلا من اجتذاب الموظفين المؤهلين وتطويرهم واستبقائهم. وطلب وفد آخر الحصول على معلومات عن الاستراتيجية بشأن منظور الإعاقة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تخطيط البرامج والميزانية والمالية، استفسر وفد آخر عما إذا كان من الممكن تجهيز التبرعات في نظام أومجا، وطلب معلومات مفصلة عن التدريب المقدم وتكاليف هذه البرامج التدريبية. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات الدعم، استفسر وفد آخر عما إذا كان يتم الاستعانة بمصادر خارجية في فيينا في خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية، وإذا كان الأمر كذلك، فما سبب عدم ذكرها في التقرير. وطلبت أيضا معلومات عن فوائد الاستعانة بمصادر خارجية في هذه الخدمات مقارنة بتوفيرها داخليا. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، طلب أحد الوفود تفسيراً بشأن استخدام التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي واستفسر عن الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يتبادل الأفكار الجديدة مع الآخرين.

578 - وفيما يتعلق بالإدارة، نيروبي، رحّب أحد الوفود بالعمل الذي أنجز من أجل توفير خدمات عالية الجودة وتحسينات وابتكارات مستمرة. وأثنى وفد آخر على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لأنه جعل الجودة العالية لإدارة المؤتمرات في صدارة أولوياته، معتبرا أنه مقر الأمم المتحدة الوحيد في أفريقيا وفي الجنوب العالمي. وطلب وفد آخر الحصول على معلومات عن التدابير المتخذة لزيادة معدل شغل مختلف غرف الاجتماعات في مجمع غيغري، الذي كان يتسم حتى وقت قريب بانخفاض حجم الاستخدام. واستفسر الوفد نفسه عن مقياس الأداء، المبين في الشكل السادس من الباب 29 جيم زاي في إطار البرنامج الفرعي 3، خدمات الدعم، والمتمثل في 216 طناً من النفايات المعاد تدويرها للشخص الواحد في السنة، وهو ما يبدو مفرطاً. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تخطيط البرامج والمالية والميزانية، دعا وفد آخر إلى مزيد من الشفافية في إدارة المكتب لاتفاقات الشراكة واسترداد التكاليف.

الاستنتاجات والتوصيات

579 - نظرا لضيق الوقت، أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، باستعراض الخطة البرنامجية للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 26

الرقابة الداخلية

- 580 - نظرت اللجنة في دورتها الستين في البرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرنامج في عام 2019 (A/75/6 (Sect. 30)).
- 581 - وعرضت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية البرنامج، وأجابت هي وممثلون آخرون من مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

- 582 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل المكتب، ورحبت باستراتيجية تنفيذ إصلاحات الأمين العام بالتركيز مجدداً على المسائل المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، والغش والفساد، والمشتريات وإدارة سلاسل الإمداد، فضلاً عن البعثات التي يجري تخفيضها أو التي تمر بمرحلة انتقالية. ولوحظ أنه على الرغم من أن التحرش الجنسي مسألة هامة، ينبغي إيلاء اهتمام مماثل للمسائل الأخرى المتعلقة بالمشتريات والغش والفساد.
- 583 - وأعرب عن التأييد لاتباع نهج أكثر توازناً فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية، حيث رحب بعض الوفود بالتركيز على موضوع المشتريات وعلى توفير مزيد من المعلومات المستجدة عن تقارير المشتريات، إلى جانب قضايا التحرش الجنسي والغش والفساد. وتساءل وفد بشأن الطريقة التي يعتزم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنفيذ الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 256/74، التي أقرت فيها الجمعية بالمستوى المرتفع للمخاطر الكامنة في أنشطة الشراء في الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام أن يعهد إلى المكتب بمهمة تعزيز تركيزه على رصد هذه الأنشطة، بما في ذلك تقييم التنفيذ والممارسة القائمة داخل المنظمة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على عمل موظفي المشتريات بعد انتهاء الخدمة والجزاءات المفروضة في حال انتهاكها، والإبلاغ عن ذلك بالاقتران مع تقرير الأمين العام ذي الصلة بشأن المشتريات. وجرى التشديد على أن هناك حاجة قوية إلى الاعتناء بالقضايا المتصلة بالمشتريات. وفيما يتعلق أيضاً بموضوع المشتريات، شدد وفد على أهمية زيادة فرص الشراء من البلدان النامية على النحو الذي ألزمت به الجمعية العامة. وطُرح سؤال عن كيفية تنفيذ الزيادة المتعلقة بعدد البائعين وقيمة المشتريات.
- 584 - وأعرب عن التقدير للعمل الذي يضطلع به المكتب فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، دون تأخير ودون أي تسامح، وكذلك لضمان أن تأخذ التحقيقات بنهج يركز على الضحايا، مع مراعاة أن ذلك الموضوع المشين قد أغفل في الماضي. وأثير سؤال عن عدد الحالات التي قدم المبلغون عن المخالفات تقارير عنها، وعن الترتيبات التي اتخذت لضمان حمايتهم. وأشار إلى عدم وجود مواضيع شاملة، مثل إدارة الموارد البشرية في مكاتب الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام، بما في ذلك التمثيل الجغرافي والتنقل.
- 585 - وطلبت معلومات بشأن النواتج المتوخاة في الجدول 30-1: النواتج الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية، حيث أشير إلى انخفاض كبير في خدمة اجتماعات اللجنة نتيجة لانخفاض عدد التقارير المقررة لعام 2021. وطلبت توضيح بشأن اقتراح المكتب وما إذا كان هناك تغيير في النظر في التقارير المقدمة من اللجنة.

586 - وأُتت بعض الوفود على المكتب لما يقدمه من دعم لكفالة الانتقال السلس لبعثات حفظ السلام التي هي في طور تقليص الحجم أو تحويل المهام أو الإغلاق. وطُلب توضيح بشأن النتائج التي تحققت في سياق هذا النشاط.

587 - وأعربت الوفود عن تقديرها وامتنانها لعمل المكتب بشأن إدماج منظور جنساني في أنشطته التنفيذية (الفقرة 30-11) ورحبت بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم دعماً لأهداف التنمية المستدامة (الفقرة 30-12). وأعرب بعض الوفود عن قلقه إزاء الوثيقتين المعنيتين إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في عمليات التقييم والتوجيهات المتعلقة بتقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد المؤسسي، الصادرتين عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، على النحو المشار إليه في الفقرة 30-11 من التقرير. وأثيرت أسئلة بشأن ولاية فريق التقييم، وحول ما إذا كان المكتب مكلفاً باستخدام الوثيقتين أعلاه في أنشطته، وما إذا كانت تينك الوثيقتان قد نظرت فيهما أي هيئة حكومية دولية. وفيما يتعلق بعملية تقييم المخاطر كما ورد في الفقرة نفسها، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن كيفية إجراء تقييم المخاطر المتعلقة بنوع الجنس، من حيث تحديد المخاطر والتصدي لها.

588 - وفيما يتعلق بمسألة التنوع الجغرافي، تسأل أحد الوفود عن الإجراءات التي يتخذها المكتب لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل بين موظفيه. وأشار إلى أن التنوع الجغرافي مبدأ هام آخر من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

589 - ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها المكتب في التصدي لجائحة كوفيد-19. وطلب بعض الوفود معلومات مستكملة عن تأثير كوفيد-19 في عمل المكتب.

590 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، أشار إلى الفقرة 30-37 التي لوحظ فيها أن المكتب سيواصل تركيزه على حوكمة وإدارة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وشكك أحد الوفود في أن يكون مكتب خدمات الرقابة الداخلية مكلفاً بإجراء عمليات تفتيش فيما يتعلق بصندوق المعاشات التقاعدية وأعرب عن قلقه البالغ من أن المكتب تجاوز سلطته وولايته في عام 2018 أثناء إعداد التقرير المتعلق بإدارة الصندوق. وتم التأكيد على أن الجمعية العامة رفضت التوصيات التي أدرجت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي همت بشكل مباشر اختصاص مجلس الصندوق. وشدد الوفد نفسه على ضرورة التفكير في ذلك والاستفادة من الدروس المستخلصة منه.

591 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، طُلبت معلومات بالإشارة إلى الفقرتين 30-51 و 30-52 بشأن تقييم قابلية التقييم، وتقييم مبادرات الإصلاح، ولا سيما نظام المنسقين المقيمين، ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى أن المكتب يعتزم إجراء عمليات تقييم وتفتيش لبرامج الأمانة العامة والمواضيع الشاملة، مع التركيز على ركائز السلام والأمن والتنمية لتحسين عملية صنع القرار في الإدارات والدول الأعضاء بشأن الإصلاح والمسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وطُرح سؤال بشأن ولاية المكتب في القيام بأي أنشطة فيما يتعلق بالدول الأعضاء. وطُلب توضيح ما إذا كان المكتب سيقم ويفحص، على سبيل المثال، كفاءة عمل اللجنة في المستقبل، وما هو المقصود من تقييم قابلية تقييم نظام المنسقين المقيمين. وأثير سؤال آخر بشأن احتمال عدم إمكانية تقييم فعالية وكفاءة نظام المنسقين المقيمين.

592 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن مقياس الأداء لعام 2021، كما هو مبين في الجدول 30-3 في إطار البرنامج الفرعي نفسه (ارتفاع النسبة المئوية لجميع توصيات التفتيش والتقييم المقبولة من جانب

مديري البرامج، والتنفيذ في وقت أنسب) ليس واضحاً، لأنه لا يعكس معايير النجاح. وأعرب وفد آخر عن قلقه بشأن مقياس الأداء، كما هو مبين في الشكل 30-4 (النسبة المئوية لتقارير التفتيش والتقييم البرنامجية والمواضيعية التي تطلبها الهيئات الحكومية الدولية كنسبة من مجموع التقارير التي تم إعدادها)، حيث لوحظ انخفاض في النسبة المئوية للتقارير المطلوبة في الفترة 2018-2019 مقارنة بالفترة 2016-2017. وطلب توضيح بشأن ما إذا كانت هناك خطة للتعاون في المستقبل مع الدول الأعضاء بشأن مكافحة الفساد.

593 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، أثنى أحد الوفود على الجهود المبذولة لتحسين المساءلة وتقليل عدد الأشهر التي يستغرقها إنجاز التحقيقات (30/ Sect. 30، A/75/6، الفقرة 30-61). وجرى التشديد على أهمية حسن التوقيت في عملية التحقيق. وطلب توضيح بشأن ما يمكن القيام به أيضاً لتعزيز إنجاز التحقيقات في الوقت المناسب.

الاستنتاجات والتوصيات

594 - أثنى اللجنة على مساهمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحسين المساءلة والفعالية والكفاءة في عمل الأمم المتحدة.

595 - ورحبت اللجنة باستراتيجية المكتب لعام 2021 التي تركز على ما يلي: (أ) تنفيذ إصلاحات الأمين العام؛ (ب) وثقافة المنظمة، بما في ذلك التحقيقات في ممارسات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والغش والفساد، وغير ذلك من أشكال سوء السلوك؛ (ج) وإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد؛ (د) والبعثات الجاري خفضها تدريجياً أو التي تمر بمرحلة انتقالية.

596 - ورحبت اللجنة بخطة المكتب للتركيز على مكافحة الفساد والغش، وأوصت في هذا الصدد بأن تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى الاستفادة من فضلى ممارسات الدول الأعضاء بهدف مواصلة تعزيز ثقافة المنظمة.

597 - وشددت اللجنة على ضرورة أن يكفل المكتب حماية المبلغين عن المخالفات بطريقة مطردة وفعالة وأن يرصد الحالات التي يخبر بها المبلغون عن المخالفات بدقة وشمولية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى المكتب أن يقدم معلومات تتعلق بتلك المسائل على نحو محدد ضمن تقاريره السنوية.

598 - ونوهت اللجنة بالعمل الذي يقوم به المكتب في مجال التصدي لممارسات التحرش الجنسي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبحرصه على مواصلة الالتزام على نحو أدق بالمواعيد الزمنية لإنجاز التحقيقات، ومساهمته في التوجيهات المتعلقة بالتحقيق في ممارسات التحرش الجنسي داخل المنظمة.

599 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المادة السردية للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

الفقرة 30-11

تصبح الجملة الرابعة كما يلي: "وتجري شعبة التفتيش والتقييم تقييماتها وفقا لقرارات الجمعية العامة والوثائق التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ذات الصلة بالموضوع".

البرنامج 27

الأنشطة المشتركة التمويل

600 - نظرت اللجنة، خلال دورتها السنتين، في البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 31)).

601 - وعرض رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيسة وحدة التفتيش المشتركة، وأمينه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومديرة أمانة المكتب البرنامج، وأجابوا، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي أثارها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

602 - أعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج ودوره فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة واتساقها داخل منظومة الأمم المتحدة.

603 - وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، أكدت عدة وفود من جديد دعمها لنظام الأمم المتحدة الموحد والدور الحاسم الذي تؤديه اللجنة في تشجيع إقامة خدمة مدنية دولية وحيدة وموحدة ذات معايير وأساليب وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين، وهي بالغة الأهمية لفعالية وكفاءة سير عمل منظومة الأمم المتحدة. وأثيرت شواغل إزاء أوجه التفاوت الحالية في نظام الأمم المتحدة الموحد الناشئة عن قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن تسوية مقر العمل، وشكرت الوفود اللجنة على الجهود التي تبذلها في معالجة المسائل المتعلقة بتسوية مقر العمل. وتم التشديد على أن الجمعية العامة قد أوضحت رأيها بشأن ولاية اللجنة وسلطتها، وأشار إلى أن تنفيذ مؤسسات النظام الموحد الكامل والمتسق لمجموعة عناصر الأجر لا يزال مقياسا هاما للأداء.

604 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل لنهج وحيد وموحد في تنظيم شروط الخدمة وتنسيقها داخل نظام الأمم المتحدة الموحد. وتم التشديد على أن الهيئة الفرعية الوحيدة للجمعية العامة التي كُلفت من خلال نظامها الأساسي باتخاذ قرارات مقابلة هي لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأن المنظمات الـ 28 التي تقبل طوعا الأنظمة المطبقة في النظام الموحد يتوقع منها أن تنفذ هذه القرارات دون استثناء ودون تأخير لا مبرر له. وأشار الوفد نفسه إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 لا تتعارض مع ولاية اللجنة، وأيد اعتراف اللجنة وضع وتعزيز نظام موحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات.

605 - وتم التشديد على ضرورة احترام مبدأي نوبلير وفليمغ الأساسيين، على أمل أن يتم استعراض منهجيات الدراسات الاستقصائية للمرتبات على النحو المقرر، وأن تظل شروط استخدام موظفي فئة الخدمات العامة تستند إلى أفضل الظروف المحلية السائدة. ومع مراعاة الهدف المعلن عنه المتمثل في جعل نظام تسوية مقر العمل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ به، أعرب عن رأي مفاده أن تسوية مقر العمل، بوصفها عنصرا متغيرا، ينبغي أن تعكس، كما كان في السابق، الفرق الحقيقي في تكلفة المعيشة بين مراكز العمل والمدينة الأساس، نيويورك.

606 - وذكر أحد الوفود، في معرض حديثه عن مسألة التنوع، بأن تكوين الموظفين في جميع مؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد ينبغي أن يعكس قوة عاملة متنوعة أيضا من منظور التوزيع الجغرافي، وطلب إلى اللجنة أن تُعد تقريرا شاملا يعكس جميع منظورات التنوع. وتم التشديد أيضا على دور اللجنة، الذي ينبغي أن تحدده الجمعية العامة وحدها، دون الحاجة إلى إشراك أطراف ثالثة في العملية.

607 - ولئن رحبت وفود بما تم التركيز عليه في مقياس الأداء المقترح لعام 2021، الذي يعكس الأثر على تنفيذ برامج المنظمات، أعرب عن رأي مفاده أن الأمر لا يتعلق فقط بدفع أجور أكبر للموظفين، حيث يلزم التركيز بشكل واضح على ضمان اتخاذ التدابير التي تلبي احتياجات المنظمات وتكون ميسورة التكلفة، وأنه تُشجّع اللجنة على اعتبار الدول الأعضاء جزءا من تركيزها على أصحاب المصلحة. وأثير سؤال عما إذا كان "عدم وجود دعاوى قضائية يرفعها الموظفون" مقياسا واقعا للأداء، لا سيما وأن التغييرات القائمة على الأدلة لا تؤدي دائما إلى زيادة في البدلات. وطلبت معلومات إضافية عن عدد قضايا الموظفين المرفوعة ضد قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية في عامي 2019 و 2020 حتى الآن ونقاط الخلاف فيها، وعن الحالة الراهنة للنظر في تلك القضايا. كما طُلب وضع جدول زمني مستكمل لاستعراض منهجية تسوية مقر العمل وتنفيذ الجولة المقبلة من الدراسات الاستقصائية لتكاليف المعيشة، بالنظر إلى أثر جائحة كوفيد-19.

608 - وفيما يتعلق بالفقرتين 14-31 و 15-31 من التقرير، طلبت بعض الوفود توضيحات بشأن استراتيجية الاتصال التي تعتمدها لجنة الخدمة المدنية الدولية لتنفيذها، بما في ذلك كيفية التوعية بالجوانب التقنية التي ينطوي عليها عمل اللجنة، والاتصال بالإدارة في المنظمات، بالإضافة إلى موظفي المنظمات المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد. وأعرب عن رأي مفاده أن الجهود المبذولة لبناء استراتيجية قوية للاتصال من شأنها أن تؤدي بشكل كبير إلى الحفاظ على الاتساق وزيادة الاتصال بشأن مختلف جوانب مجموعة عناصر الأجر في نظام الأمم المتحدة الموحد.

609 - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، رحبت عدة وفود بعمل الوحدة وبالجهد المتواصل التي تبذلها لتحسين الكفاءة والفعالية والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تم الإعراب عن تقدير كبير لأهمية ونوعية تقارير الوحدة. وأعرب وفد آخر عن ارتياحه للخطة البرنامجية المقترحة للوحدة لعام 2021. ونظرا لأن الوحدة تظل هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق على نطاق المنظومة، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي لها أيضا أن تدمج منظور التوزيع الجغرافي في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، ويتوقع رؤية تقرير عن تحسين التوزيع الجغرافي للبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا وغير الممثلة يشمل كامل نطاق المنظومة.

610 - وفيما يخص الفقرة 31-38 من التقرير، لوحظ أن اختيار مواضيع التفتيش مهم للحفاظ على أهمية توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعزيزها. وأثيرت أسئلة بشأن الكيفية التي تقرر بها الوحدة ما هي المنظمات أو المواضيع المستهدفة من بين المقترحات والمدخلات المعروضة عليها. وطُلب أيضا توضيح بشأن التدابير التي تتخذها الوحدة لزيادة معدل قبول توصياتها.

611 - ورحبت عدة وفود بالعمل الذي قام به مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال السنة الماضية، وأعربت عن تقديرها، ولا سيما للعمل الهام الذي اضطلع به على نطاق المنظومة لتعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى منع التحرش الجنسي في مكان العمل والتصدي له. وأكدت الوفود على أهمية أن تحافظ منظومة الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى كفالة عدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي، باتباع نهج قوي يركز على الضحايا، وأعربت عن ثقتها في أن المدونة النموذجية لقواعد السلوك الخاصة بمناسبات الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات أداة التحقق من انعدام السوابق (Clear Check)، والتحقيقات القوية في حالات التحرش الجنسي في الوقت المناسب ستساعد على تحقيق هذا الهدف. ولوحظ أن الابتكار بالغ الأهمية لضمان قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها بفعالية والاستجابة للتحديات والأولويات الجديدة والناشئة. وذكر أن من المهم بنفس القدر أن تكون لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة سياسات وممارسات في مجال الموارد البشرية تكفل لها استقدام واستبقاء وتنمية المواهب اللازمة للتمكن من الاستجابة للطلبات والتحديات الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة في إنجاز برامجها.

612 - وبينما رحبت عدة وفود بعمل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن امتنانها للنهج الذي يركز على الضحايا، أعرب أحد الوفود عن ضرورة اتباع نهج أكثر شفافية وتوازنا في تحديد أولويات المجلس، وأكد على أن أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين غير مقبول على الإطلاق، كما ورد في عدة مواد من ميثاق الأمم المتحدة. وأبرزت أهمية وجود بيئة عمل خالية من أي شكل من أشكال التحرش. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، رأى الوفد نفسه أن عمل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يشمل أيضاً حالات الاتهامات الباطلة بالتحرش الجنسي، فضلاً عن تلبية الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية تكفل الحفاظ على حقوق وحريات الأشخاص الذين يُشهر بهم.

613 - وأشار الوفد نفسه إلى أنه ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يضطلع بأنشطته في امتثال صارم للولايات القائمة، وتساهل عما إذا كان المجلس مكلفا بأداء عدة أنشطة مذكورة في التقرير. وطُلب توضيح بشأن سبب إطلاق مبادرة تكميلية لوضع استراتيجية إطارية للموارد البشرية تطبق على القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة. وطُلب مزيد من التوضيح بشأن إجراءات الشراء المشتركة (طلبات تقديم العروض) فيما يتعلق بالخدمات المصرفية، وطُلب تقديم معلومات إضافية بشأن الولايات. وطلب أحد الوفود أيضا تقديم معلومات مستكملة عن الطلبات التي قدمتها الجمعية العامة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لإجراء استعراض لهيكل الولاية القضائية للنظام الموحد، نظرا لأن مؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد تواجه تحديا يتمثل في وجود محكمتين إداريتين مستقلتين، وبذل كل جهد ممكن لكفالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة على نطاق نظام الأمم المتحدة الموحد تنفيذا كاملا ودون تأخير لا مبرر له.

614 - وهنأت الوفود مجلس الرؤساء التنفيذيين على العمل الذي قام به في مجال تقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن تعدد اللغات، وطلبت تقديم معلومات مستكملة عن دعوة الجمعية العامة للأمين العام، من خلال دوره في المجلس، إلى دعم اتباع نهج شامل ومنسق بشأن تعدد اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

615 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأشارت إلى دورها الرئيسي في تمكين المنظمات الأعضاء من تنفيذ ولاياتها عن طريق تهيئة ظروف الخدمة اللازمة لاجتذاب الموظفين، الذين هم المورد الأكثر قيمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، والاحتفاظ بهم.

616 - وكررت لجنة البرنامج والتنسيق تأكيد الصلاحية الممنوحة للجنة الخدمة المدنية الدولية، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة 255/74 ألف وباء، لوضع مضاعفات تسوية مقر العمل لمراكز العمل في نظام الأمم المتحدة الموحد، وأكدت على الفقرة 3 من القرار 255/74 ألف، التي حثت فيها الجمعية المنظمات الأعضاء في النظام الموحد للأمم المتحدة على أن تتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة، بما يتفق مع نظامها الأساسي، من أجل إعادة الاتساق لنظام تسوية مقر العمل وإعادة توحيدده على سبيل الأولوية وفي أقرب وقت ممكن عملياً.

617 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل حث جميع مؤسسات النظام الموحد على ضمان تنفيذ كل ما تقرره لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة تنفيذاً تاماً وموحداً وفي أوانه.

618 - وأكدت اللجنة من جديد أن الجمعية العامة طلبت في قرارها 255/74 بقاء الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يجري استعراضاً لهيكل الولاية القضائية للنظام الموحد ويقدم استنتاجات الاستعراض والتوصيات إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن.

619 - وأشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة، وأكدت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

620 - وأكدت اللجنة على كون الجمعية العامة أحاطت علماً، في قرارها 287/73، مع التقدير بإعداد الوحدة لإطار استراتيجي متوسط الأجل وطويل الأجل للفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2029، وشجعت الوحدة على التشاور والتعاون مع المنظمات المشاركة، وعلى تطبيق الدروس المستفادة في وضع إطارها الاستراتيجي للفترة من عام 2020 إلى عام 2029، مع مراعاة الإصلاحات التنظيمية الجارية.

621 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل التشجيع على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية في منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

622 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

البرنامج 28 السلامة والأمن

- 623 - نظرت اللجنة خلال دورتها الستين في البرنامج 28، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 وفي المعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect. 34)).
- 624 - وعرض وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن البرنامج وردّ، بمعية ممثلين آخرين للأمين العام، على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

- 625 - أعربت الوفود عن تقديرها واحترامها للولاية المهمة المنوطة بإدارة شؤون السلامة والأمن، ولا سيما بالنظر إلى العمل الذي قامت به الإدارة لكفالة السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة في ظل جائحة كوفيد-19.

- 626 - وقال أحد الوفود إن وثيقة الميزانية جاءت خالية من الإشارة إلى كوفيد-19 لأن الخطة البرنامجية جُمعت مادتها وصيغ نصها في وقت مبكر من عام 2020، ثم أوصى الوفد بتحديث البرنامج من جميع جوانبه بحيث تُراعى فيه جميع التعديلات التي يلزم إجراؤها في ضوء ظروف الجائحة. وأعرب عن الاهتمام بما اتخذ من تدابير لحماية موظفي الإدارة، ولمتابعة حالتهم الصحية، ولا سيما الحالة الصحية لموظفي الأمن في المقر، حيث كان للجائحة وقع كبير، الأمر الذي جعل من هؤلاء في واقع الأمر عاملين في الخطوط الأمامية بالنسبة للأمم المتحدة خلال تفشي الجائحة.

- 627 - وأعرب وفد آخر عن امتنانه للإدارة على المهام البالغة الأهمية التي تضطلع بها على أرض الميدان، وتركيزها على تحسين العمل. وأثير سؤال عن التدابير التي تتخذ لضمان تكليف ذوي المؤهلات المناسبة من الموظفين للعمل على مواجهة التحديات، ولا سيما تفشي مرض كوفيد-19. وطلب أيضا توضيح بشأن الطريقة التي تعتمده الإدارة اتباعها في تقييم الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19، مع ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ورحب الوفد نفسه بالتدريب المقدم للموظفين من الرتب الوسطى.

- 628 - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للعرض الذي قُدم به البرنامج، معتبرة إياه عرضا شاملا وحافلا بالمعلومات، غير أنه أعرب أيضا عن القلق من عدم إيراد معلومات كمية عن المنجزات المتوخاة. واستحسن أحد الوفود كون الإدارة لديها جرد متين لمنجزاتها المتوخاة، بالنظر إلى ما أُدخل من تغييرات شكلية، ولكنه شدد على أن المعلومات المقدمة عن النواتج أكثر من المعلومات المقدمة عن المنجزات. وتم التأكيد على أهمية إيراد منجزات فنية بالمستوى اللازم من التفصيل وربطها بمقاييس الأداء، لأن المنجزات من العناصر الهامة في الخطة البرنامجية.

- 629 - وعن مسألة إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، وفق ما ورد في الفقرة 34-2، طلب أحد الوفود مزيدا من التوضيحات بشأن عملية إعادة التنظيم هذه ما محلها من عملية الإصلاح الإداري للأمم المتحدة ككل، علما بأن عملية إعادة تنظيم الإدارة أسفرت عن تبسيط في تقسيم الخدمات. وطلب الوفد نفسه من الإدارة أن تقدم أمثلة عن منجزاتها المتوخاة حتى يتسنى فهم عمل الإدارة في ظروف جائحة كوفيد-19.

630 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، خدمات الأمن والسلامة، أعرب عن الامتتان للعمل في ظروف صعبة. وبخصوص النتيجة 2: تحسّن مستمر في خدمات الأمن والسلامة على الرغم من تزايد المخاطر (نتيجة جديدة)، والفقرة 27-34، طُلب توضيح بشأن دور الإدارة في سياق التهديدات المرتبطة بالأمن السيبراني، في ظل نشوء تحديات أمنية جديدة.

الاستنتاجات والتوصيات

- 631 - لاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، ولتيسر التنفيذ الفعال للولايات المنوطة بالأمم المتحدة وبيبرامجها وعملياتها.
- 632 - ولاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزته الإدارة في استعراض هيكلها الداخلي بهدف تحقيق المزيد من الفعالية في المستقبل.
- 633 - ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها الإدارة لكفالة التنوع في القوى العاملة على جميع المستويات، مع ما يلزم من مهارات متعددة التخصصات، والتوازن بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي العادل، حتى تتمكن من مواجهة التحديات المتعددة الأوجه في مجال السلامة والأمن.
- 634 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السري للبرنامج 28، السلامة والأمن، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مقدمة

635 - نظرت اللجنة في دورتها السنتين في تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2020/9/Rev.1).

636 - وعرضت وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا التقرير وردت على الاستفسارات التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

637 - أعربت الوفود عن تقديرها للمستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا ولوكالات الأمم المتحدة المساهمة على إعداد التقرير ونوهوا بجودته العالية وطابعه الشامل. وأعربت الوفود أيضاً عن تقديرها لجهود الاتحاد الأفريقي ومبادراته، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063، وكررت تأكيد التزامها ودعمها لتحقيق النمو والتنمية المستدامة لصالح الجميع في أفريقيا.

638 - وأعرب عن رأي مفاده أن الجهود المبذولة في إعداد التقرير تتسم بأهمية خاصة في سياق إضفاء الطابع المؤسسي على وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتدشين المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

639 - وأثنى أحد الوفود على وكالات الأمم المتحدة المتعددة ومكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا للمساعدة الموجهة التي قدمت إلى القارة في مجالات من جملتها مسارات التصنيع، وتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز قطاع الأغذية الزراعية، والتعاون في مجال المرور العابر، وتيسير التجارة والسياحة. وشدد الوفد أيضاً على أهمية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للدول الأعضاء في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وأبرز تحليل أثر التباطؤ والتراجع الاقتصادي في أفريقيا، على النحو المبين في الفقرة 54 من التقرير.

640 - وفيما يتعلق بالنقل، أعرب أحد الوفود عن تقديره للتعاون الجاري من أجل إنشاء شبكة نقل قارية. ورحب وفد آخر بالمؤتمر الأفريقي الرابع للسلامة على الطرق، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2019 واشتركت في الدعوة إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

641 - وأثنى أحد الوفود على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في تعزيز النظم الصحية الوطنية في ضوء جائحة كوفيد-19.

642 - وفيما يتعلق بالتقارير المقبلة، التمس أحد الوفود إدراج مزيد من المعلومات عن الأنشطة والمشاريع التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأعرب الوفد عن امتنانه لشراكته مع برنامج الأغذية العالمي دعماً للتغذية المدرسية في أفريقيا، وأشار إلى تنفيذ مبادرات متعددة السنوات لمقايسة الديون ومنح شاحنات متخصصة لتعزيز القدرات اللوجستية في القارة. ولوحظ أنه في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة الروسي الأفريقي الأول الذي

عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، سيجري تخصيص مساهمة سنوية إضافية قدرها 10 ملايين دولار لبرنامج الأغذية العالمي، تُرصد لما يقدمه من مساعدة لأفريقيا. وأشار أحد الوفود أيضا إلى تعاونه مع البرنامج الإنمائي لدعم جهود الشركاء الأفارقة في تنفيذ اتفاق باريس.

643 - ولوحظ أن عام 2020 يصادف الذكرى السنوية العشرين لبرنامج التعاون بين الصين وأفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأعيد التأكيد على دعم النمو والتنمية المستدامة لصالح الجميع في أفريقيا.

644 - وأعربت عدة وفود عن أسفها من استمرار الأمانة العامة في تعزيز مفهوم "الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والأمن في أفريقيا"، المشار إليه في الفقرة 94 من التقرير، على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذا المفهوم فيما بين الدول الأعضاء.

645 - وبالنظر إلى غنى محتوى التقرير وثراء المعلومات الواردة فيه، اقترح أحد الوفود أن يقدم التقرير مشفوعا بتذييل يقدم موجزا للأحداث والأرقام والمناطق المشمولة في أثناء السنة.

646 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للتوصية الأولى التي قدمها الأمين العام بإجراء استعراض وتقييم للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وطلب وفد آخر أن يكون هذا التحليل متوازناً وألا يُهمش البعد الإنمائي الاجتماعي والاقتصادي نتيجة التركيز المفرط على "روابطه" بركيزتي السلام والأمن وحقوق الإنسان في ذلك العمل.

647 - وأعربت الوفود عن دعمها للتوصية الثانية من التقرير والمتعلقة بالنظر، في سياق جائحة كوفيد-19، في إجراء تقييم للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتعزيز النظم الصحية في أفريقيا وكيفية تعزيز استعداد القارة لمواجهة التهديدات المحتملة في المستقبل.

الاستنتاجات والتوصيات

648 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وشجعت على أن تكون المعلومات الواردة ضمنه ذات جودة عالية وأن تتاح على نطاق أوسع مستقبلاً، وأن تكفل التطرق لشواغل جميع أعضاء اللجنة.

649 - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تشجع مكتب المستشارية الخاصة على بحث إمكانية التعاون بين الصندوق المشترك للسلع الأساسية وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف تمويل المزيد من المشاريع الإنمائية في أفريقيا.

650 - وأكدت اللجنة أهمية تحقيق طاقات شباب القارة وطلبت إلى الجمعية العامة أن تشجع مكتب المستشارية الخاصة على بحث جدوى تخصيص برنامج فرعي للشباب.

651 - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تشجع الأمين العام على معالجة التعليقات التي أدلت بها اللجنة.

652 - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بتأييد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من 118 إلى 124 من التقرير (E/AC.51/2020/9/Rev.1).

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة

653 - وفقا للفقرة 2 (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 41/1979، والفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 50/34، تقدم اللجنة إلى كل من المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

654 - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى الأمين العام في مقرره 163/1983 أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

655 - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة. وقد أعد المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (عملا بقرار الجمعية العامة 266/72 ألف)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022: الجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (عملا بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 275/59 و 224/62 و 266/72 ألف و 251/74)

(ب) التقييم:

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

4 - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2020 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60))

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة 275/59))

5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين.

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والستين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الستين

جدول الأعمال المؤقت المشروح	E/AC.51/2020/1
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق	E/AC.51/2020/L.1/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة	E/AC.51/2020/L.2
تقارير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (قرار الجمعية العامة 266/72 ألف)	
البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	A/75/6 (Sect. 2)
البرنامج 2، الشؤون السياسية	A/75/6 (Sect. 3)
البرنامج 3، نزع السلاح	A/75/6 (Sect. 4)
البرنامج 4، عمليات حفظ السلام	A/75/6 (Sect. 5)
البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/75/6 (Sect. 6)
البرنامج 6، الشؤون القانونية	A/75/6 (Sect. 8)
البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/75/6 (Sect. 9)
البرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/75/6 (Sect. 10)
البرنامج 9، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	A/75/6 (Sect. 11)
البرنامج 10، التجارة والتنمية	A/75/6 (Sect. 12)
البرنامج 10، البرنامج الفرعي 6، مركز التجارة الدولية	A/75/6 (Sect. 13)
البرنامج 11، البيئة	A/75/6 (Sect. 14)
البرنامج 12، المستوطنات البشرية	A/75/6 (Sect. 15)
البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	A/75/6 (Sect. 16) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1

البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	A/75/6 (Sect. 17)
البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/75/6 (Sect. 18)
البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/75/6 (Sect. 19)
البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/75/6 (Sect. 20)
البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/75/6 (Sect. 21)
البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	A/75/6 (Sect. 22)
البرنامج 20، حقوق الإنسان	A/75/6 (Sect. 24)
البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/75/6 (Sect. 25)
البرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين	A/75/6 (Sect. 26)
البرنامج 23، المساعدة الإنسانية	A/75/6 (Sect. 27) و A/75/6 (Sect. 27)/Corr.1
البرنامج 24، التواصل العالمي	A/75/6 (Sect. 28)
البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم	A/75/6 (Sect. 29)
البرنامج 25، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال	A/75/6 (Sect. 29A)
البرنامج 25، إدارة الدعم العملياتي	A/75/6 (Sect. 29B)
البرنامج 25، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	A/75/6 (Sect. 29C)
البرنامج 25، الإدارة، جنيف	A/75/6 (Sect. 29E)
البرنامج 25، الإدارة، جنيف	A/75/6 (Sect. 29F)
البرنامج 25، الإدارة، نيروبي	A/75/6 (Sect. 29G) و A/75/6 (Sect. 29G)/Corr.1
البرنامج 26، الرقابة الداخلية	A/75/6 (Sect. 30)
البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل	A/75/6 (Sect. 31)
البرنامج 28، السلامة والأمن	A/75/6 (Sect. 34)
تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والخمسين (قرار الجمعية العامة 9/72)	

- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات
للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة E/AC.51/2020/7
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات
للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأوروبا E/AC.51/2020/2
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات
للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا E/AC.51/2020/3
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات
للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية E/AC.51/2020/6
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات
للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين E/AC.51/2020/8
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات
للتوصيات الواردة في التقييم البرنامجي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى E/AC.51/2020/4
- التقرير الاستعراضى السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة
الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2019 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
2008 (د-60)) E/2020/5
- تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من
أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة 257/60) E/AC.51/2020/9/Rev.1
- مذكرة من الأمانة العامة: جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة ووثائقها
(قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1894 (د-57)) E/AC.51/2020/L.3
- مشروع تقرير اللجنة E/AC.51/2020/L.4 والإضافات

